الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 45- قالمة

08 th May -Guelma University
UNIVERSITE 08 MAI 45 –GUELMA

M/330.069

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج

مقدمة لنيل شهادة الماجستير

الشعبة : نقود و مالية

بعنوان:

التمويل الدولي و التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة :(1994- 2004)

من إعداد الطالب : أشرف سليمان حميد الصوفي.

لجنة المناقشة:

د.معط الله خير الدين	أستاذ محاضر	جامعة قالمة	رئيسا
د. بن ثابت علي	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	مقررا
د.شطاب نادية	أستاذ محاضر	جامعة عنابة	مناقشة

السنة:2006

الإهداء

اللهم اجعل هذا العمل خالصا لوجهك الكريم، نافعا لقارئه

أهدي ثمرة جهدي إلى :

والدي الكريمين ، أطال الله في عمرهما

إلى جدتي وأخوتي وأخواتي وجميع أفراد العائلة الكريمة

إلى شهدائنا الأبرار وأسرانا البواسل في سجون الاحتلال

إلى كل أصدقائي ورفقاء دربي وغربتي

إلى دفعة ماجيستر قالمة 2005/2004، التي أنتمي إليها حبا، وتقديرا، وعرفانا بالجميل.

إلى وطني ومدعاة فخري فلسطين الحبيبة

إليك يا جزائر العزة والكرامة

إلى كل طالب علم.

التشكرات

أحمد الله واشكره أن وفقني وأمدني بالقوة لإنجاز هذا البحث .

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني ومدني العون وأخص بالذكر: الأستاذ المشرف الدكتور: بن ثابت علي، الذي تحمل معي مشاق البحث إلى آخر لحظة وخصص لي الكثير من وقته الثمين على الرغم من انشغالاته حيث عمل على تزويدي بالتوجيهات اللازمة والنصائح القيمة.

إلى كل أساتذتي خاصة الدكتور معطى الله خير الدين عرفانا بالفضل والجميل،والي الدكتورة حمداوي وسيلة.

كما أتقدم بالشكر إلى الدكتورة شطاب نادية لقبولها مناقشة هذه المذكرة والتي بذلت جهد عظيم للإطلاع عليها لإثرائها بالنقاشات القيمة والمفيدة.

أتقدم بالشكر إلى القائمين على مكتبة قالمة وأخص بالذكر شريف، كريمة، سامية.

أتقدم بالشكر إلى جميع العاملين في مكتب ديوان الإعلام الآلي (لزهـر)، لمجهوداتهم الجبارة في إخراج هذا العمل على أكمل وجه .

التشكرات

أحمد الله واشكره أن وفقني وأمدني بالقوة لإنجاز هذا البحث .

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل من ساعدني ومدني العون وأخص بالذكر: الأستاذ المشرف الدكتور: بن ثابت علي، الذي تحمل معي مشاق البحث إلى آخر لحظة وخصص لي الكثير من وقته الثمين على الرغم من انشغالاته حيث عمل على تزويدي بالتوجيهات اللازمة والنصائح القيمة.

إلى كل أساتذتي خاصة الدكتور معطى الله خير الدين عرفانا بالفضل والجميل، وإلى الدكتورة حمداوي وسيلة.

أتقدم بالشكر إلى القائمين على مكتبة قالمة وأخص بالذكر شريف، كريمة، سامية.

أتقدم بالشكر إلى جميع العاملين في مكتب ديوان الإعلام الآلي (لزهـر)، لمجهوداتهم الجبارة في إخراج هذا العمل على أكمل وجه .

خطة المـــذكرة

المقدمة

الفصل الأول : مدخل إلى التمويل الدولي

I- واقع ومسيرة التمويل الدولي

1- أهمية التمويل الدولي

2- مراحل تطور التمويل الدولي

3-دوافع وآثار التمويل الدولي

II- أشكال التمويل الدولي

1- المعونات الأجنبية

2- القروض الخارجية

3- الاستثمار الأجنبي

III- المؤسسات المالية الدولية.

1- صندوق النقد الدولي

2- مجموعة البنك الدولي

الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية .

I- التنمية الاقتصادية (الأهداف، المتطلبات، المعوقات)

1-ماهية التنمية الاقتصادية

2- أهداف التنمية الاقتصادية

3- متطلبات التنمية الاقتصادية

4- معوقات التنمية الاقتصادية

II- نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

1- نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

2- استراتيجيات التنمية الاقتصادية

III- تمويل التنمية الاقتصادية

1- مصادر التمويل المحلية

2- مصادر التمويل الخارجية

IV- المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية

1- واقع المديونية الخارجية للدول النامية وأسباب تفاقمها

2- أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

3- المقترحات الدولية لحل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية

الفصل الثالث: دور التمويل الدولي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني

I- واقع وآفاق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

1- التنمية الاقتصادية الفلسطينية تحت الاحتلال

2- التنمية الاقتصادية الفلسطينية بعد نشوء السلطة الفلسطينية

3- البيئة التنموية في الأراضي الفلسطينية

4- محتوى التنمية الاقتصادية المستهدفة وصورة الاقتصاد الفلسطيني المستقبلي

II- السمات الرئيسية للتمويل الدولي للفلسطينيين

1- أهداف وآلية تقديم التمويل الدولي

2- حجم ومصادر التمويل الدولي

3- التوزيع القطاعي للتمويل الدولي واستخداماته

4- أشكال التمويل الدولي والجهات المتلقية له.

III- آثار وانعكاسات التمويل الدولي على مسيرة التنمية الفلسطينية

1- مدى انسجام التمويل الدولي مع الأولويات الفلسطينية

2- التمويل الدولي وإنعتاق الاقتصاد الفلسطيني

3- السلطة الفلسطينية وإدارة التمويل الدولي

4- المشاكل و التحديات التي تواجه عملية تخصيص وتدفق التمويل الدولي

الخاتمة

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	صافي تدفق مساعدات التنمية الرسمية من الدول المانحة الرئيسية للفترة (1990-2003)	29
2-1	صافي التدفقات الداخلة من القروض الخارجية للدول النامية للفترة (1996-2004)	33
3-1	صافي التدفقات الداخلة من القروض قصيرة الأجل للدول النامية للفترة (1996-2004)	34
4-1	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول النامية خلال الفترة (1993-2004).	38
5-1	صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار المحفظي للدول النامية للفترة (1996-2004).	42
1-2	تطور حجم الديون الخارجية للدول النامية للفترة(1996-2004).	108
2-2	تطور الدين الخارجي للدول النامية حسب المناطق للفترة(1996-2001).	109
1-3	الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1994-2004).	126
2-3	نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1994-2004).	127
3-3	العجز في الموازنة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1996-2005)	132
4-3	إجمالي المساعدات المالية المقدمة للسلطة الفلسطينية خلال الفترة(1994-2000).	152
5-3	مساهمة الجهات المانحة من المساعدات الدولية خلال الفترة(1994-2000).	153
6-3	مساهمة الجهات المانحة من المساعدات الدولية خلال الفترة(2001-2005).	156
7-3	التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية خلال الفترة (1994-2000).	159
8-3	التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية خلال الفترة (2001-2005).	160
9-3	هيكل القروض الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (2000-2004).	161

قائمة الأشكال البيانية

الرقم	عنوان الشكـــل البيانـــــي	الصفحة
1-1	التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العالم المختلفة لعامي 2003-2004.	39
1-2	شكل دالة الإنتاج للفرد.	87
2-2	نموذج سولو للنمو.	90
1-3	إجـــمالي الدخل القـــــــومي وإجـــمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1994-2004).	126
2-3	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1994-2004).	128
3-3	المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2005.	129
4-3	نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (1999-2005).	130
5-3	نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الفترة (1996-2004).	131
6-3	توزيع تعهدات الدول العربية من المساعدات الطارئة خلال انتفاضة الأقصى .	155
7-3	التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1994-2005)	158

مقدمة :

تكمن المشكلة الاقتصادية لغالبية الدول النامية في انخفاض حجم الاستثمارات بها ، ونجاح هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية يتوقف على قدرتها في الارتفاع بمعدلات الاستثمار وبالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان ، وهذا يتوقف إلى حد كبير بمدى التغلب على مشكلة تمويل التنمية ، أي على مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تدبير الموارد الحقيقية اللازمة للإرتقاء بمعدلات الاستثمار إلى المستوى المطلوب ، والتي تعوق انطلاقها في مسار النمو الذاتي .

وتنقسم مصادر تمويل التنمية بصفة عامة إلى مصدرين رئيسيين ، يتمثل المصدر الأول في المدخرات المحلية التي تتحقق في الاقتصاد الوطني (مدخرات قطاع الأعمال ، القطاع الحكومي ، القطاع العائلي).

أما المصدر الثاني فيتمثل في الموارد الأجنبية على اختلاف أشكالها ممثلة في المعونات الدولية ، والقروض الخارجية ، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف أو خاصة بشروط تجارية يضاف إليها رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة المستثمرة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر داخل الاقتصاد الوطني .

ترتبط الحاجة إلى التمويل الدولي بعلاقة عكسية مع مستوى المدخرات المحلية فكلما كانت المدخرات المحلية متدنية مقارنة بحجم الاستثمارات المطلوبة كلما زادت الحاجة إلى التمويل الدولي والعكس صحيح.

تتصف الدول النامية بانخفاض الادخار المحلي بها وفي ظل وجود قيود على إمكانية زيادة معدل الادخار بدرجة محسوسة تكفي للدفعة الاستثمارية الإنطلاقية في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية، ومن هنا وفي ظل هذا العجز لهذه المدخرات عن مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية أصبح اضطرار هذه الدول للاستعانة برأس المال الأجنبي لسد النقص (الفجوة) الحادثة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها خلال المراحل الأولى من التنمية أمرا حتميا.

ومن هنا يعتبر التمويل الدولي أهم مصدر من مصادر التمويل في دول العالم الثالث ، ومنه تسعى الدول المستفيدة من التمويل الدولي بالاجتهاد لتعظيم الاستفادة منه، وتحقيق الكفاءة و الفاعلية لهذا التمويل المقدم وتوجيهه نحو القطاعات الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة.

والشعب الفلسطيني كغيره من الشعوب الأخرى ، يحدوه الأمل من تحسين حياته المعيشية وذلك من خلال تحقيق تنمية حقيقية ذاتية لاقتصاده، وتعززت هذه الآمال وزادت مع توقيع اتفاقية أوسلو للسلام بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وما أفرزته هذه الاتفاقية من نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحقيق أول سيادة فلسطينية على أجزاء من الأراضي الفلسطينية ، وتعهد المجتمع الدولي بمساعدة الفلسطينيين في تحقيق تنميتهم المستهدفة ، وذلك من منطلق انه لضمان نجاح التسوية السياسية السلمية لابد وان يرافقها

تنمية اقتصادية تحافظ عليها فالتقدم الاقتصادي والاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة يعتبر من العناصر المهمة في عملية السلام.

لقد قدم المجتمع الـــدولي تمويل يتخذ عدة أشكال منها المساعدات الدولية، القروض الدولية، الهبات والمساعدات الفنية والتقنية للشعب الفلسطيني، فلقد بلغ حجم التمويل الدولي المقدم من المجتمع الدولي 7.5 مليار دولار خلال الفترة(1994 – 2004) أي بعد اتفاق أوسلو عام 1993، ولقد تغير شكل وجوهر التمويل الدولي ليتماشي مع متطلبات العملية السياسية وجهود السلام، فلقد بلغ معدل التمويل الدولي المقدم من عام 1994 إلى عام 2000 نحو 500 مليون دولار سنويا، وتم توجيه تلك الأموال لتمويل مشاريع البنية التحتية وبناء المؤسسات، ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر من عام 2000، شهد زيادة في حجم التمويل الدولي ليبلغ أكثر من مليار دولار سنويا ، إلا انه تم توجيه معظمه نحو عمليات الإغاثة وحالة الطوارئ الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي، بدلا من أن توجه نحو التنمية المستدامة، وتحسين المؤشرات الاقتصادية الاجتماعية والتي شكلت تراجعا حادا في معظم المؤشرات .

تنبع أهمية البحث من أهمية التمويل الدولي كأحد القنوات الأساسية في تمويل الاقتصاد الفلسطيني، وكونه أحد المؤثرات الثلاثة الهامة ، إلى جانب المؤثر الإسرائيلي، والمؤثر الذاتي الفلسطيني، في تحديد اتجاهات تطور الوضع الفلسطيني المعاش ،ولما لهذا التمويل من مقدرة عند حسن توجيهه للارتقاء بمؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وتحسينها ،وتمهيد الطريق لتحقيق التنمية المستدامة.

إن اعتماد الفلسطينيين على التمويل الدولي كمصدر أساسي ورئيسي في تمويل الموازنة ومشاريع التنمية، أوجد لديها حالة من الارتباط القسري مع الخارج، كونه مرهون بتطورات العملية السياسية مع الحكومة الإسرائيلية وبالأجندة السياسية للدول المانحة، الأمر الذي أدى إلى فقدان استقلالية القرار الاقتصادي الفلسطيني ،والذي بدوره أضعف قدرتها على تحقيق الاستقلال السياسي. وإستنادا إلى ذلك يمكن طرح إشكالية هذا البحث عبر التساؤلات التالية:

- **كيف ساهم اختلاف الأولويات بين السلطة الوطنية الفلسطينية وبين المانحين في الحد من فعالية التمويل الدولي في التنمية الاقتصادية ؟**
- **هل أدى التمويل الدولي إلى انعتاق الاقتصاد الفلسطيني من المؤثرات الخارجية وبالأخص المؤثر الإسرائيلي ؟**
- **ما مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على إدارة التمويل الدولي والاستغلال الأمـــثل له؟**

ولقد ارتكزنا في هذا البحث على الفرضيات التالية :

- **أخفق التمويل الدولي في تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني وإمكاناته للإنعتاق من تبعيته القسرية لمنظومة النعل الإسرائيلي .**
- **أدى غياب التخطيط والتنسيق بين مؤسسات السلطة الفلسطينية نفسها وبين الممولين إلى تحجيم دور التمويل الدولي في خدمة الجهد التنموي الفلسطيني .**
- **إن مساهمة التمويل الدولي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني ستبقى محدودة، إن لم يرافق ذلك تغير فعلي في السلوك الإسرائيلي العدائي اتجاه الشعب الفلسطيني .**

ويهدف هذا البحث إلى :

- تسليط الضوء على أهداف وطبيعة التمويل الدولي المقدم من طرف الدول المانحة للشعب الفلسطيني .
- التعرف على أثر التمويل الدولي على أداء الاقتصاد الفلسطيني، ومدى انسجامه مع الأولويات الفلسطينية، والدور الذي لعبه في انعتاق الاقتصاد الفلسطيني من التبعية القسرية للاقتصاد الإسرائيلي .
- التعرف على مدى قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على إدارة التمويل الدولي وتوجيهه في الاتجاهات التي تخدم الرؤية التنموية الفلسطينية .

ولقد كان النطاق المكاني لهذا البحث هو أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، أما في يتعلق بالنطاق الزماني، فلقد تم تقسيم فترة هذا البحث إلى فترتين هما:

-الفترة الأولى: وهي الفترة الممتدة منذ العام 1994 وحتى العام 2000 .

- الفترة الثانية: وهي لفترة الممتدة من العام 2001 وحتى العام 2004 .

لغرض التحقق من فرضيات البحث، تم الاعتماد على الأسلوب التحليلي الذي يستند إلى دمج ما بين المنهج الإستدلالي (النظري) القائم على الدراسة النظرية والتاريخية لموضوع التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الدول النامية، والمنهج الاستقرائي (التطبيقي) القائم على استنباط النتائج بعد توصيف كمي وتحليل منطقي للبيانات الثانوية التي أمكن الحصول عليها من المصادر المحلية والدولية ذات العلاقة بإدارة التمويل الدولي المقدم للشعب الفلسطيني .

لغرض الإحاطة الشاملة بالموضوع وللوصول إلى الاستنتاجات ذات الصلة للتحقق من صحة فرضيات البحث تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول: والذي خصص كمدخل للتمويل الدولي، والذي تم من خلاله إبراز أهمية التمويل الدولي للدول النامية، والتطرق إلى مراحل تطور هذا التمويل منذ القرن التاسع عشر والتغيرات التي طرأت عليه ختاما بعصر العولمة المالية وإفرازاتها، وتسليط الضوء على أهداف وآثار هذا التمويل على الدول المتلقية له ،وذلك من خلال مناقشة الأشكال المختلفة له، وإبراز الأدوار التي لعبتها المؤسسات الدولية في مسيرته وتحديد اتجاهاته.

الفصل الثاني: والذي تناول التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية والذي تطرقنا من خلاله على أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية، واهم متطلباتها والمعوقات التي تحول دون تحقيقها، ومستعرضين النظريات والاستراتيجيات المختلفة التي تناولتها بالنقد والتحليل، بالإضافة إلى تسليطنا الضوء على معضلة تمويل التنمية في الدول النامية والتي اضطرتها إلى اللجوء إلى التمويل الدولي والذي كان له آثار مختلفة على الدول المتلقية له، والتي كان أسوؤها بروز مشكلة المديونية الخارجية لها و ما مثلته من انتكاسة حقيقية لمشروع تنمية اقتصادياتها .

وأخيرا يتناول الفصل الثالث واقع التمويل الدولي المقدم للشعب الفلسطيني ومدى تأثيره على تنمية اقتصاده، والذي قمنا من خلاله باستعراض التجربة الفلسطينية للتنمية الاقتصادية من خلال أهم المؤشرات الكلية التي تصف أداء الاقتصاد الفلسطيني الراهن، واتجاهات تطوره خلال الأعوام الأحد عشر الماضية، وإبراز الملامح الرئيسية للتمويل الدولي المقدم للفلسطينيين من حيث الكم والكيف، وتقييم إسهامات التمويل الدولي وتأثيراته على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية .

ولقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات حول المسائل الأساسية التي تناولها البحث مع تثبيت مجموعة من التوصيات الضرورية التي استندت إلى ما توصل إليه البحث من استنتاجات .

بعد الانتهاء من الجانب النظري للموضوع انحصرت الصعوبات في الجانب التطبيقي للموضوع وذلك لنقص المصادر من جهة والاختلافات الواضحة في البيانات ما بين المصادر المختلفة المعنية بإدارة التمويل الدولي المقدم للشعب الفلسطيني من جهة أخرى.

خطـــة الفصل

الفصل الأول : مدخل إلى التمويل الدولي

I- واقع ومسيرة التمويل الدولي

1- أهمية التمويل الدولي

2- مراحل تطور التمويل الدولي

3- دوافع وآثار التمويل الدولي

II- أشكال التمويل الدولي

1- المعونات الأجنبية

2- القروض الخارجية

3- الاستثمار الأجنبي

III- المؤسسات المالية الدولية

1- صندوق النقد الدولي

2- مجموعة البنك الدولي

تـــمهيد:

يكتسب التمويل الدولي أهمية بالغة في العلاقات الاقتصادية الدولية،وذلك لارتباطه بكافة جوانب الحياة الاقتصادية والمالية لدول العالم اجمع،وبالذات في ظل الاتجاه نحو التحرر المالي ورفع القيود أمام انتقال رؤوس الأموال بين الدول في إطار التوجهات التي تتضمنها عولمة الموارد المالية.

يحتل التمويل الدولي موقع أكثر أهمية لدي الدول النامية ، وذلك بسبب عجز مواردها المحلية عن توفير التمويل اللازم لتعزيز مؤشرات تقدم اقتصادياتها ولقد تباينت صور اعتمادها علي الأشكال المختلفة للتمويل المتاحة التي تتمثل بالقروض الخارجية والمنح والمساعدات والاستثمارات الدولية.

لقد شهد التمويل الدولي تطورات كبيرة منذ القرن التاسع عشر وحتى الوقت الحاضر نتيجة للأوضاع والتطورات التي سادت في تلك الفترة ، والتي أدت إلي ازدهار بعض المصادر مقابل انكماش البعض الآخر، ففي الفترة الممتدة من منتصف القرن التاسع عشر وحتى ما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، اخذ التمويل الدولي صورة الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة في معظمه ، إلا أن فترة ما بعد الحرب، اخذ فيها التمويل الدولي صور المعونات الأجنبية والقروض الخارجية التي قدمت بشكل ثنائي أو عن طريق المؤسسات الدولية التي أفرزتها اتفاقية بروتن وودز ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا أن مع انهيار بروتن وودز عام 1971 وما تبعه من أزمة المديونية في بداية الثمانينات، افرز وضعا جديدا يسوده التحرر المالي، ويطغي عليه صوت العولمة والذي لعبت فيه المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) دور المروج لأفكاره والحاث علي تبني مبادئه.

I- واقع و مسيرة التمويل الدولي:

يمثل التمويل قضية جوهرية للعديد من الدول النامية و هي تسعى بضراوة نحو معالجة النقص المستمر في إدخارها المحلية و الإيفاء بالتزاماتها المالية في خضم تفاعلاتها الاقتصادية الدولية، و منه كان عليها اللجوء إلى تغطية هذا العجز عن طريق التمويل الدولي، الذي ممكن أن نعرفه على أنه(ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير و انتقال رؤوس الأموال بين الدول سواء من أجل الحصول على عائد أو امتلاك أصول (عينية أو نقدية) عقارات، مشروعات، أسهم، سندات، ودائع...الخ)[1].

و لقد عرف التمويل الدولي عدة تطورات و تغيرات كبيرة منذ القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحاضر نتيجة الأوضاع والتطورات التي سادت تلك المدة والتي أدت إلي ازدهار بعض المصادر وانكماش البعض الآخر، كان أهمها في ظل عولمة الأسواق المالية، وما نتج عنها من تحرير للحركة الدولية لرؤوس الأموال، و تخفيف القيود على الصرف الأجنبي، واستحداث المزيد من الأدوات المالية، و الذي لعبت الثورة العلمية و التكنولوجية دورا رياديا في تكاملها، إن هذه التحركات لرؤوس الأموال كانت مدفوعة بهدف البحث عن الربح ،وكان لها عدة أثار علي الدول التي تحط بها تختلف باختلاف طريقة التعامل معها من تلك الدول.

1-أهمية التمويل الدولي:

إن المشكلة الاقتصادية لمعظم الدول النامية هي مشكلة انخفاض حجم الاستثمارات بها، و نجاح هذه الدول في تحقيق التنمية يتوقف على مدى قدرتها على الارتفاع بمعدلات الاستثمار بالمستوى الملائم لمعدل نمو السكان للقضاء على العقبات الكامنة فيها، و التي تقف أمام انطلاق مسار النمو الذاتي بها، و أهم هذه العقبات عجز المدخرات المحلية عن تمويل الدفعة الاستثمارية القوية اللازمة لهذا الانطلاق.

فالادخار هو المصدر الرئيسي للاستثمار، و الذي يظهر عادة على شكلين من التدفقات هما التدفقات النقدية و هي الموارد النقدية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية في الاقتصاد، أما الشكـــل الثاني فهو التدفقات العينية و تشمل كافة أنواع السلع الإنتاجية التي تتطلبها عملية الاستثمار الإنتاجي[2].

و من الضروري توفر كل من الموارد العينية و النقدية حتى يتحقق الاستثمار المطلوب من أجل القيام بالنشاطات الاقتصادية و استمرارها و توسعها.

---

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، دارالمجدلاوي للنشر، عمان، 2004، ص 15.

[2] عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلاوي للنشر، عمان، 1999،ص 37.

هذه الموارد و التي يتم الحصول عليها عادة من مصدرين أساسيين مصدر داخلي و آخر خارجي، إذ يتمثل المصدر الأول بالمدخرات المحلية التي تحقق في الاقتصاد القومي و المتمثلة في:

-الادخار -الضرائب -الاقتراض المحلي -التمويل التضخمي

و لكن من المعلوم أن الدول النامية تتصف بانخفاض معدلات الادخار بها و الراجع إلى انخفاض إنتاجها القومي المرتبط بانخفاض الإنتاجية فيها، و الذي يؤدي إلى انخفاض قدرتها على تحقيق إدخارات عينية مهمة بحيث تتاح للاستثمار، كما أن انخفاض دخولها القومية و متوسط الدخل الفردي فيها يؤدي إلى انخفاض قدرتها على تحقيق إدخارات نقدية مهمة[1].

و هنا يتوجب عليها اللجوء إلى المصدر الثاني المتمثل في رؤوس الأموال الأجنبية المختلفة و المتمثلة في: -المساعدات الخارجية -القروض الخارجية -الاستثمارات الأجنبية

و في ظل عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات الضرورية اللازمة لعملية التنمية المستهدفة، ارتفعت الحاجة إلى توفير رأس مال طويل الأجل من مصادر خارجية، و هو ما يبرر ضرورة اللجوء إلى التمويل الدولي.

و منه فإنه تنبع حاجة البلدان النامية إلى الاستعانة بالموارد أو المدخرات الأجنبية من قصور الموارد المحلية غير التضخمية عن تمويل الاستثمارات المطلوبة، أي تنشأ هذه الحاجة لتغطية ما يسمى (فجوة الموارد المحلية)، و يمكن أن تقاس هذه الفجوة بالفرق بين معدل الاستثمارات المرغوب فيها و معدل الادخار السائد، فإذا ما أريد تحقيق ذلك المعدل من الاستثمارات المرغوب فيها دون تضخم أو تخفيض الاستهلاك القومي، فلا مفر إذن من أن تمول هذه الفجوة عن طريق الموارد التمويلية الأجنبية.

و لكن إذا أفترضنا أنه أمكن لإحدى الدول النامية أن ترتفع بمعدل ادخارها القومي إلى نفس معدل الاستثمار المرغوب لتحقيق خطة التنمية، فإن ذلك لا يضمن لها إمكانية تمويل هذه الاستثمارات بما تتطلبه من صرف أجنبي، ذلك لأن تنفيذ تلك الاستثمارات من شأنه الاعتماد على الدول الأجنبية للحصول منها على الآلات و المعدات و بعض المواد الأولية و الخبرات الفنية، فما لم ينتج عن ذلك المعدل من المدخرات الوطنية (الذي الغي فجوة الموارد المحلية) زيادة الصادرات أو نقص الواردات من السلع الاستهلاكية غير الضرورية

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 18.

بالقدر الكافي لتسديد قيمة الواردات من السلع و الخدمات الإنتاجية، فلا مفر من اللجوء إلى وسائل التمويل الأجنبية لسد هذه الفجوة المتمثلة في (فجوة التجارة الخارجية)[1].

و تقاس هذه الفجوة بالفرق بين حجم الموارد الأجنبية المطلوبة و الموارد الأجنبية المتاحة عن طريق صادرات البلد المنظورة و غير المنظورة خلال فترة زمنية معينة مقبلة، أي تمثل رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في فترة مقبلة في ميزان المدفوعات الجاري[2].

و يمكن تلخيص العلاقات المبينة أعلاه بدلالة معادلة الدخل القومي مع افتراض اقتصاد مفتوح مرتبط بعلاقات اقتصادية مع العالم الخارجي، و نعبر عنها كما يلي[3]:

$$Y= C+I+(X-M) \text{ ——— } (1)$$

حيث Y تمثل الناتج القومي الإجمالي، و C تمثل الإنفاق، و I الاستثمار، و X الصادرات، و M الواردات، و من المعلوم أن الإنفاق و الاستثمار الحكومي يندرجان ضمن الاستثمار و الاستهلاك.

و حيث أن $Y=C+S$ ——— (2).

أي أن الناتج القومي الإجمالي= الاستهلاك+الادخار.

فبالتعويض بين المعادلتين(1)، (2) نحصل على:

$$C+I+(X-M)=C+S \text{ ——— } (3)$$

و بالتعويض و تحويل(X-M) إلى الطرف الآخر في المعادلة (3) نحصل على:

$$I=S+(M-X)$$

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص209.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 183، ص 166.

[3] انظر في ذلك:-محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليبي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص226.

-سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة لتمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص401-402.

و لما كان فائض(أو زيادة) الواردات عن الصادرات يظهر في صورة عجز في الميزان التجاري و ميزان مدفوعات الدولة* .

و أن هذا العجز يمول من خلال صافي تدفقات رأس المال الأجنبي F

$$X-M=F$$

و من هنا يمكن أن نعيد كتابة المعادلة قبل الأخيرة في الصورة التالية:

$$I-S=M-X=F$$

و هذه المعادلة تعني أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد القومي خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية لا بد و أن تمول عن طريق انسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة.

و كنتيجة لما سبق فإن وجود فجوة الموارد المحلية و وجود فجوة التجارة الخارجية في الدول النامية، تبرز الحاجة الماسة و الواسعة للتمويل الدولي لمواجهة الفجوتين، و التي تشكل الدول المتقدمة مصدره الأساسي، و تزداد هذه الأهمية في الوقت الحاضر نتيجة العلاقات الاقتصادية المتزايدة بين الدول، و نتيجة اتجاهات العولمة التي تضمنت تحرير رؤوس الأموال بين الدول بدرجة أكبر، و التوجه نحو زيادة الترابط بين الأسواق و الاعتماد على النشاطات الخاصة في عمل هذه الأسواق و التي زادها التطور الواسع و المتزايد في وسائل عمل هذه الأسواق و وسائل الترابط فيما بينها، بالشكل الذي أدى إلى زيادة أهمية التفاعلات المالية بين الدول والتي ترافق كافة أشكال التعاملات الاقتصادية فيما بينها، و تشكل أساسها و المحرك لها.

* يعرف ميزان المدفوعات بأنه: السجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية، التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة(لمزيد من المعومات أنظر: تقي الدين الحسيني، مرجع سابق، ص 115.)

2-مراحل تطور التمويل الدولي:

في إطار نشوء علاقات اقتصادية بين الدول تبرز الحاجة إلى التمويل الدولي والذي يرتبط بكافة أشكال العلاقات الاقتصادية والذي يعتبر الأساس المهم من إقامتها، وتتطور هذه الحاجة وتزداد وتتسع مع زيادة واتساع النشاطات الاقتصادية وتطورها، ومن هنا فقد مر التمويل الدولي بالعديد من المراحل ارتباطا بالتطور الاقتصادي في دول العالم، ويمكن تقسيم مراحل التدفقات المالية الدولية إلى مرحلتين:

2-1- مرحلة ما قبل انهيار بروتن وودز 1971.

وهذه المرحلة كانت قد مرت بها التدفقات المالية الدولية بفترات عدة هي:

2-1-1- فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى:

إن التمويل الدولي تبلور وبرز بشكل فعلي في القرن التاسع عشر وبالتحديد منذ منتصفة وبالذات من خلال الاستثمارات الأجنبية، ففي السنوات الخمسين التي سبقت الحرب العالمية الأولى (1914- 1918) شهد العالم تدفقا هائلا لرؤوس الأموال من دول أوروبا الغربية إلى البلدان النامية إذ إن رؤوس الأموال الخاصة كانت تتحرك بلا قيود، مدعومة بالنظام المالي الدولي الذي كان يسير وفقا لمعيار الذهب الكلاسيكي، حيث كان هذا النظام ناجحا بوجود ضمانه غير مشروطة لتحويل الأوراق النقدية إلى ذهب بسعر محدد[1]. وكان أيضا من أهم العوامل التي ساعدت على نموها البيئة المواتية للاستثمار الأجنبي في الخارج والتي رفعت من معدلات الربح المتوقع، وخاصة في المستعمرات وأشباه المستعمرات والبلاد التابعة، وكانت تتم حركة رؤوس الأموال في تلك الفترة بعدة أشكال وهي[2]:

1- التمويل عن طريق البنوك والمؤسسات المالية التي اهتمت بإقراض الحكومات والبلديات والهيئات العامة بهدف تمويل مشروعات البنية الأساسية.

2- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة التي ذهبت إلى مجالات إنتاج المواد الخام والمواد الغذائية اللازمة للبلد المستثمر أو للسوق العالمي.

3- التمويل من خلال القروض الدولية بواسطة إصدار السندات في الأسواق المالية الدولية وكان هذا النوع من التمويل هو الشكل الغالب في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لتمويل الاستثمارات العامة الكبرى.

---

[1] - سنغ كقالجيت، عولمة المال، دار الفارابي، بيروت، الطبعة الأولى، 2001، ص 25.

[2] - رمزي زكي، العولمة المالية، دار المستقبل العربي، الكويت، 1999، ص 26.

4- القروض الحكومية التي كانت تقدمها بعض البلدان الصناعية إلى حكومات البلدان الأخرى لتمويل عجز موازنتها العامة.

لقد بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية باعتبارها كانت تمثل الشكل الرئيسي للتمويل الدولي في منتصف القرن التاسع عشر (1850م) مبلغ (420) مليون جنية إسترليني، أي ما يعادل آنذاك (2050) مليون دولار أمريكي، وقد وصلت هذه الاستثمارات الأجنبية عام (1870م) إلى ثلاث أضعاف، ووصلت حد قياسي عام (1900م) حيث بلغت (4750) مليون جنية إسترليني أي حوالي (23) ألف مليون دولار.[1] .وفي العام 1914م كان مخزون الاستثمار الأجنبي طويل الأمد في الاقتصاد العالمي ما يقارب (9000) مليون جنية إسترليني أي (43) ألف مليون دولار تتوزع على النحو التالي: 55% في العالم الصناعي (30 %في أوروبا، 25% في الولايات المتحدة الأمريكية)، 45% في العالم المتخلف (20% في أمريكا اللاتينية و 25% في آسيا وإفريقيا).[2] ولقد كان لكل من بريطانيا وفرنسا الريادة في تصدير الاستثمارات الأجنبية في تلك الفترة.

2-1-2- فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية:

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى توقف العمل بمعايير الذهب وفرضت قيود على رؤوس الأموال والعملات، وبعد الحرب ألغيت هذه القيود وأعيد تطبيق معايير الذهب التي تتميز بحرية حركة رؤوس الأموال، غير أن معايير تبادل الذهب لم تعد ذات مصداقية أو حيوية كما كانت قبل الحرب، والدول التي تتبع السياسات الاقتصادية الكلية التي لا تتلاءم مع الحفاظ على قدرة تمويل الذهب باتت عرضة لتدفقات رؤوس الأموال التي زعزعت استقرارها، و بعد الانهيار الكبير في الثلاثينات فرضت دول عدة القيود الصارمة على رؤوس الأموال باستخدام السياسات المالية و الضريبة لحماية نفسها من الانكماش و الركود، إلا أنه جدير بالذكر أن هذه الفترة مثلت بروز الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر دولة مصدرة للاستثمارات الخارجية لنمو قوتها الإنتاجية و ضعف تأثرها بالحرب الأولى و تراجع بريطانيا و فرنسا إلى المرتبة الثانية و الثالثة على التوالي.

2-1-3-فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية:

في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية حدث تراجع واضح للتمويل الدولي، و ذلك راجع إلى الأوضاع التي سادت تلك الفترة، و التي أتسمت بمعاناة الدول التي شاركت في الحرب بشكل مباشر من آثار سلبية،

[1] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 46.

[2] سنغ كقالجيت، مرجع سابق، ص 23.

وامتدت هذه الآثار إلى الدول التي لم تشارك فيها مباشرة، و لقد تركز معظم جوانب التمويل الدولي ما بعد الحرب إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، و بالذات في أوربا التي تضررت بدرجة أكبر نتيجة للحرب، إضافة إلى استهلاك الزيادة الضخمة التي حدثت في الأنفاق العسكري و بالذات الأمريكي معظم فوائض رؤوس الأموال المحققة في تلك الفترة بسبب ارتفاع سخونة الحرب الباردة آنذاك.

كان لنظام سعر الصرف الثابت (بروتن وودز) الذي وضع عقب الحرب العالمية الثانية، و دام حتى بداية السبعينات، دورا بارزا في خضوع التدفق الدولي لرؤوس الأموال إلى رقابة شديدة ،و لم يعد بوسع المستثمر البريطاني مثلا: شراء أسهم أو سندات أمريكية بسهولة، أما الدول النامية فكان الجزء الأكبر من رأس المال الخارجي يرتكز على المصادر الرسمية الثنائية و متعددة الأطراف[1].

كان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية طفيفا باستثناء استثمار الموارد الطبيعية، و يرجع عدم انتقال رؤوس أموال معتبرة إلى الدول النامية لعدة أسباب أهمها[2]:

-1- نجاح البلدان الصناعية في استقطاب معظم الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة لارتفاع العائد فيها مقارنة بالدول النامية.

-2- النظرة السلبية السائدة في الدول النامية عن الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة باعتبارها وجه آخر من وجود الاستعمار.

-3- ظروف الاستقرار النسبي التي كان عليها الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة(1945-1971) قد ساعدت على عدم حدوث عجوزات كبيرة في موازين مدفوعات الدول النامية، و بالتالي تحجيم حاجتها للاستدانة الخارجية.

إلا أن هذا الاستقرار لم يدم، فبعد تعرض عملات دول غرب أوربا خلال عقد الستينات لعدم الاستقرار بسبب المضاربات التي حدثت في أسواق الصرف و الذهب، و خاصة بعد زيادة عجز ميزان المدفوعات الأمريكية خلا تلك الفترة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإيقاف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في 15أوت 1971، مما مهد لانهيار نظام الصرف الثابت، و تحول العالم بعد ذلك إلى نظام التعويم و فوضى أسعار الصرف بعد أن نزعت الصفة النقدية عن الذهب.

---

[1] سنغ كقالجيت، مرجع سابق، ص 29.

[2] رمزي زكي، مرجع سابق، ص 42.

2-2-مرحلة عولمة الموارد المالية:

تتمثل عولمة الموارد المالية في ذلك التشابك و الترابط شبه الكامل للأنظمة النقدية و المالية لمختلف دول العالم، و الذي بدأ يتجسد أكثر فأكثر مع تطبيق إجراءات التحرير المالي، و رفع الحواجز في الولايات المتحدة و بريطانيا ما بين 1979 و 1982، ثم باقي الدول الصناعية الأخرى بعد ذلك، و تطبيق أسعار الصرف المرنة و تحويل الديون العمومية إلى أوراق مالية[1].

و بالتالي فإن عولمة الموارد المالية هي الناتج الأساسي لعمليات التحرير المالي و التحول إلى ما يسمى الانفتاح المالي* . مما أدى إلى تكامل و ارتباط الأسواق المالية المحلية بالعالم الخارجي من خلا إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، و من ثم أخذت تتدفق عبر الحدود إلى الأسواق المالية العالمية. و يمكن الاستدلال عن عولمة الموارد المالية بمؤشرين هما[3]:

-المؤشر الأول: هو تطور حجم المعاملات عبر الحدود في الأسهم و السندات في الدول الصناعية المتقدمة، حيث تشير البيانات أن المعاملات الخارجية في الأسهم و السندات كانت تمثل أقل من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول عام 1980، بينما وصلت إلى ما يزيد عن 100% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية و ألمانيا عام 1996، و على ما يزيد عن 200% في فرنسا و إيطاليا و كندا في نفس العام.

-المؤشر الثاني: و هو تطور تداول النقد الأجنبي على الصعيد العالمي، فإن الإحصاءات تشير إلى أن متوسط حجم التعامل اليومي في أسواق الصرف قد ارتفعت من 200 مليار دولار أمريكي في منتصف الثمانينات إلى حوالي 1.2 تريليون دولار عام 1995 و هو ما يزيد عن 84% من الاحتياطيات الدولية لجميع بلدان العالم في نفس العام.

---

[1] جبار محفوظ، العولمة المالية و انعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07، ديسمبر 2002، ص 185.

* الانفتاح المالي أو التحرر المالي هو إلغاء القيود و الترتيبات و الضوابط المفروضة على حركة رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، و إعطاء السوق مطلق الفاعلية في عمليات ضم و توزيع و تخصيص الموارد المالية و تحديد أسعار العمليات المالية طبقا لقوى العرض و الطلب، و كذلك ينبغي إلغاء الرقابة المالية و الحكومية و بيع البنوك ذات الملكية العامة، ر إعطاء البنوك و المؤسسات المالية استقلالها التام، و عدم فرض أي قيود على حرية الدخول و الخروج من صناعة الخدمات المالية.(رمزي زكي، مرجع سابق، ص 73).

[3] عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، 2001، ص 34.

2-2-1إطلالة تاريخية على مسار عولمة الموارد المالية:

اكتسبت مسيرة عولمة الموارد المالية معنى و أهمية أكبر من عولمة الإنتاج لا سيما في السنوات الأخيرة، فلم تعد المسيرة الحالية لعولمة الموارد المالية مكملة للتجارة و الاستثمار الدوليين بل اكتسبت حياة خاصة، و في المرحلة الراهنة نادرا ما ترتبط التدفقات المالية بتدفقات الموارد الفعلية و الاستثمارات المنتجة على المدى الطويل، هذه التدفقات هي بالإجمال عبارة عن سيولة تجذبها المكاسب المحتملة القصيرة الأمد و تترك البلاد بالسرعة التي وصلت بها[1]، و قد مرت عولمة الموارد المالية بثلاث مراحل أساسية هي[2]:

2-2-1-1مرحلة تدويل التمويل غير المباشر:

استمرت هذه المرحلة من 1960 و حتى سنة 1979، و تميزت هذه المرحلة في بدايتها بتعايش الأنظمة النقدية و المالية الوطنية المغلقة، بصورة مستقلة، و ظهور و توسع أسواق الأورو دولار بدءا من لندن ثم في بقية الدول الأوربية، علاوة على سيطرة البنوك على تمويل الاقتصاديات الوطنية، إلا أنه و بالدخول في عقد السبعينات من القرن العشرين، حدث تزايد كبير و واضح في تدفقات رؤوس الأموال الدولية و كان ذلك مرتبطا بظهور مجموعة من المتغيرات الهامة على الصعيد العالمي و المحلي في مختلف اقتصاديات دول العالم و التي أهمها:

-انهيار نظام بروتن وودز و دخول العالم مرحلة تعويم أسعار الصرف.

-زيادة الأسعار العالمية للنفط و ما نتج عنها من أزمة الفوائض المالية، و تزايد عجز موازين مدفوعات مختلف دول العالم، و لقد تجمعت فوائض نفطية ضخمة لدى الدول المصدرة للنفط فاقت احتياجاتها من التمويل، فمثلا سجلت دول الخليج العربي فائضا مقداره 360 مليار دولار خلال ثمان سنوات (1974-1981).

-تزايد النشاط الإنتاجي و التسويقي و التمويلي للشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي.

-دخول الاقتصاديات الرأسمالية الصناعية أزمة الركود التضخمي، التي أدت بدورها إلى اتجاه معدل الربح إلى التدهور في قطاعات الإنتاج المادي بها و ظهور فوائض رؤوس أموال ضخمة راحت تبحـــث عن فرص للربح و التراكم.

---

[1] سنغ كفالجيت، مرجع سابق، ص 21.

[2] انظر:- جبار محفوظ، مرجع سابق، ص : 185-189.

- زكي رمزي، مرجع سابق، ص : 67-79.

-Nazar Sadeldeen El-Issa ,"globalization of financial markets: its development ,indicators and effects", Arab economic journal,vol.11,no.29,autumn 2002,pp03-26.

و في ظل تلك العوامل المتمثلة في تراكم رؤوس الأموال و الكساد و البطالة و التضخم السائدة في البلدان الصناعية راحت البنوك التجارية ذات النشاط الدولي في تعبئة و حشد تلك الفوائض و إقراضها إلى الدول النامية التي كانت تواقة إلى اقتراض الأموال لمعالجة عجـــز موازين مدفـــوعاتها التي تفاقمـــت في تلك الآونة، و بلغت التدفقات الصافية من تلك البنوك إلى الدول النامية ذروتها في أواخر السبعينات، و بالتالي ارتفعت الديون الأجنبية لهذه الدول 6 مرات منتقلة من 100 مليار دولار عام 1973 إلى 600 مليار عام 1979.

ومهما يكن من أمر، فانه في خلال الفترة مابين (1973- 1982) حدثت تدفقات مالية هائلة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية قامت بها البنوك دولية النشاط، وقد تعاظمت حركة هذه التدفقات مع تصاعد سيطرة فكر المدرسة النقدية وتحت تأثير إزالة كثير من القيود والضوابط التي كانت مفروضة على نشاط البنوك التجارية وعلى صناعة الخدمات المالية عموما[1].

وفي ظل هذه الأجواء التي سادها عدم الاستقرار الداخلي والخارجي، ظهر مناخ جديد ضاغط لمسار عولمة الموارد المالية، وذلك بظهور مفهوم التحرير المالي.

2-2-1-2- مرحلة التحرير المالي:

امتدت هذه المرحلة من عام 1980 حتى عام 1985 فبعد قيام بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بإلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال، عقب وصول ما رغيت تاتشر إلى الحكم في بريطانيا وتولى بول فولكر رئاسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، قامت اليابان (في 1980) وباقي دول غرب أوروبا بإلغاء تلك القيود في عقد الثمانينات. كما قامت العديد من البلدان النامية برفع الحواجز والقيود على التعامل بالعملات الأجنبية وتدفق رؤوس الأموال العالمية، وذلك كشرط ضمن شروط إعادة جدولة الديون الخارجية ومنح القروض الجديدة وذلك في إطار برامج التصحيح الهيكلي التي يدعمها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولقد سجل مع نهاية عام 1995 قيام 35 دولة نامية بتحرير حساب رأس المال بالكامل، فاتحة بذلك المجال واسعا لعملية التحرير المالي والنقدي على المستوى العالمي[2].

---

[1] - رمزي زكي، مرجع سابق، ص 46.

[2] - أحمد أبو راس، العولمة والأسواق المالية في الدول النامية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة، العدد 17،جوان 2002، ص 27.

وشهدت هذه المرحلة توسع كبير في أسواق السندات، وارتباطها على المستوى الدولي وتحريرها من كافة القيود، الأمر الذي جعل الدول الصناعية الكبرى تمول العجوزان في ميزانيتها عن طريق إصدار وتسويق تلك الأدوات المالية في الأسواق المالية العالمية، كما أتاح التوسع والتعمق في الإيداعات المالية، بتجميع كميات ضخمة من الادخار العالمي، وإجراء عمليات المراجحة الدولية في أسواق السندات والنمو السريع في الأصول المالية المشتقة. علاوة على توسع صناديق المعا شات والصناديق الأخرى المتخصصة في جمع الادخار، سعيا وراء تعظيم إيراداتها في مختلف الأسواق العالمية.

2-2-1-3- مرحلة تعميم المراجحة وضم الأسواق المالية الناشئة:

لقد بدأت هذه المرحلة بتحرير بورصة لندن عقب الإصلاحات البريطانية المعروفة باسم BIG BONGعام 1986، و تبعها في ذلك بقية البورصات العالمية بتحرير أسواق أسهمها، مما سمح بربطها ببعضها البعض و عولمتها، على غرار أسواق السندات، الشيء الذي أدى إلى زيادة تكامل و ارتباط الأسواق الماليه، لدرجة أنها أصبحت تشبه السوق الواحد، و ذلك من خلال استعمال وسائل الاتصال الحدينة و ربطها بشبكات التعامل العالمية، و لقد كان الحدث الهام في مشوار عولمة الموارد المالية هو ضم العديد من الأسواق الناشئة ابتداء من أوائل التسعينات و ربطها بالأسواق المالية العالمية، و ذلك من خلال ربطها بشبكات الاتصال و تسجيل أدوات مالية أجنبية فيها، الأمر الذي زاد من تدفق رؤوس الأموال نحوها.

و لقد تميزت هذه المرحلة بالانهيارات الضخمة التي شهدتها البورصات العالمية و التي كلفت الاقتصاد العالمي ألاف الملايير من الدولارات من الخسائر و تسببت في إفلاس الكثير من البنوك و المؤسسات المالية، كما تميزت هذه المرحلة ب[1]:

-زيادة حجم التعامل في أسواق الصرف.

-زيادة كبيرة في عدد و حجم التعامل في الأدوات المالية المشتقة.

-توسع التمويل المباشر (باللجوء إلى الأسواق المالية)، و تغطية الدين العام بواسطة الأوراق المالية، حتى من قبل دول و مناطق خارج دول منظمة التعاون و التنمية(OCDE).

و على الرغم من أن ظاهرة عولمة الموارد المالية قد انتشرت بسرعة فائقة في كافة أنحاء العالم، و حولته إلى قرية صغيرة يتم فيه نقل الملايير من الدولارات من أقصى شرق الكرة الأرضية إلى غربها في ثوان معدودة، إلا أنها مازالت مقتصرة على الأصول المالية عالية السيولة التي تتداول على نحو مكثف (الأسهم و السندات).

[1] جبار محفوظ، مرجع سابق، ص 189.

2-2-2-العوامل المساعدة على تطور عولمة الموارد المالية:

لكي نتمكن من فهم عولمة الموارد المالية و فهم آثارها، يجب أن نحيط بالعوامل المساعدة على تسارع وتيرة تطورها، و التي يمكن أن نوجزها في النقاط الآتية[1]:

2-2-2-1 صعود الرأسمالية المالية:

و نعني بذلك الأهمية المتزايدة لرأس المال الذي يتجسد في صناعة الخدمات المالية بمكوناتها المصرفية و غير المصرفية (البنوك التجارية، شركات التأمين، صناديق الاستثمار، صناديق المعاشات، بنوك الأعمال..الخ). حيث أصبحت معدلات الربح التي يحققها رأس المال تزيد عدة أضعاف عن معدلات الربح التي تحققها قطاعات الإنتاج الحقيقي، و بذلك أصبحت الرأسمالية المالية ذات طابع ريعي واضح تعيش على توظيف رأس المال لا على استثماره.

و لقد أرتبط هذا الصعود الكبير الذي حدث في الرأسمالية المالية، بظهور ما يسمى "الاقتصاد الرمزي" و هو اقتصاد تحركه رموز و مؤشرات الثروة العينية(أي الأسهم و السندات و غيرها من الأوراق المالية)، و التي تنتقل من يد إلي يد دون عوائق سواء داخل البلد أو عبر حدوده الجغرافية، معززة بتحرير الأسواق المالية للدول المتلقية و الدول المصدرة لرأس المال.

2-2-2-2 ظهور فائض نسبي كبير لرؤوس الأموال:

إن الزيادة التي حدثت في تدفقات رؤوس الأمـــوال الدولية، تعكس وجـــــود أحجامـــا كبيرة من المدخرات و الفوائض المالية التي ضاقت أسواقها الوطنية عن استيعابها، فراحت تبحث عن فرص أفضل للاستثمار الخارجي، و ذلك عائد إلى اتجاه معدل الربح نحو التدهور في قطاعات الإنتاج المادي داخل المراكز التي تخرج منها هذه الأموال، و للدلالة على مدى ضخامة هذه الفوائض، تشير البيانات أنه في عام 1995 قامت المؤسسات المالية غير المصرفية بإدارة أصول مالية تزيد قيمتها عن 20 تريليون دولار أمريكي، و هذا المبلغ يعادل ما نسبته 110% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول و حوالي 90% من إجمالي الأصول التي يملكها الجهاز المصرفي في هذه الدول.

---

[1] - رمزي زكي، مرجع سابق، ص 85-108.

-مصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي، جانفي 2001، www.aljazeera.net

2-2-2-3 ظهور الابتكار المالية و إعادة هيكلة صناعة الخدمات المالية:

لقد أرتبط نمو العولمة المالية بظهور كم هائل من الأدوات المالية الجديدة التي راحت تستقطب العديد من المستثمرين، وظهرت هذه الأدوات وتعددت من مبادلات (swaps)، ومستقبليات (futurs)، وخيارات (options) وغيرها، تحت تأثير حالة عدم الاستقرار التي أتسمت بها أسواق الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وكذلك تحت تأثير ضغط المنافسة الحادة بين المؤسسات المالية، فساعدت على تجزئة المخاطر وتحسين السيولة وقد قام بنك المدفوعات الدولية (B.R.I) بإحصائيات لسوق المشتقات المالية في 26دولة فقدرت بحوالي 47.5 تريليون دولار أمريكي في سنة 1995 ،منها 56% في شكل عقود مشتقات مالية مرتبطة بأسعار الفائدة، بينما 42% كانت في شكل عقود مشتقات مالية مرتبطة بأسعار صرف العملات[1].

لقد شهدت صناعة الخدمات المالية وإعادة هيكلتها في العقدين الماضيين، وبالأخص فى العقد التاسع تغيرات هائلة، فحدث تغير محسوس في أعمال البنوك، حيث توسعت دائرة أعمالها المصرفية، محليا و دوليا، و أصبحت تؤدي خدمات لم تكن تقوم بها من قبل، بالإضافة إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية كمنافس قوى للبنوك التجارية في مجال الخدمات التمويلية، علاوة على عمليات الاندماج و الاسحواذ التي حدثت بين المؤسسات المالية، تحت تأثير المنافسة القوية.

2-2-2-4-تطور سوق الأورو دولار و سوق السندات الدولي:

لقد كان لتطور سوق الأورو دولار دورا بارزا في تسارع وتيرة العولمة المالية، و هو عبارة عن "الحسابات و الودائع الآجلة المقيمة بالدولار الأمريكي الموجودة لدى البنوك الأوربية"[2]، و يتمتع هذا السوق بالحرية و عدم خضوعه للقيود التي تفرضها السلطات النقدية الأمريكية، و من العوامل التي ساعدت على تطوره إعلان معظم دول أوروبا قابلية عملاتها للتحويل، واضطراب ميزان المدفوعات الأمريكي، و إيداع الأرصدة الدولارية للكتلة الاشتراكية سابقا بالبنوك الأوربية، بسبب الحرب الباردة، إضافة إلى تكون الفوائض النفطية، نتيجة ارتفاع أسعار النفط في عقد السبعينات، و إيداعها في البنوك الأوربية.

كما لعب النمو الهائل الذي حدث في إصدار السندات و تداولها في الأسواق المالية، دورا هاما في عولمة تلك الأسواق في العقدين الماضيين، و بالأخص السندات الحكومية التي تعتبر العمود الفقري لسوق السندات عموما.

---

[1] صالح مفتاح، العولمة المالية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، العدد02، جوان 2002، ص 220.

[2] عرفات تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 189.

2-2-2-5 التطور الصناعي في الدول النامية و زيادة تكاملها مع السوق العالمي[1]:

تعتبر الدول النامية إحدى القوى الدافعة للعولمة، حيث زاد نصيب التجارة (الصادرات و الواردات)، من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول زيادة سريعة من حوالي 33% من منتصف الثمانينات إلى 43% في منتصف التسعينات، كما ارتفع نصيب الدول النامية من التجارة العالمية من 23% من عام 1985 إلى 29% من عام 1995، بالإضافة إلى ذلك فإن التجارة بين الدول النامية قد عرفت هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا، حيث ارتفعت من نسبة 31% عام 1985إلى 37% من إجمالي تجارة الدول النامية عام 1995، و هذا ،وقد سجل نصيب المنتجات الصناعية من إجمالي صادرات الدول النامية، هو الآخر ارتفاعا كبيرا حيث قفز من 47% عام 1985 إلى 89% عام 1995.

2-2-2-6 الخصخصة:

لقد أسهمت خصخصة شركات القطاع العام و بعض الخدمات العامة بقوة في تعزيز العولمة المالية، حيث أصبحت دورا هاما لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية الانسياب إلى البلاد التي توجد بها برامج ضخمة للخصخصة و أسواق متطورة للأوراق المالية، و ذلك لما انطوت عليه من توفير فرص واسعة للمستثمرين الأجانب، و تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 80 دولة في مختلف أنحاء العالم طبقت في السنوات الماضية برامج طموحة للقيام بالخصخصة، مما ساهم في تحسين نشاط أسواق أوراقها المالية من خلال زيادة المعروض من الأوراق المالية.

[1] أحمد ابوراس، مرجع سابق، ص24.

2-2-3 أدوات عولمة الموارد المالية:

2-2-3-1 الشركات متعددة الجنسيات:

وتعود بدايات هذه الشركات إلى مرحلة أواخر القرن التاسع عشر، و هي ثمرة عمليات التركيز و التمركز الاحتكاري المتسارعة طول هذه الفترة خاصة خلال القرن العشرين، و لقد شهدت مرحلة عولمة الموارد المالية، منذ بداية الثمانينات، حركة متزايدة في تركز رأس المال و تمركزه، في الاندماجات المتسارعة بين الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، و عابرة القوميات، و في مضاعفة الاستثمارات المتشابكة، بين البلدان الرأسمالية المتقدمة.

في سنة 1997 أحصت الأمم المتحدة(44508) شركة اعتبرت في عداد الشركات متعددة الجنسية أو فوق القومية، تملك (276.660) فرعا عبر العالم، 82% منها موطنها الأصلي البلدان الصناعية المتقدمة، أما أل(18%) الباقية فموطنها البلدان المصنعة حديثا، مثل كوريا و هونج كونج و سنغافورة و تايوان و المكسيك و البرازيل، و تقديرات الأمم المتحدة تدل على أن مبيعاتها تفوق قيمه التجارة العالمية من السلع و الخدمات، و بلغت حوالي (6100) مليار دولار عام 1995[1].

2-2-3-2المؤسسات المالية العالمية لتوظيف الأموال:

إن المستثمرين المؤسسيون ممثلون في (صناديق المعا شات، و بيوت التوظيف، و الصناديق المشتركة، و صناديق المضاربات) الأداة النافذة بيد رأس المال المالي المعولم (الذي يتحرك دون ضوابط أو قيود).

إن القوة الدافعة وراء التدفق المالي إلى البلدان النامية و غيرها من البلدان هم المستثمرون المؤسسيون الذين برزوا على الأخص في أواخر الثمانينات و أوائل التسعينات، فمع الاتجاه المتنامي لحصر عمليات الادخار في إطار مؤسسي في البلدان الصناعية (التي هي مصدر غالبية الأموال)، ليسيطر الآن المستثمرون المؤسسيون على القطاع المالي العالمي، و خاصة أسواق رأس المال، ففي الولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تقدر نسبة العمليات التي يقوم بها المستثمرون المؤسسيون الآن بحوالي 49% من مجمل الأوراق المالية في الولايات المتحدة بالمقارنة مع 16.5% منذ ثلاث عقود، و مع سيطرة شركات إدارة رؤوس الأموال الأمريكية على هذه التجارة، يدير و يتحكم المستثمرون المؤسسيون بموجودات تقدر بآلاف المليارات من الدولارات.

في نهاية عام 1996، من أصل الشركات العشرة الأولى في العالم في إدارة رؤوس الأموال ،كان هناك ثلاث شركات أمريكية و ثلاث سويسرية و اثنتان يابانيتان و واحدة بريطانية و واحدة فرنسية.

---

[1] أديب ديمتري، دكتاتورية رأس المال، دار المدى، دمشق، الطبعة الأولى، 2002، ص345.

في السنوات الأخيرة، أدت العولمة السريعة للأسواق المالية و إلغاء القيود التنظيمية عليها في البلدان النامية إلى ازدياد أهمية المستثمرين المؤسسين الذين يديرون آلاف المليارات من الدولارات تحت إدارتهم و الذين يرغبون بالاستثمار في هذه البلدان، فحسب تقديرات البنك الدولي، يدير المستثمرون المؤسسيون حاليا ما يزيد عن 20 تريليون دولار من الموجودات التي يوظف منها جزء صغير في الأسواق الناشئة.

بين المستثمرون المؤسسين، تتصدر صناديق الاستثمار المشتركة عمليات الاستثمار في الأسهم العادية، ففي عام 1986، كان هناك 19 صندوق استثمار محلي في الأسواق الناشئة و عدد قليل من صناديق الاستثمار الإقليمية و العالمية، و بحلول عام 1995 كان هناك أكثر من 500 صندوق استثمار محلي و حوالي 800 صندوق استثمار إقليمية و عالمية، إن مجموع الموجودات لصناديق الاستثمار المفتوحة الرأسمال و المغلقة الرأسمال في الأسواق الناشئة ازداد من 1.9 مليار دولار عام 1986 إلى 132 مليار دولار في منتصف 1996.

بصورة مماثلة، يقدر ازدياد مجموع الصناديق التقاعدية من 4.3 مليار دولار عام 1989 إلى 7 مليار دولار عام 1994، و بنفس الوقت، ارتفعت نسب الاستثمار العالمي في محفظته المالية من حوالي 7% عام 1989 إلى 11% عام 1994، و قد نتج عن ذلك ازدياد في مجموع الاستثمارات العالمية بواسطة الصناديق التقاعدية من 302 مليار دولار عام 1989 إلى 790 مليار دولار عام 1994[1].

و بشكل عام، لقد ساهم النمو في موجودات المستثمرين المؤسسين و ازدياد تنوعهم العالمي في تدفق الرساميل إلى البلدان النامية، و دفع عجلة عولمة الموارد المالية بقوة.

2-2-3-3 – الثورة العلمية و التكنولوجية:

ثالث الأدوات النافذة بيد عولمة الموارد المالية، ولعلها أولها، هي الثورة العلمية والتكنولوجيا المعاصرة، وهي الثورة الصناعية الثالثة، الثورة الالكترونية ثورة الإعلام والمواصلات والاتصالات، فلقد لعب التقدم التكنولوجي والانتشار السريع للمعلومات دورا هاما ومتزايدا في اندماج وتكامل الأسواق المالية من خلال توسيع نطاق الاتصال والإعلام، والمتمثل في شبكة الانترنت، فأصبح العالم بفضلها مجرد قرية صغيرة تتدفق بين مكوناتها المعلومات بسرعة البرق، مما كان له الأثر الكبير في زيادة سرعة حركة رؤوس الأموال من سوق لأخر، وزيادة الروابط والصلات بين مختلف الأسواق.

---

[1] – سنغ كقالجيت، مرجع سابق، ص 49- 56 .

2-2-3-4المؤسسات المالية الدولية:

إن الأداة الرابعة بيد عولمة الموارد المالية، هي المؤسسات المالية الدولية: صندوق النقد الدولي و البنك الدولي اللذين كان لهما دورا كبيرا في دفع عجلة عولمة الموارد المالية، فكانت عولمة الأسواق المالية و إلغاء القيود التنظيمية عليها جزءا هاما من برامج التصحيح الهيكلي التي كان يدعمها البنك الدولي و صندوق النقد الدولي على الدول النامية.

2-2-4عولمة الموارد المالية المزايا و المخاطر:

2-2-4-1 المزايا:

يرى أنصار عولمة الموارد المالية أنها تحقق العديد من المزايا للدول النامية يمكن إيجازها في النقاط التالية[1]:

-إن تكامل الأسواق المالية في الدول النامية مع أسواق المال العالمية يؤدي إلى اتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض، الأمر الذي يؤثر إيجابيا على الاستثمار.

-تمكن عولمة الموارد المالية الدول النامية من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، مما يسمح لها بالحصول على ما تحتاجه من موارد لسد فجوة مواردها المحلية، مما سيؤدي إلى زيادة معدلات الاستثمار المحلي و بالتالي معدل النمو.

-تعمل إجراءات التحرير المالي المقرونة ببرنامج واسع للخصخصة و خلق بيئة مشجعة لنشاط القطاع الخاص على الحد من ظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

-إن عولمة الموارد المالية تجعل الأسواق المالية تقوم بدور القائد و الموجه للإدخارات الأجنبية و توفر للدول موارد مالية بالعملة الأجنبية، مما يترتب عليها التخفيف من مشكلة التمويل الخارجي.

-تؤدي عولمة الموارد المالية إلى خفض تكلفة التمويل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

-تؤدي عولمة الموارد المالية إلى زيادة قدرة السلطة النقدية على تكوين مستويات عالية من الاحتياطات الدولية، نتيجة لزيادة التدفقات من العملات الأجنبية، مما يكسب البلد جدارة إئتمانية ملائمة.

---

[1]- العديد من المصادر أهمها: -مفتاح صالح، مرجع سابق، ص221-223.

- رمزي زكي، مرجع سابق، ص109-116.

- يوسف عثمان إدريس، تحرير حساب رأس المال المزايا و المخاطر تجربة الدول النامية، مجلة المصرفي، بنك السودان، العدد35، مارس 2005، ص4.

2-2-4-1-1 – العوامل التي يجب توفرها حتى يمكن الاستفادة من مزايا عولمة الموارد المالية:

تعتمد المنافع التي تكتسبها الدول من عملية عولمة الموارد المالية على شروط و عوامل يجب توفرها حتى يمكن الاستفادة و جذب مزيد من التدفقات المالية و من أهمها:[1]

-إصلاح و تقوية الوضع المالي للدولة و الذي يعتبر المفتاح الأساسي لنجاح محاولات تحرير رأس المال و بالتالي الدخول في ركب عولمة الموارد المالية مما يساعد على تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي.

-إصلاح القطاع المصرفي و الوفاء بالمعايير و المتطلبات العالمية، و تفعيل السياسة النقدية و تطوير أدواتها.

-إنشاء الأنظمة و المؤسسات الإشرافية الفاعلة و الكافية التي لها المقدرة على تطوير، و تقوية القطاع المالي و تطبيق الأنظمة و المعايير و التشريعات و استقلاليتها عن التأثير السياسي.

-بناء مستويات كافية من الاحتياطيات الأجنبية.

تبني السياسات التي تعمل على تخفيض الالتزامات الخارجية.

-المحافظة على معدلات التضخم في الحدود المتعارف عليها.

-تخفيض العجز في الحساب الجاري.

2-2-4-2-المخاطر:

على الرغم من المزايا و الإيجابيات التي يطرحها كثير من الخبراء و الاقتصاديين عن عولمة الموارد المالية، إلا أن التجارب في عقد التسعينات أثبتت أن عولمة الموارد المالية فيما يخص الدول النامية أدت إلى حدوث أزمات مالية مكلفة (المكسيك، النمور الآسيوية، البرازيل و روسيا) و يمكن أن نجمل مخاطر عولمة الموارد المالية في النقاط التالية:[2]

*المخاطر الناجمة عن التقلبات الفجائية لرأس المال و بالأخص الاستثمارات في الحافظة المالية، فالحركة الواسعة و المفاجئة لرأس المال الأجنبي، دخولا و خروجا، عبر الحدود الوطنية للدولة تتسبب في حدوث الكثير من الآثار و الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني.

---

[1] – يوسف عثمان إدريس، مرجع سابق، ص5.

[2] العديد من المصادر أهمها: -رمزي زكي، مرجع سابق، ص:117-141.

- يوسف عثمان إدريس، مرجع سابق، ص6.

-Nazar Sadeldeen El-Issa,op.cit,p20.

*مخاطر التعرض لهجمات المضاربة المدمرة، و مالها من نتائج بالغة القسوة على الدول، لانعكاساتها السلبية الواضحة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياســية، و لعل النموذجـــــان الشهيران المكسيك 1994، و تايلندا و غيرها من النمور الآسيوية أكبر برهان على ذلك.

*مخاطر هروب الأموال الوطنية للخارج و استفحال هذه الظاهرة، يترتب عليها آثار سلبية على ميزان المدفوعات، و على قدرة البلد على التراكم و الاستثمار و على خدمة ديونه و على التدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية.

*مخاطر دخول الأموال القذرة (غسيل الأموال)، و مالها من آثار سلبية على الاقتصاد الكلي، فهي تؤدي إلى انتشار الفساد الإداري في النظام المصرفي و إضعاف هيبة الدولة و تشجيع الجريمة.

*إضعاف السيادة الوطنية في مجال السياسات النقدية و المالية، فعولمة الموارد المالية تؤدي إلى التأكيد على زيادة انخفاض سيادة الدولة على سياستها النقدية و المالية و بالتالي فقدان الدول لاستقلاليتها في اتخاذ السياسات النقدية و المالية.

*أدى الارتباط الشديد بين الأسواق المالية، أي عولمة الأسواق المالية إلى سرعة انتقال عدوى الانهيارات من بورصة لأخرى و من دولة لأخرى في أوقات قياسية.

2-2-4-2-1 - الإجراءات المطلوبة لاستيعاب و تخفيف مخاطر عولمة الموارد المالية:

إن تجربة تحرير حساب رأس المال و السير في ركب عولمة الموارد المالية أفرزت سلسلة من الأزمات المالية، مما تتطلب إيجاد إجراءات لتخفيض المخاطر و تخفيض الآثار الناجمة عن عولمة الموارد المالية، و يمكن إيجاز الإجراءات في الآتي[1]:

-خلق الاستقرار السياسي و الحكم الرشيد.

-العمل على تخفيض عجز القطاع العام و تقليل المديونيات الخارجية مع تجنب الدين قصير الأجل بالعملات الأجنبية و رفع الاحتياطيات الكافية من النقد الأجنبي لمواجهة التزامات سداد الدين الخارجي.

-وضع قيود على حركة الأموال غير المرغوب فيها، و ذلك بتطبيق القوانين الخاصة بذلك مثل قانون غسيل الأموال.

[1] يوسف عثمان إدريس، مرجع سابق، ص9.

-سن قوانين متطورة للمؤسسات المالية و زيادة كفاءتها بتكوين سلطات تنظيمية مستقلة لها القدرة على وضع و تنفيذ اللوائح الاحترازية التي تساعد على الاستقرار المالي و التدخل عند الضرورة بفرض اللوائح و الرقابة الملائمة في النظام المالي.

-تطوير السياسات الخاصة بالأسواق المحلية لرفع كـــفاءة الوساطة المالية بين الادخـــــار المحلي و الاستثمار و تحسين كفاءتها من حيث الاتساع و درجة التعمق و الإشراف الجيد عليها.

- تحرير أو خصخصة المؤسسات العامة و المصـــارف و زيادة كفاءتها و قدرتها على المنافسة و التعمق المالي و البنية التنظيمية العالية و الرصد و المتابعة و رقابة القطاع المصرفي لتفادي مخاطر التمويل الخارجي و ذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-استقلالية البنوك المركزية و مقدرتها على تحييد تدفقات النقد الأجنبي و فق الاستراتيجيات و الخيارات الفعالة و الرقابة على السياسة النقدية لتفادي عدم استقرار الاقتصاد الكلي التي تسببها التدفقات الكبيرة.

-مراقبة و تقييد المشاهدات الأجنبية في أسواق السندات الحكومية قصيرة الأجل و تجنب تركيز التمويل قصير الأجل.

3-دوافع و آثار التمويل الدولي:

3-1 دوافع التمويل الدولي:

ارتفعت التدفقات المالية إلى جميع الدول من 208 مليار دولار في المتوسط خلال الفترة 1986-1990 إلى 331 مليار دولار عام 1995، ثم إلى 560 مليار دولار في عام 2003، أما التدفقات إلى الدول النامية ارتفعت من 96 مليار دولار في عام 1996، إلى 193 مليار دولار في عام 2003، و تشكل التدفقات إلى الدول النامية 31% من إجمالي التدفقات، و تعزي هذه التدفقات الكبيرة بين الدول إلى الأسباب الآتية[1]:

- وجود فوائض في رؤوس الأموال تزيد عن حاجة الاستخدام المحلي، تبحث عن منافذ وفرص أفضل للاستثمار الخارجي.
- الرغبة في تحقيق دخل أكبر من شراء أصول أجنبية أو سندات أو ودائع لفترة قصيرة الأجل.
- انخفاض تكاليف الإنتاج، حيث تتجه رؤوس الأموال نحو إقامة مشروعات في الدول والمناطق التي تنخفض فيها تكاليف عناصر الإنتاج.
- الرغبة في السيطرة على أسواق الدول الأخرى والقضاء على المنافسة من خلال التواجد الفعلي في الأسواق الخارجية التي تتجه إليها رؤوس الأموال.
- الاختلاف بين أسعار الفائدة الدولية، حيث تتحرك رؤوس الأموال من الدول التي تنخفض فيها أسعار الفائدة إلى الدول التي ترتفع فيها أسعار الفائدة والعكس.
- المضاربة عند توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية لأحد البلدان لأسباب اقتصادية وغير اقتصادية مباشرة حيث يقوم المضاربون بتحويل أموالهم لعملة البلد التي يتوقعون ارتفاع قيمة عملتها.
- الهروب أو الخوف من بعض الظروف غير الملائمة مثل الحروب والتضخم والاضطرابات السياسية، حيث تتدفق الأموال الزائدة لبلد أخر يتمتع بظروف اقتصادية وسياسية مستقرة.

---

[1]- العديد من المراجع أهمها: - فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 155-164 .
- عرفات تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 270- 276.
- يوسف عثمان إدريس ، مرجع سابق، ص 2.

3-2- الآثار الاقتصادية للتمويل الدولي:

يتولد عن التمويل الدولي العديد من الآثار الاقتصادية على الدول المستقبلة لهذا التمويل منها ما هو ايجابي وما هو سلبي، ومن أهم هذه الآثار [1]:

3-2-1- الآثار الايجابية:

- أسهم التمويل الدولي في تحقيق بعض التطور النسبي في العديد من الدول النامية عن طريق توفير الموارد اللازمة لسد فجوة مواردها المحلية.
- توفير فرص الاستثمار للقطاع الخاص وفرص العمل ورفع مستويات المعيشة في الدول النامية.
- يقوم التمويل الدولي بدور كبير ومتزايد الأهمية في ميزان المدفوعات، حيث يساعد على تمويل حجم كبير من عجوزات الحساب الجاري المرتبطة بزيادة الواردات.
- تحفيز الدول لتطبيق وانتهاج السياسات الاقتصادية الجيدة والسليمة وذلك للمحافظة على الاستثمارات الأجنبية وجدب المزيد منها للحصول على المنافع والنمو في المدى الطويل.
- يسهم التمويل الدولي في تحقيق إيرادات مالية للدول وبالذات من خلال الضرائب التي يتم فرضها على المشروعات التي تقام وتعمل اعتمادا على التمويل الدولي.
- مساهمة التمويل الدولي في توفير بعض احتياجات عملية التطور في الدول النامية من خلال توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع عن طريق استيراد المعدات الرأسمالية، والتي تتطلبها عملية التطور في هذه الدول.

3-2-2- الآثار السلبية:

- سحب الفائض الاقتصادي الاحتمالي، وذلك من خلال تصدير رؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة عن طريق تحويل الفوائد متمثلة بالأرباح والفوائد التي تحصل عليها الجهات الأجنبية من الدول النامية.
- التأثير سلبا على ميزان المدفوعات بسبب تحويل الفوائد والأرباح وبسبب التجارة الخارجية، والعجز المزمن في الميزان التجاري المتمثل في زيادة الواردات على الصادرات.

---

[1] - أنظر:- فليح حسن خلف، مرجع سابق،ص 155-164.

- محمد الحسن الشيخ، تحييد تدفق رأس المال الأجنبي،مجلة المصرفي، بنك السودان، العدد32، يونية 2004،ص 58.

- يوسف عثمان إدريس ، مرجع سابق، ص 4-5.

- استيراد تكنولوجيا غير ملائمة، حيث أن التكنولوجيات التي يتم استخدامها من قبل الدول النامية اعتمادا على التمويل الأجنبي ومن خلال الشركات الأجنبية هي تكنولوجيا منتجة في الغالب في الدول المتقدمة ولا تتناسب مع درجة التطور في الدول النامية.
- المساهمة في زيادة حدة التفاوت وسوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع وفئاته المختلفة والناجم عن ارتباط فئات محدودة جدا في الدول النامية بالمجالات ذات الصلة بالتمويل الدولي.
- نشر و إشاعة أنماط استهلاكية غير ملائمة ولا تتناسب مع احتياجات المجتمع وأفراده أو مع درجة التطور الاقتصادي في الدول النامية.
- التمويل الدولي يسهم في الغالب في التأثير على سيادة الدولة واستقلالها وقرارها السياسي والاقتصادي، بسبب تبعية الدولة النامية للدول المتقدمة بحكم حاجتها إليها واعتمادها عليها في تلبية احتياجاتها من التمويل.

II- أشكال التمويل الدولي:

بينا في المبحث السابق أن الدول النامية لجأت إلى التمويل الدولي تحت ضغط حاجتها الماسة لسد فجوة مواردها المالية الداخلية والخارجية كونه عاملا هاما في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من موارد مالية.

ولقد رأينا كيف كان لعولمة الموارد المالية آثر كبير في زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية وذلك من خلال عولمة الأسواق المالية ورفع القيود على حركة رؤوس الأموال الدولية، هذه التدفقات التي تتخذ عدة أشكال تختلف مزاياها ومخاطرها من دولة إلى أخرى، فما هي هذه الأشكال؟ وما مدى ملائمة كل شكل منها لظروف الدول النامية؟

1- المعونات الأجنبية:

تعتبر المعونات الأجنبية كافة التحويلات الدولية التي تتم وفقا لشروط ميسرة بعيدا عن القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة وفقا لظروف السوق، وهي تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية المقدمة من طرف الدول الغنية إلى دول الأقل نموا[1].

وللمعونات الأجنبية شكلان رئيسيان:

- **المنح:** وهي التحويلات النقدية والعينية المقدمة من طرف دول لغيرها وهي تحويلات لا ترد.
- **القروض الميسرة:** وهي القروض التي تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها السائدة في الأسواق المالية الدولية حيث تقل أسعار فائدتها عن المعدلات العادية وفترة سماحها وسدادها عادة تكون أطول[2].

وقد تتخذ المعونات الأجنبية صور عينية مختلفة كالمعونات الغذائية والتي تساعد الدول المتلقية لها على تأمين احتياجاتها الغذائية والتي يعجز إنتاجها المحلي عن تلبيتها، وتقدم المعونات بهدف إعانة الدول على زيادة معدلات التنمية الاقتصادية فيها، وقد يترك للدولة حرية التصرف فيها كما تشاء أو تكون مشروطة من قبل الدول المانحة بتوجيهها إلى قطاعات معينة، وقد تكون على شكل معونات تقنية تتضمن تقديم مساعدات ذات طبيعة فنية[3].

---

[1] -يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 09.

[2] - سمير محمد عبد العزيز، المداخل الحديثة في تمويل التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 408.

[3] - فليح حسن خلف، التمويل الدولي،مرجع سابق ، ص 241.

إما بخصوص المعونات الأجنبية من حيث مصادرها فهناك معونات وحيدة المصدر أو بعبارة أخرى المعونات الحكومية الثنائية وهي معونات تتميز بأنها تعقد بشكل رسمي أي في إطار من التفاوض والاتفاق بين الحكومات المعنية، إضافة إلى المعونات متعددة الأطراف التي تقدمـــها المنظمات الدولية المتعـــــددة الأطـــراف (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) إلى الدول النامية،وتتميز المعونات الثنائية عن المعونات متعددة الأطراف بمرونتها ،خاصة عند تقديم معونات عاجلة وغير مرتبطة بمشروع استثماري محدد[1].

1-1- دوافع المعونات الأجنبية:

لكن عند الحديث عن المعونات الأجنبية يتبادر للأذهان دوافع تلك المعونات رغم أنه من الصعب إغفال الدوافع الإنسانية التي قد تدفع الدول المانحة إلى تقديم معونات عاجلة لغيرها من الدول ، إلا أنه لها دوافع وأهداف رئيسية أخرى بعيدة كل البعد عن تلك الدوافع ، يمكن تقسيم تلك الدوافع إلى دوافع اقتصادية وأخرى سياسية .

- 1-1-1الدوافع السياسية:

يغلب الطابع السياسي على المعونات الأجنبية، حيث أن العوامـــــل والدوافع السياسية تلعب دورا مهما و أساسيا في توفير المعونات أو المساعدات الرسمية، و التي يتم توجيهها في الاتجاه الذي يـــخدم المصالح الحيوية و الاقتصادية و السياسية للـــدول المانحة للمعونة،فهي تعمل على تحقيق سيطرة الدول المتقدمة على الدول النامية و تكريس تبعية تلك الدول لـــها[2].

-1-1-2-الدوافع العرقية و العقائدية:

للدوافع العرقية و العقائدية دور هام في تحديد دوافع المعونات الخارجية، و ابرز مثال على ذلك مشروع مارشال المقدم من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، و المعونات التي قدمتها أوروبا الغربية إلى دول أوروبا الشرقية بعد سقوط المعسكر الشرقي لتسهيل انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، كما أن المعونات العربية تذهب إلى الدول العربية ثم الدول الإسلامية كمظهر من مظاهر الوحدة الثقافية و العقائدية[3].

---

[1] -Raymond Bertrand,"Economie Financière Internationale", P.U.F, 1971, pp74-75.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص246.

[3] يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص27.

1-1-3اعتبارات الجغرافيا السياسية:

إن للجغرافيا السياسية دورا بارزا في تحديد دوافع المعونات الخارجية، و هـــــذا ينطبق على أستراليا و نيوزلندا اللتان تتجه معوناتها الخارجية في المقام الأول إلى الدول النامية المجاورة لها في آسيا و المحيط الهـــــادي، وكان عدم الاستقرار السائد في الأوضاع السياسية في الشرق الأوسط الدافع الأساسي لتخصيص الولايات المتحدة الأمريكية الجزء الأكبر من مساعداتها إلى مصر و إسرائيل للعـــمل على إحداث تهدئة للأوضاع في المنطقة.

1-1-4-الدوافع الاقتصادية:

إن الدافع الاقتصادي للمعونة هو المبرر المعلن من قبل الدول المانحة لها، فمن وجهة نظرهم، التمويل الخارجي الذي توفره هذه المعونات يقوم بدور بارز من حيث إكمال الموارد المحلية اللازمة لتغطية احتياجات استثمارات التنمية، و معالجة الاختناقات التي تواجهها الدول النامية بالنسبة للمدخرات عامة و العملات الأجنبية خاصة، بحيث تؤدي المعونات الأجنبية إلى توفير العملات الأجنبية و زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتحصلة عليها، و ذلك بالقدر الذي يتفق و مقدرها على الاستفادة من هده المعونات و استخدامها بصورة فعالة في إحداث التغيرات الهيكلية التي تتطلبها الانطلاقة اللازمة لتطوير و تحقيق النمو الذاتي لاقتصادياتها الوطنية[1].

1-2-ضوابط المعونات الأجنبية:

إن المعونات الأجنبية تكون محكومة بضوابط معينة عند تقديمها إلى الدول المستفيدة، فقد تكون تلك المعونات في شكل معونات حرة غير مقيدة و أخرى مقيدة على النحو التالي:

****معونات أجنبية غير مقيدة:**

و هي التي تقدم دون التزام الدول المستفيدة بإنفاقها في الدول المانحة لها و تكون للدولة الحرية الكاملة في التصرف بها، و لا تقدم تلك المعونات إلا في حدود ضيقة، و تكون الصورة الشائعة للمعونات المقيدة[2].

****معونات أجنبية مقيدة:**

و تكون هذه المعونات محكومة بشروط يتعين على الدول المستفيدة منها الالتزام بها، حيث قد يطلب من الدولة المستفيدة توجيه قيمتها إلى شراء السلع و المستلزمات من الدول المانحة، و التي تكون في العادة

---

[1] يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص29.

[2] نفس المرجع ، ص31.

منخفضة النوعية و أكثر كلفة و أقل ملائمة لحاجات الجهات الممنوحة مما يعني بالنتيجة انخفاض القيمة الحقيقية للمعونة[1].

1-3-تطور تدفقات المعونات الأجنبية:

تعتبر المعونات الأجنبية احدي أهم القنوات المحورية لتزويد البلدان النامية بالموارد اللازمة ، وقد عرفت المساعدات الإنمائية الرسمية تراجعا ملحوظا ، بالرغم من أهميتها المتزايدة في تمويل أوجه النشاط التي تعجز الدول النامية عن تمويلها.فمن69 مليار دولار منحت في سنوات السبعينات بنسبة 43% من إجمالي التدفقات إلى الدول النامية ، تراجعت هذه النسبة إلي 36.2% في الثمانينات ، وذلك انعكاسا لسياسات البلدان المانحة والمؤسسات المالية المانحة ، المتمثلة في التركيز على التمويل الخاص ، علاوة على المصاعب الاقتصادية التي مرت بها البلدان المانحة و بالأخص قيود الميزانية وغيرها من القيود الأخرى[2] . ثم بلغت نسبة 25.8% خلال النصف الأول من التسعينات ، وكان من أهم أسباب هذا التراجع ، الانخفاض الحاد في المساعدات المقدمة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية بسبب زوال الحرب الباردة كأهم سبب كان يدفعها لتقديم مثل هذه المساعدات.

---

[1] عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص65.

[2] جوزيف س ويلر،الدور الحاسم لمساعدات التنمية الرسمية في التسعينات ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 1989، ص38.

جدول(1-1) : صافي مساعدات التنمية الرسمية من الدول المانحة الرئيسية (1990-2003) .

القيمة : مليار دولار أمريكي

السنة / الجهة المانحة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
الدول السبعة الكبرى	42.4	45.6	48.6	44.6	46.6	44.7	41.3	35.1	38.6	39.4	40.2	38.2	42.6	49.9
الولايـــات المتحدة	11.4	11.3	11.7	10.1	9.9	7.4	9.4	6.9	8.8	9.1	10.0	11.4	13.3	16.3
اليابـــان	9.1	11.0	11.2	11.3	13.2	14.5	9.4	9.4	10.6	12.2	13.5	9.8	9.3	8.9
فرنـــسا	7.2	7.4	8.3	7.9	8.5	8.4	7.5	6.3	5.7	5.6	4.1	4.2	5.5	7.3
ألمانـــيا	6.3	6.9	7.6	7.0	6.8	7.5	7.6	5.9	5.6	5.5	5.0	5.0	5.3	6.8
دول أخـرى	11.8	12.7	13.8	11.5	12.2	14.1	14.3	13.3	13.5	13.8	13.5	14.2	15.6	19.1
المجمـــوع	54.3	58.3	62.4	56.1	58.8	58.8	55.6	48.5	52.1	53.2	53.7	52.4	58.3	69.0

Source : World Bank ,Global development Finance,2005,P23 .

ومن الجدول(1-1) نلاحظ مدي التراجع الذي حدث والتذبذب الحاصل في مساعدات التنمية الرسمية فلقد كانت 54.3 مليار دولار عام 1990 ، لتصبح 58.8 مليار دولار عام 1995، لتأخذ في التراجع منذ تلك الفترة حتى عام 2001، لتعاود الارتفاع بعد ذلك بالغة 69.0 مليار دولار عام 2003.

1-4-تقييم المعونات الأجنبية:

عند الحديث عن جدوى المعونات الأجنبية نجد تباين في الآراء فيما يتعلق بأهميتها:

فهناك آراء تثمن و تؤكد على أهمية الدور الذي لعبته تلك المعونات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العديد من الدول النامية، و التي كـــان مـــن المتعذر عليها تـــحديث هياكلها الاقتصادية و الاجتماعية بدون هذه المعونات[1]، إذ أن المعونات الإنمائية تزيد من ثقة القطاع الخاص، و تساعد على توفير الخدمات العامة و البني الأساسية التي يحتاجها المستثمرين، و إن كل دولار في المعونات الأجنبية في البلدان التي

[1] يونس احمد البطريق، مرجع سابق، ص32.

سجلت تطور في مجال سياستها المحلية،يجتذب دولارين تقريبا من الاستثمارات، و هذا حسب دراسة للبنك الدولي أجراها سنة 1999 حول المعونات الإنمائية.

من ناحية أخرى هناك آراء تتجه إلى الحد من أهمية الدور الذي لعبته هذه المعونات، بالنسبة لقضية التنمية في الدول النامية، لدرجة أن بعضهم يجادل أن المعونات في الواقع قد تعوق النمو لأنها تحل محل الادخار المحلي و مشروعات التنمية، و كذلك فإن المعونات على شكل قروض تؤدي إلى تفاقم مشكلات العجز في موازين المدفوعات نظرا لازدياد التزامات الدول النامية[1].

علاوة على قصور مبالغ المعونة و عدم كفايتها، فقد بلغت من المعدل الحالي لمخصصات المعونة 0.27% فقط من الناتج الإجمالي للدول الصناعية لعام 1996[2] ، كما أن المعونات تتميز بالتذبذب و عدم اليقين و المشروطية غير اللازمة، فهي غالبا ما تقل عن الالتزامات التي وضعتها الدول المانحة، كما كان صرفها الفعلي يخضع لتقلبات و أهواء الموازنة في البلدان الصناعية، و أنها تخصص في كثير من الأحيان بدوافع سياسية و إستراتيجية.

لكن على الرغم من تباين الآراء إلا أن صغر حجم المعونات الأجنبية يبقى حقيقة لا يمكن إغفالها، و عدم كفايتها لسد احتياجاتها الدول النامية التمويلية أدى بتلك الدول إلى اللجوء إلى الاقتراض الخارجي أي القروض الخارجية سواء من الحكومات أو من المؤسسات الدولية أو البنوك التجارية و التي سوف نتطرق لها في النقطة الموالية[3].

---

[1] جون هد سون، مارك هر ندر، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار المريخ، الرياض، 1983, ص694.

[2] كرايج بير نساند و ديفيد دولار،المعونة تحفز النمو في ظل السياسات السليمة، التمويل و التنمية، ديسمبر 1997،ص7.

[3] أليش بوليرج وتيموثي لين، تدبر الآثار المالية للمعونة، مجلة التمويل والتنمية ،ديسمبر2002،ص29.

2- القروض الخارجية:

القرض الخارجي عبارة عن تلك المقادير النقدية و الأشكال الأخرى من الثروة التي تحصل عليها الدولة من الخارج سواء كان الدائن دولة أخرى أو هيئة دولية أو مؤسسة دولية أو مصرفية أو أجنبية و هنا تلتزم الدول بسداد قيمة القرض في آجال محددة فضلا عن تعهدها بسداد الفوائد السنوية المستحقة على القرض[1].

و تختلف القروض من حيث درجة المشروطية المصاحبة لها، و هي على نوعين:

***القروض الميسرة**: و هي تلك القروض التي تعقد بشروط ميسرة تتمثل في انخفاض معدل الفائدة و طول فترة السداد[2]،و تتمثل بالقروض الرسمية الحكومية و متعددة الأطراف.

***القروض الصعبة**: و تتسم بقصر فترتي الاستحقاق و السماح، وارتفاع معدلات الفائدة عليها، أي بشروط تجارية، و غالبا ما تتمثل بالقروض من المصادر الخاصة كالبنوك التجارية[3].

و غالبا ما تلجأ الدول إلى الاقتراض الخارجي لمواجهة نفـــقات الحرب و السلم أو للحصول على التجهيزات و المعدات اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي و إمـــا بغرض استيراد السلع الاستهلاكية الضروريه و اللازمة لإعاشة الطبقة العاملة و التي تساهم بدورها في زيادة الإنتاج.

2-1-مصادر القروض الخارجية:

و تحصل الدولة على القروض الخارجية من مصادر مختلفة و هي تصنف حسب مصادرها إلى:

-2-1-1-القروض الرسمية: و هي القروض المقدمة من طرف حكـــــــومات أقطار الفائض و الهيئات و المؤسسات الرسمية و التي تكون عادة بشروط ميسرة، و هي على نوعين:

-2-1-1-1-القروض الحكومية الثنائية:

و هي تلك القروض التي تمنحها الحكومات الأجنبية على أسس تجارية بغض النظر عما إذا كانت الجهة التي تلقت القروض هي حكومة الدولة المقترضة أو أحد أشخاصها العامة أو الخاصة، و الجدير بالذكر أن أسعار

---

[1] أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، الاقتصاد المالي، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص287.

[2] جمال الدين العويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية، دار هومة، الجزائر، ص53.

[3] عرفات تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص70.

الفائدة لمثل هذه القروض تكون أقل من أسعار الفائدة في الأسواق المالية إلا أنها تتأثر في توجيهها بالاعتبارات السياسية[1].

-2-1-1-2-القروض متعددة الأطراف:

و هي القروض و الاعتمادات التي تقدمها المنظـــمات و الهـــيئات الدولية و الإقليمية إلى الأقطار المقترضة و تختلف هذه القروض باختلاف الهيئات المانحة لها، إلا أن هناك وحدة في الفلســـفة التي تحكـــم عمليات و قروض تلك الهيئات (كالبنك الدولي و صندوق النقد الدولي) [2].

-2-1-2-القروض الخاصة:

وهي قروض تمنحها جهات غير رسمية : أشخاص ،طبيعية أو معنوية، وتكون هذه القروض عادة قصيرة الأجل وبأسعار فائدة مرتفعة ، وتقترن عادة بعمليات استثمارية أو بعمليات تمويل الصادرات ، والجزء الأكبر يمنح للقطاع الخاص في البلد المتلقي[3]، واهم أنواعها :

2-1-2-1-قروض المصدرين: و هي قروض تقدمها الشركات و كبار المصدرين لتوريد السلع و الخدمات إلى الأقطار المدينة شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات، وبآجال سداد لا تزيد عن خمس سنوات، و يحدد عليها معدل الفائدة السائد في الأسواق المالية الدولية[4].

2-1-2-2-قروض البنوك التجارية الأجنبية الخاصة:

و هي عبارة عن تسهيلات مصرفية تحصل عليها البلاد النامية من هذه البنوك لتمويل العجز الموسمي و المؤقت في حصيلة النقد الأجنبي، و تعتبر هذه القروض قصيرة الأجل، و ذات أسعار فائدة مرتفعة تتحد في ضوء سعر الفائدة على القروض قصيرة الأجل السائدة في البلد الأجنبي القائم به البنك و في ضوء أسعار الفائدة السائدة في أسواق المال الدولية[5].

2-2-تطور تدفقات القروض الخارجية:

لجأت العديد من الدول النامية إلى الاقتراض من الخارج بسبب ما تعانيه من ضعف القدرة على الادخار المحلي، و قلة الرساميل اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[1] ميثم صاحب عجام، على محمد سعود، التمويل الدولي، دار الكندي، عمان، 2002، ص53.

[2] عرفات تقي الحسيني، مرجع سابق، ص71.

[3] Raymond bertrand,op.cit,p57.

[4] نفس المرجع، ص73.

[5] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص418.

فخلال فترة السبعينات، تمثلت القروض الخارجية في قروض طويلة الأجل بقيمة 59.6 مليار دولار سنة 1970 و 144.3 مليار دولار عام 1975، و منذ منتصف السبعينات شكلت القروض المصرفية ثلاث أرباع مجموع صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية إلى جانب قروض صندوق النقد الدولي البالغة 4 ملايير دولار[1].

ومنذ بداية سنة 1980 زادت تدفقات القروض الخارجية لتصل إلى أكثر من 500 مليار دولار.

لتنهار خلال أزمة الديون وتظل في ركودها حتى أوائل التسعينيات.لتعاود النمو مرة أخرى لتصل عام 1995 مبلغ 151.3 مليار دولار،إلا أنه على أثر الأزمة المكسيكية(1994-1995) وما تبعها كالأزمة الآسيوية(1997)،أدت إلى تراجع هذه القروض ويستمر التراجع ليبلغ أقصاه عام 2000 مسجلا تدفقا سالبا مقداره6.2مليار دولار،إلا أنها عاودت الارتفاع ليصل تدفقها إلى 83.7 مليار دولار عام 2004،أنظر الجدول (2.1).

جدول(1-2): صافي التدفقات الداخلة من القروض الخارجية للدول النامية للفترة (1996-2004)

القيمة : مليار دولار أمريكي

السنة / المنطقة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
شرق آسيا والباسفيك	52.2	44.9	-32.5	-12.2	-16.2	-9.1	-13.2	-1.7	17.2
أوربا الشرقية وآسيا الوسطى	24.1	35.3	43.0	18.9	19.9	2.7	28.0	56.9	56.0
أمريكا اللاتينية والكاريبي	40.8	25.2	37.3	12.1	-8.4	5.4	-8.5	3.3	2.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.7	-3.5	3.6	-3.0	-4.5	0.1	2.1	-0.7	-0.1
جنوب آسيا	2.7	0.7	4.7	0.5	3.5	-0.9	0.4	-4.0	4.4
إفريقيا جنوب الصحراء	3.2	4.4	-1.3	-1.0	-0.5	-1.7	-0.3	2.7	3.6
جميع الدول النامية	123.7	106.9	54.9	15.4	-6.2	-3.5	8.5	60.0	83.7

Source : World Bank , Global development Finance, 2005,P147 .

[1] جون كلودير تيليمى، ديون العالم الثالث، منشورات عويدان، لبنان، 1996،ص 34-37.

أما عن القروض قصيرة الأجل،فقد شهدت رواجا في فترة التسعينيات،حيث قدمت من طرف البنوك العالمية للدول النامية،وقد تزايد هذا النوع من القروض تزايدا سريعا،خاصة شرقي آسيا،ثم في أمريكا اللاتينية.إلا أنه عقب الأزمة الآسيوية في عام 1997والأزمة البرازيلية في عام 1998 شهدت انخفاضا حادا،حيث أصبح تدفقها سالبا،فقد بلغت عام 1998 تدفقا سالبا بمقدار64.5 مليار دولار،وظل تدفقها سالبا حتى عام 2001 إلا أن هذا التدفق أصبح موجبا عام 2002،بالغا 2.8 مليار دولار،لترتفع إلى 53.6 مليار دولار عام 2004،حصلت منها أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى على 28.8مليار دولار،تلتها شرق آسيا والباسفيك بمبلغ قدر20.1مليار دولار –أنظر الجدول (1-3).

جدول(1-3):صافي التدفقات الداخلة من القروض قصيرة الأجل للدول النامية للفترة(1996-2004)

القيمة : مليار دولار أمريكي

السنة / المنطقة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
شرق آسيا والباسفيك	19.6	4.7	-43.3	-13.9	-10.1	0.7	7.3	18.7	20.1
أوربا الشرقية وآسيا الوسطى	7.8	10.9	5.7	1.6	8.3	-5.4	49	32.2	28.8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	4.6	-7.8	-28.3	-8.3	-1.6	-13.6	-10.0	-2.8	3.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1.9	0.0	3.3	1.0	-2.5	-2.5	0.1	1.8	0.2
جنوب آسيا	1.2	-2.1	-1.3	0.1	-0.9	-1.1	2.3	0.0	-0.2
إفريقيا جنوب الصحراء	2.4	3.5	-0.5	-0.6	-1.0	-2.0	-1.8	-0.9	1.6
جميع الدول النامية	37.4	9.2	-64.5	-20.1	-7.9	-23.9	2.8	49.0	53.6

Source : World Bank , Global development Finance, 2005,P148 .

2-3-تقييم القروض الخارجية:

تتوقف الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية على كيفية استغلال قيمة القروض من العملات الأجنبية وعلى مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في الدولة،من حيث استخدام حصيلة القرض في سد فجوة الصرف الأجنبي نتيجة زيادات الواردات ومنه معالجة اختلال توازن ميزان المدفوعات،أو استخدامها في تمويل شراء معدات

ومستلزمات إنتاج ضرورية للصناعة المحلية حيث تمنحها المقدرة التنافسية من حيث رفع الإنتاجية وتخفيض التكاليف[1].

وعلى الرغم من ذلك فإن الاعتماد على القروض الخارجية لتمويل التنمية لا يخلو من عيوب جوهرية.فهي أولا ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها،فالقروض الخارجية تلعب فيها التيارات السياسية والعلاقات الدولية أدوارا هامة في إمكانية الحصول عليها ،فإذ أمكن الحصول عليها فكثيرا ما تتضمن تلك القروض شروطا قاسية ماليا وسياسيا،الأمر الذي يؤدي إلى أوخم العواقب[2] .حيث أثبت الواقع فشل تجارب التنمية التي اعتمدت على الاقتراض الخارجي خلال العقود الثلاثة الماضية في معظم الدول النامية.

ومن خلال هذا المنطلق فقد بات من الواضح أهمية البحث عن البديل الملائم لتمويل برامج التنمية في هذه الدول،ولعل ما أحرزته مجموعة الدول حديثة العهد بالتصنيع(NICS)من تطوير وتنمية اقتصادها اعتمادا على الاستثمارات الأجنبية،جعلها البديل الأفضل الذي سوف نتطرق له في النقطة الموالية.

3-الاستثمار الأجنبي

يعتبر الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل في الدول النامية،ويلعب دورا هاما في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول باعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة وطويلة الأجل.

3-1-الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه حصة ثابتة للمستثمر المقيم في اقتصاد ما في مشروع مقام في اقتصاد آخر،ووفقا للمعيار الذي وضعه صندوق النقد الدولي يكون الاستثمار مباشر حين يمتلك المستثمر 10 % أ و أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال،ومن عدد الأصوات فيها،وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأيا في إدارة المؤسسة[3].

---

[1] المرسي السيد حجازي،مبادئ الاقتصاد العام،الدار الجامعية،بيروت،2000،ص285.

[2] حامد عبد المجيد دراز،مرجع سابق،ص221.

[3] أميرة حسب الله،الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر،الدار الجامعية،القاهرة،2005،ص19.

كما يعرف بأنه عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة طبيعية أو نقدية أو كلاهما بهدف إقامة مشروع إنتاجي تسويقي إداري في الأجل الطويل ،وبغية التأثير بصفة مستمرة في اتخاذ القرار الاستثماري لتحقيق أقصى ما يمكن من الأرباح عن طريق الرقابة عند إنتاج الوحدات وتسويقها[1].

3-1-1-أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

ويختلف الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من أشكال التدفقات المالية الأخرى بأنه يتضمن تحركات رأس المال ليس فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات،كما أنه يكون للمستثمر الحق في اتخاذ القرار والرقابة على المجالات والمشروعات التي تم فيها الاستثمار ويتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر صورا من إبرازها:

-الاستثمار المشترك(الثنائي):

وهو أكثر الأشكال شيوعا في الدول النامية،ويعرف على أنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة،والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة من رأس المال بل تمتد أيضا إلى الإدارة،والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامة المسجلة[2] .

-الاستثمار في صورة شركات متعددة الجنسيات:

تعتبر هذه الشركات من أشكال هذا الاستثمار والمحرك الأساسي له،وهي الشركات التي تقوم بإنتاج وبيع البضائع والخدمات في أكثر من دولة واحدة وتتكون في العادة من شركة أم موطنها بلدها الأصلي وما بين خمس أو ست فروع تابعة مسجلة في دول أخرى يربطها بالشركة الأم وبقية الشركات الشقيقة تكامل استراتيجي هام[3].وحسب تقديرات الأمم المتحدة يوجد في العالم ما يزيد عن 44500شركة متعددة الجنسيات لبعضها أكثر من 100فرع.

---

[1] محمد بسيوني،الاستثمار الأجنبي المباشر،دار عين شمس،القاهرة،2003،ص13.

[2] عبد السلام أبو قحف،اقتصاديات الإدارة والاستثمار،الدار الجامعية،الإسكندرية،1993،ص228.

[3] ماهر كنج شكري ومروان عوض،المالية الدولية،دار الحامد للنشر،عمان،الطبعة الأولى،2004،ص54.

3-1-2-أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

ونستخلص من التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله المختلفة أهميته ودوره في التنمية الاقتصادية للدول النامية وذلك على النحو التالي:

-يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل النمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل،وهو يتسم بأهمية خاصة نظرا لقدرته على نقل المعارف والتكنولوجيا،وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية بوجه عام،وتحسين القدرة على التنافس وتنظيم المشاريع الحرة[1].

-يزيد من مقدرة البلدان المستقطبة على إنتاج كميات أكبر وتحسين نوعية السلع والخدمات،و كذلك لديه قدرة عالية على توسيع نطاق ومنافذ التسويق الخارجية غير التقليدية لتصدير المنتجات المحلية إليها لما تمتلكه من خبرات تراكمية ضخمة وعلاقات متشعبة على الصعيد الدولي[2].

-إن تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية كثيرا ما يؤدي إلى ظهور أثر المحاكاة بين المنتجين المحليين حيث يقتبسوا الطرق الفنية الحديثة وأساليب الإنتاج الحديثة والمتطورة والسياسات الإدارية والمالية والتسويقية[3].

وعلى الرغم من أن الاستثمارات الأجنبية لها العديد من الايجابيات إلا أنها لها سلبيات أيضا تتمثل في الموقف الحيادي وغير الايجابي الذي تتخذه تجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المستقطبة[4].علاوة على أثاره السلبية على ميزان المدفوعات وذلك نتيجة لتحويل المداخيل والأرباح المتحققة إلى البلدان الأم دون استفادة الدولة المضيفة منها.

3-1-3-تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد اكتسب التمويل من المصادر الخاصة أهمية متزايدة منذ عقد التسعينيات وحل محل المعونات الرسمية ومحل الاقتراض من مؤسسات التمويل الدولية،كما حصلت التدفقات الخاصة في صورة استثمار أجنبي مباشر وكذلك في صورة تدفقات الأسهم والسندات محل القروض البنكية التجارية بسبب مشاكل عدم السداد،وقد

---

[1] الأمم المتحدة ،تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،مونيتري،المكسيك،2002،ص07.

[2]. صلاح الدين حسن السيسي،الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم،عالم الكتب،القاهرة،2002،ص55.

[3] حامد عبد المجيد دراز،مرجع سابق،ص212.

[4] صلاح الدين حسن السيسي،مرجع سابق،ص55.

أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخاص بل ومن أهم مصادر التدفقات الرأسمالية للدول على الإطلاق.

لقد زاد الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دول العالم من 401.7 مليار دولار خلال الفترة 93-98 ،إلى 1396.5 مليار دولار عام 2000 بمعدل نمو قدره34.8% ،والتي كان نصيب الدول النامية منه 253.2 مليار دولار بنسبة مقدارها18.1%،والذي انخفض بعد ذلك في علم 2001 ،2002وعام2003 الذي بلغت فيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية632.6 منخفضة عن عام 2000 بنسبة 22.0%،ولقد كان نصيب الدول النامية من تلك التدفقات 166.3مليار دولار،الذي كان نتيجة تبعات أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001،وما تبعها من عدم استقرار السياسي في العالم ختاما بالحرب على العراق،ليعاود الارتفاع بشكل طفيف عام2004ليصل إلى648.1 مليار دولار كان نصيب الدول النامية منها233.2 مليار دولار بنسبة مقدارها36% من مجموع التدفقات العالمية كما هو موضح في الجدول(1-4).

جدول(1 4): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية خلال الفترة (1993-2004).

القيمة : مليار دولار أمريكي

السنة / المنطقة	1998-1993	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الدول المتقدمة	256.2	849.1	1134.3	596.3	547.8	442.2	380.0
الدول النامية	138.9	232.5	253.2	217.8	155.5	166.3	233.2
أفريقيا	7.1	11.9	9.6	20.0	13.0	18.0	18.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	47.9	108.6	97.5	89.1	50.5	46.9	67.5
آسيا واوقيانيا	83.9	112.0	146.0	108.7	92.0	101.4	147.6
أوربا الشرقية وآسيا الوسطى	6.6	10.5	9.1	11.8	12.8	24.1	34.9
جميع دول العالم	401.7	1092.1	1396.5	825.9	716.1	632.6	648.1

Source: UNCTAD, World Investment Report 2005, P2.

أما التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة بين مناطق العالم المختلفة فنجد أن نصيب الأسد للدول المتقدمة بنسبة مقدارها81.2 من حجم التدفقات في عام 2000فيما كان نصيب الدول النامية18.1 % كان نصيب آسيا واوقيانيا منها مبلغا قدر 146مليار دولار وهو الأكبر يتبعها من حيث الأهمية أمريكا اللاتينية 97.5مليار دولار، وبلغت حصة وسط آسيا وأوروبا الشرقية9.1مليار دولار ،وإفريقيا 9.6مليار

دولار ،وعلى الرغم من انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إلا أن نسبة حصتها من إجمالي الاستثمار العالمي ارتفع من18.1%عام 2000إلى26.3و36% عامى2003 ،2004 على التوالي.

الشكل رقم (1-1) : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول العالم المختلفة لعامي (2003-2004)

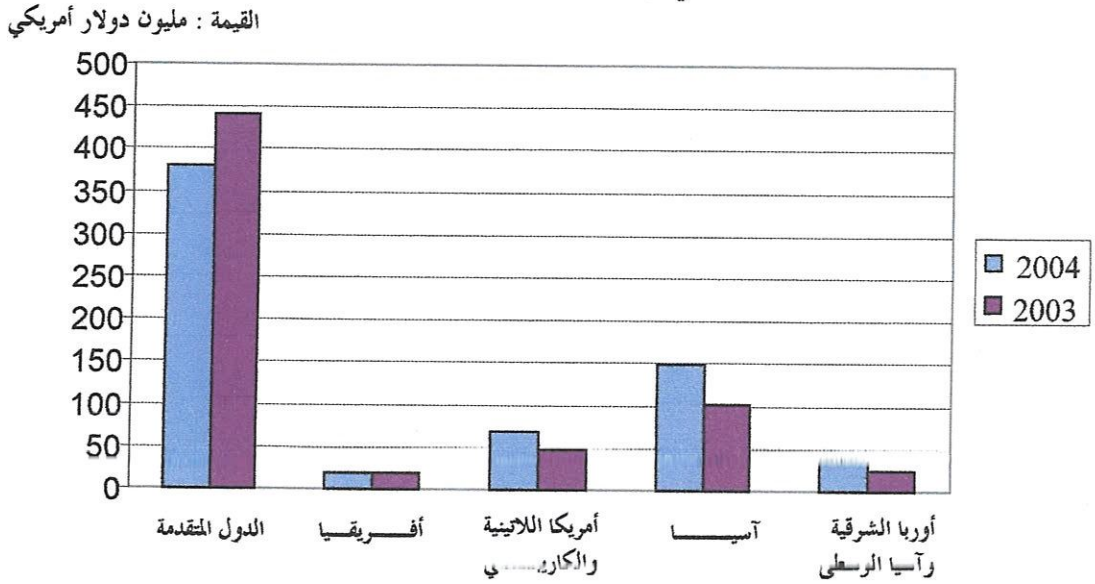

Source: UNCTAD, World Investment Report 2005, P11.

3-1-4-محددات الاستثمار الأجنبي المباشر: بغية جذب تدفقات رأس المال الإنتاجي وتحسين هذه التدفقات ،لابد أن تعمل الدول النامية على مواصلة الجهود لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به،وتأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية،وتقوم على أساس سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي السليمة والتي تسمح للأعمال التجارية المحلية والدولية بالعمل بكفاءة وبصورة مريحة على نحو يكون له أقصى التأثير على التنمية.ويلزم بذل جهود خاصة في مجالات لها الأولوية مثل السياسات الاقتصادية والأطر التنظيمية بغية تشجيع الاستثمارات وحمايته،بما في ذلك تنمية الموارد البشرية،وتجنب الازدواج الضريبي وتشجيع البيئة التنافسية[1].

[1] الأمم المتحدة،تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية،مرجع سابق،ص07.

ومن أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية[1]:

-**حجم السوق واحتمالات النمو**:فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.

-**سياسة اقتصادية كلية مستقرة**:إن وجود بيئة كلية اقتصادية مرحبة بالاستثمار،وتتمتع بالاستقرار والثبات تعطي إشارة سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي تدفعه للاستثمار فيها.

-**الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار**:إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية،علاوة على البيئة التنظيمية والمؤسسية من خلال سلاسة الإجراءات الإدارية ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية الطاردة للاستثمار.

-**بنية أساسية مناسبة**:كونها تسهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمر ومن ثم رفع معدل العائد على الاستثمار الخاص.

-مدى اهتمام الدول المضيفة بتنمية الموارد البشرية ودعم القدرات الذاتية للتطوير التكنولوجي.

-**الحوافز المالية والتمويلية**:والتي تمنح لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبيه الأخرى في الدول المضيفة للاستثمار وتتمثل هذه الحوافز في :حوافز مالية والمتمثلة في الحوافز الضريبية بصفة أساسية،حوافز تمويلية كالإعانات الحكومية المباشرة،حوافز أخرى كالمعاملة التفضيلية للمستثمر في مجال الصرف الأجنبي.

ونستشف مما سبق تزايد دور الاستثمارات الأجنبية في تمويل عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، وأن نجاح أي دولة نامية في جذب هذه الاستثمارات والاستحواذ على نصيب مرتفع يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري في هذه الدول.

3-2-الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفظي):

إن الاستثمار في محفظة الأوراق المالية يتعلق بتحركات رؤوس الأموال متوسطة وطويلة الأجل بين دول العالم المختلفة،ويعني شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات وخلافه لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى،ويعطي هذا الاستثمار للمستثمر الحق في نصيب من أرباح الشركات التي قامت بإصدار الأسهم والسندات،إلا أنه لا يولد حقوقا للرقابة أو المشاركة في إدارة هذه الشركة[2].

ويتم الاستثمار في محفظة الأوراق المالية في الأسواق الصاعدة بعدة وسائل منها[3]:

---

[1] أميرة حسب الله محمد،مرجع سابق،ص35.

[2] نفس المرجع ،ص44.

[3] نفس المرجع ،ص46.

*تملك المستثمرين الأفراد من الأجانب أسهم شركات إحدى الأسواق الصاعدة أو أكثر وذلك بشكل مباشر.

*الاستثمار من خلال صناديق الاستثمار القطرية،حيث يقوم مديرو محافظ الأوراق المالية باستثمار أموال الصندوق في محفظة منوعة من الأوراق الخاصة بسوق ناشئة واحدة أو أكثر.

*الاستثمار من خلال مستثمرين ذوي طابع مؤسسي،مثل صناديق المعاشات،شركات التأمين على الحياة.

*السندات الدولية،يمكن للدول النامية الحصول علي تمويل أجنبي عن طريق قيام كيانات مستقلة في هذه الدول بإصدار سندات في أسواق رأس المال الدولية.

3-2-1-أهمية الاستثمار الأجنبي المحفظي:

يحقق الاستثمار الأجنبي المحفظي منافع عديدة للدول النامية ،فهو يسهم إسهاما فعالا في تنشيط أسواق أوراقها المالية وفي تطورها وذلك من خلال:

-المساهمة مباشرة في تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية إما في صورة إقراض للتمويل(سندات)أو على شكل مشاركة في الملكية(أسهم).

-بحث المشاركة الأجنبية في سوق رأس المال المحلية علي تطوير القواعد المحاسبية ونظم التقارير،وعلى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات لأداء الشركات،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة درجة نمو كفاءة الأسواق الناشئة.

-يؤدي تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على إيجاد حلقة حميدة تزيد من كفاءة السوق المحلية عن طريق الاتصال بالمؤسسات المالية الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا مالية متقدمة يكون لها أثر في اجتذاب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بتلك الأسواق مما يشجع بدوره على تنشيط الاستثمار الأجنبي.

-لها تأثير غير مباشر من حيث زيادة عمق وسيولة الأوراق المالية مما يخفض من كلفة الاستثمارات المباشرة ويشجع قيامها عن طريق ما يتيحه من إصدار أدوات دين أطول أجل وأقل كلفة من القروض المصرفية مما يزيد من ربحية الشركات ويزيد من معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام[1].

على الرغم من كل هذه الايجابيات للاستثمار المحفظي للدول النامية،إلا أنه ينطوي على قدر من المخاطر،يمكن أن تحدث آثارا سلبية على الاقتصاد المحلي،وذلك إذا كانت في صورة استثمارات قصيرة الأجل شديدة التقلب.وتنشأ المخاطر المرتبطة بهذا النوع من التدفقات نتيجة لاحتمال اتخاذ المستثمر الأجنبي قرارا مفاجئا بمغادرة البلد الذي يستثمر فيه ومن هنا فإنه يتعين على الدولة المتلقية للاستثمار أن تشجع الأنواع طويلة الأجل من استثمارات المحفظة والأنواع أكثر استمرارية حيث أنها تسهم في النمو الاقتصادي لهذه الدول وتقلل من مخاطر تقلب الأنواع المضاربية من تدفقات المحفظة.

[1] ماهر كنج شكري ومروان عوض،مرجع سابق،ص61.

3-2-2-تطور تدفقات الاستثمار المحفظي:

لقد زادت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في محفظة الأوراق المالية للدول النامية زيادة كبيرة منذ بداية عقد التسعينيات ،فكان استثمار المحافظ المالية أسرع مكونات تدفقات رؤوس الأموال الخاصة نموا،كما زاد النصيب النسبي لتدفقات المحفظة من أجمالي التدفقات الخاصة زيادة ملحوظة،فبعد أن كانت أهميته03% في المتوسط خلال فترة الثمانينيات،بلغت هذه الأهمية30 % في المتوسط خلال فترة التسعينيات،فبعد الانخفاض الذي شهده الاستثمار المحفظي عام 1995بسبب أزمة المكسيك حيث وصل إلى 17.3مليار دولار ليرتفع ثانية إلى 32.9مليار دولار عام 1996لينخفض ويواصل الانخفاض في عام 1997 بسبب الأزمة الآسيوية،ليصل عام 1998إلى 6.6مليار دولار،لكنه ارتفع بعد ذلك في كل من عامي 1999،2000 ،لينخفض انخفاض حاد في عام2001 ،2002بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001،حيث بلغ 5.8 مليار دولار،لكنها ارتفعت بعد ذلك لتصل إلى26.8مليار دولار عام 2004.

أما عن التوزيع الجغرافي للاستثمار في محفظة الأوراق المالية الدول النامية بين مناطق العالم النامي نجد أن الدول شرق آسيا والباسفيك تأتي في المقدمة حيث كانت حصتها في عام 2004مبلغ 13.6مليارات دولار،ثم تأتي دول جنوب آسيا 7.5مليار دولار،وكان نصيب دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من التدفقات 0.2مليار دولار (أنظر الجدول 1-5).

جدول (1-5): صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار المحفظي للدول النامية للفترة(1996-2004) .

القيمة : مليار دولار أمريكي

السنة / المنطقة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
شرق آسيا والباسفيك	9.7	-3.9	-3.4	2.3	4.8	1.4	4.0	11.8	13.6
أوربا الشرقية وآسيا الوسطى	4.3	4.0	4.0	2.0	1.3	0.4	-0.1	0.6	3.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	12.2	13.3	-2.2	-3.6	-0.6	2.5	1.4	3.4	-1.5
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	0.2	0.7	0.2	0.6	0.2	-0.1	-0.2	0.1	0.2
جنوب آسيا	4.1	2.9	-0.6	2.4	2.5	2.8	1.1	8.2	7.5
إفريقيا جنوب الصحراء	2.4	5.6	8.7	9.0	4.2	-1.0	-0.4	0.7	3.5
جميع الـدول الناميـــة	32.9	22.6	6.6	12.7	12.4	6.0	5.8	24.8	26.8

Source : World Bank , Global development Finance, 2005, P146 .

3-2-3-محددات الاستثمار الأجنبي المحفظي:

عند الحديث عن محددات الاستثمار الأجنبي المحفظي يتم التمييز بين نوعين من عوامل جذب الاستثمار غير المباشر(المحفظي)إلى الدول النامية،والتي أدت بدورها إلى زيادة تدفقات رؤوس الأموال للاستثمار قي تلك الدول.

***النوع الأول:العوامل الخارجية(عوامل الدفع):**

تعتبر هذه العوامل من المحددات الهامة لنمو أسواق الأوراق المالية الصاعدة ومن ثم زيادة تدفقات رؤوس الأموال المحلية والأجنبية للاستثمار فيها،وهي العوامل التي حدثت في البيئة الاقتصادية العالمية مثل انخفاض أسعار الفائدة العالمية.

***النوع الثاني:العوامل الداخلية(عوامل الجذب):**

وهي خاصة بالدول النامية والتي تعكس فرص الاستثمار ومخاطره في هذه الدول ويتعلق جزء من هذه العوامل بالهيكل الاقتصادي الكلي لهذه الدول والمتمثل في سياسات الإصلاح الاقتصادي والهيكلي التي نفذتها العديد من هذه البلدان النامية في السنوات الأخيرة والتي نجم عنها انخفاض معدلات التضخم و استقرار أسعار الصرف وانخفاض العجز المالي إلى غير ذلك من الآثار الايجابية،أما الجزء الآخر من هذه العوامل فيتعلق بسوق رأس المال والتدابير التي اتخذت لتحسين الوضع المؤسسي الذي يساعد على زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب مثل وضع القواعد المنظمة لعمل السوق،توفير متطلبات الإفصاح عن المعلومات،توفير مجموعة كبيرة من الأدوات المالية التي يتم التعامل فيها بالسوق إلى غير ذلك من عوامل تحسين الوضع المؤسسي للسوق،بالإضافة إلى إزالة أو خفض القيود على الاستثمار الأجنبي وتحرير أسواق رأس المال[1].

[1] أميرة حسب الله محمد،مرجع سابق،ص49.

III-المؤسسات المالية الدولية :

بنهاية الحرب العالمية الثانية،وعلى اثر توقيع اتفاقية بروتن وودز في يوليو عام 1944،أعلن ولادة نظام نقدي عالمي جديد يعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي بين دول العالم ويعمل على تعمير ما دمرته الحرب. وأفرز هذه الاتفاق إنشاء كل من صندوق النقد الدولي وشقيقه البنك الدولي.هاتين المؤسستين اللتين كان لهما دورا هاما في الحفاظ على الاستقرار النقدي وتمويل دول العالم في فترة ما بعد الحرب وبعد انهيار نظام بروتن وودز كان لها دور كبير في الترويج لعولمة الموارد المالية من خلال برامج التكييف الهيكلي التي يدعماها ويفرضاها على الدول النامية.

1 –صندوق النقد الدولي:

1-1-نشأة صندوق النقد الدولي:

لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي بمقتضى اتفاقية بروتن وودز بولاية نيوهامشر الأمريكية عام 1944،والتي صادق عليها ممثلو 45 حكومة اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية العالمية.

إن فكرة تأسيس صندوق النقد الدولي كانت مرتبطة بحاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة عالمية أو نظام نقدي دولي جديد لمعالجة العالم الاقتصادي إثر أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات من القرن الماضي،والتي كانت لها عواقب كارثية على مختلف مظاهر الحياة الاقتصادية والمالية.

1-2 الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي:

ولقد تمثلت الأهداف الأساسية لصندوق النقد الدولي عند إنشائه في :

-تعزيز التعاون النقدي الدولي بواسطة هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والمساعدة فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية.

-تيسير التنوع والتوسع في التجارة الدولية من أجل التنمية الاقتصادية للدول وزيادة معدل الدخل للأفراد.

-تعزيز استقرار أسعار الصرف للمحافظة على ترتيبات منظمة لسعر الصرف بين الدول الأعضاء وتجنب انخفاض قيمة العملة بسبب التنافس[1].

-إقامة نظام دولي للمدفوعات متعدد الأطراف،أي قابلية العملات للتحويل فيما بينها ،بغية تنظيم العمليات الجارية بين البلدان الأعضاء،والحد من الإجراءات المعيقة لنمو التجارة الدولية[2].

-توفير الثقة لدى الدول الأعضاء بجعل الموارد العامة للصندوق متاحة لهم بضمانات كافية.

---

[1] عرفات تقي الحسيني،مرجع سابق،ص286.

[2] ميثم صاحب عجام وعلي محمد سعود،مرجع سابق،ص175.

-تقليل درجة الاختلال في ميزان مدفوعات الدول الأعضاء وتقصير مدة هذا الاختلال[1].

1-3 وظائف صندوق النقد الدولي:

ولكن لكي يتمكن الصندوق من تحقيق أهدافه كان عليه القيام بعدة وظائف أهمها:

-تأمين السيولة الدولية الضرورية للدول الأعضاء،لمجابهة الصعوبات المؤقتة في موازين المدفوعات،حسب شروط محددة،وإتاحة الفرصة لإصلاح الخلل،وتقصير فترة انعدام التوازن في ميزان المدفوعات[2].

-اقتراح سياسات تصحيحية تتبناها الدول الأعضاء لتحقيق التوازن الداخلي.

-تقديم المشورة للدول الأعضاء فيما يخص الأمور النقدية والاقتصادية.

-التعاون والتنسيق مع البنك الدولي فيما يخص معالجة الاختلالات الهيكلية لتصحيح مسار السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد ككل.

-مراقبة النظام النقدي بشكل عام.

-العمل على معالجة الاختلالات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية للبلدان وذلك من خلال تقديم المشورة لكل عضو حول الكيفية التي من خلالها يمكن تحسين سياساته في هذا المجال[3].

-تقديم المساعدة الفنية والتدريب في مجالات خبرة الصندوق إلى حكومات البلدان الأعضاء وبنوكها المركزية.

1-4-إدارة صندوق النقد الدولي:

يعتبر صندوق النقد الدولي كيانا مستقلا وفقا لاتفاق إنشائه،ويبلغ عدد أعضاء الصندوق 183 بلدا،يقوم على خدمتهم 2800 موظف،يعملون في المركز الرئيس للصندوق بواشنطن،إلى جانب مكاتب صغيرة في باريس وطوكيو وجنيف ونيويورك .وتقوم بإدارة الصندوق أربعة أجهزة تتمثل في:

***مجلس المحافظين:** يعتبر بمثابة السلطة العليا في الصندوق،يضم ممثلين لكل الدول الأعضاء،حيث يمثل كل بلد محافظ ونائبه،ويجتمع المجلس عادة مرة واحدة في السنة بهدف التشاور بشأن النظام النقدي العالمي.ويبت في قضايا السياسات الكبرى أهمها : قبول الأعضاء الجدد،مراجعة الحصص،تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق،ومطالبة عضو بالانسحاب[4]. ويعاون المجلس في عمله لجنتين هما:

---

[1] غازي عبد الرزاق النقاش،التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية،دار وائل،عمان،1996،ص84.

[2] ميثم صاحب عجام وعلي محمد سعود،مرجع سابق،ص175.

[3] www.imf.org 2003

[4] زينب حسين عوض الله،الاقتصاد الدولي،الدار الجامعية،الإسكندرية،1999،ص162.

-**اللجنة الدولية للشئون النقدية والمالية**:لقد أنشأت في عام 1974 لتقديم المشورة للمجلس في شئون الإشراف على إدارة وتعديل النظام النقدي الدولي والتصدي للأخطار التي تهدده.

-**لجنة التنمية**:تم إنشاؤها عام 1974 وهي لجنة مشتركة بين الصندوق والبنك الدولي، وتعني بتقديم الموارد الفعلية إلى الدول النامية، من حيث تقديم المشورة إلى المحافظين والقيام برفع التقارير إليهم حول سياسات التنمية والمسائل الأخرى التي تهم البلدان النامية[1].

***المجلس التنفيذي**:يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات.ويتكون المجلس من 24 مديرا تنفيذيا،ويضم 05 أعضاء دائمين أصحاب أكبر خمس مساهمات وهم الو.م.أ،اليابان،وألمانيا،فرنسا،والمملكة المتحدة،ويتم تخصيص ثلاث مقاعد أخرى إلى كل من روسيا،الصين والمملكة العربية السعودية،وباقي الأعضاء يتم انتخابهم،ويجتمع المجلس عادة ثلاث مرات أسبوعيا للإشراف على السياسات التي تصنعها الحكومات الأعضاء،وغالبا ما يتم اتخاذ القرار بالمجلس بالإجماع.

***المدير العام**:يتم انتخابه من قبل المديرين التنفيذيين وهو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق وهو الذي يرأس المجلس التنفيذي ويضطلع بأعماله ولكنه لا يملك صوتا فيه إلا إذا تعادلت الأصوات.ويعين المدير العام لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد،ويساعده في عمله نائب مدير يكون أمريكي على الدوام[2].ومن شروط اختيار مدير الصندوق أن يكون ذو خبرة واسعة في المجالات المالية والمصرفية.

***هيئة موظفي الصندوق**:يقوم مدير الصندوق ونائبه بتعيين مجموعة من الخبراء والمتخصصين على أن يراعى عند اختيارهم أعلى درجات الكفاءة والتخصص الفني.وهم مسؤولون أمام الدول الأعضاء عن تطبيق السياسات التي يكلف الصندوق بتنفيذها.ويعمل في الصندوق حوالي 2800 موظف ينتمون إلى 133 بلدا.على أن ثلثي الأعضاء في الصندوق اقتصاديون.ويتواجد معظم موظفي الصندوق في واشنطن العاصمة ،إلى جانب 80 موظفا مقيما للصندوق في البلدان الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة بشأن السياسات الاقتصادية[3].

---

[1] عرفات تقي الحسيني،التمويل الدولي،مرجع سابق،ص288.

[2] محمود يونس،اقتصاديات دولية،الدار الجامعية،الإسكندرية،2000،ص362.

[3] www.imf.org

1-5-موارد الصندوق وأساليب رقابته وأشكال مساعداته:

1-5-1-موارد صندوق النقد الدولي:

تتكون موارد الصندوق من رأس المال المكون من حصص الدول الأعضاء إضافة إلى الموارد التي يمكن للصندوق الحصول عليها عن طريق الاقتراض من الدول الغنية،إضافة إلى حقوق السحب الخاصة،ولقد بلغ رأس مال الصندوق عام 1999 حوالي 212 مليار وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 290 مليار دولار.

-**الحصص(حصص الأعضاء)**:تعتبر المصدر الرئيس لموارد الصندوق اشتراكات الحصص التي تسددها الدول عند الانضمام إلى عضوية الصندوق أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص .

لم يتجاوز رأس مال الصندوق عند إنشائه 8مليارات دولار حيث تم تحديد إجمالي أصول الصندوق بنحو 10 مليارات دولار أمريكي يتم دفع 8 مليار منها من المشاركين في مفاوضات بروتن وودز،والباقي مقداره 2مليار دولار يتم دفعها من قبل الدول التي تطلب الانضمام إلى عضوية الصندوق بعد تكوينه.

على الدولة الراغبة في الانضمام إلى الصندوق دفع حصتها على الشكل التالي: (25%) من الحصة بوحدات حقوق السحب الخاصة (كانت قبل 1978بالذهب).أو بعملات أجنبية قابلة للتحويل تودع لدى الصندوق و(75%)بالعملة الوطنية يتم إيداعها بالمصرف المركزي للدولة المعنية،على شكل رصيد دائن باسم الصندوق على هيئة أذونات خزانة[1].

تعبر الحصص عن حجم البلد العضو النسبي في الاقتصاد العالمي،فالو.م.أ، أكبر اقتصاد في العالم تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص،وتحدد الحصص أيضا علاوة على مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو،القوة التصويتية للدولة العضو،حجم التمويل المتاح من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.ومن حق الدولة العضو استرداد حصتها في حالة الانسحاب من الصندوق سواء كان الانسحاب اختياري أو إجباري.

-**الاقتراض**:يعتبر الاقتراض ثاني أهم مصدر مكمل لحصص الأعضاء ،حيث يجوز للصندوق الاقتراض،عند الضرورة لمواجهة أي تهديد للنظام النقدي الدولي،فلدى الصندوق مجموعتان من اتفاقيات الإقراض الدائمة تتمثل في:الاتفاقية العامة للإقراض(GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962 ويشارك فيها أحد عشر مشتركا(حكومات البلدان الصناعية العشرة وسويسرا)،بالإضافة إلى المملكة العربية السعودية.بالإضافة إلى

[1] ميثم صاحب عجام وعلي محمد سعود،مرجع سابق،ص180.

الاتفاقية الجديدة للإقراض(NAB)التي تم استحداثها في عام 1997 وتضم 25دولة.وانطلاقا من هاتين الاتفاقيتين،يتاح للصندوق اقتراض ما يصل إلى 34مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 46مليار دولار أمريكي)[1].

1-5-2-أساليب رقابة الصندوق:

تنص اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي أن يقوم بالإشراف على النظام النقدي بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء.وطبقا للاتفاقية يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع نظام مستقر لأسعار الصرف.ويقوم بممارسة دوره الإشرافي عن طريق:

-**الرقابة القطرية**:وهي تتكون في شكل مشاورات شاملة منتظمة مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياستها الاقتصادية.وتدعى هذه المشاورات أيضا"مشاورات المادة الرابعة"،لأنها تستند على التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق.

-**الرقابة العالمية**: يقوم المجلس التنفيذي باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية من خلال الاطلاع على تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الذي يعده خبراء الصندوق،علاوة على عقد مناقشات غير رسمية تتعلق بتطورات ومستجدات أسواق المال العالمي.

-**الرقابة الإقليمية**:يقوم بموجبها الصندوق بدراسة السياسات المتبعة حسب الاتفاقيات الإقليمية مثل مناقشة المجلس التنفيذي للتطورات الواقعة في الاتحاد الأوروبي ،ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي[2].

[1] WWW.imf.org.2003

[2] WWW.imf.org.2003

1-5-3- المساعدات المقدمة من الصندوق:

تنقسم مساعدات الصندوق إلى شكلين هما:

مساعدات مالية(تسهيلات)و مساعدات فنية.

1-5-3-1 المساعدات المالية(التسهيلات):

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا عن طريق مجموعة متنوعة من السياسات"التسهيلات" التي تشكلت بمرور الوقت لمواجهة احتياجات الدول الأعضاء ومن أهم تلك التسهيلات:

***اتفاقية الاستعداد الائتماني:** تعتبر هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق ولقد تم استحداثها في عام 1952.وهي تعد بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، خلال مدى فترة تتراوح بين12-18 شهرا في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات،على أن يسددها خلال 3.25-5سنوات[1].

***تسهيل الصندوق الممدد:** أنشئ هذا التسهيل عام1974 بهدف تقديم مساعدات متوسطة الأجل للأعضاء الذين يواجهون مشكلات في ميزان المدفوعات ترتبط بجوانب ضعف هيكلي في اقتصادياتهم،مما يتطلب إصلاحات هيكلية لفترة زمنية ممتدة،تكون في العادة فترة الاتفاق الممددة ثلاث سنوات مع إمكانية مدها سنة رابعة.وكانت كينيا عام 1975 أول مستفيد من هذا التسهيل.

***تسهيل التمويل التعويضي والطارئ:** أنشئ هذا التسهيل عام 1962 ،لمساعدة الدول الأعضاء على مواجهة النقص المؤقت وغير المتوقع في حصيلة الصادرات،بما في ذلك ما ينتج عن انخفاض الأسعار ،أو عند الطوارئ عندما يواجه البلد صدمات خارجية معاكسة مثل حدوث زيادة في أسعار الواردات والتقلبات في أسعار الفائدة،وتسدد خلال فترة لا تتجاوز 5سنوات[2].

***تسهيل النمو والحد من الفقر:** لقد حل هذا التسهيل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999،و هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات. وبخصوص التكاليف التي يتحملها المقترض وهي تكاليف مدعمة بالموارد المحققة من

---

[1] WWW.imf.org.2003

[2] عرفات تقي الحسيني،مرجع سابق،ص297.

المبيعات الماضية للذهب المملوك للصندوق إلى جانب القروض والمنح المقدمة من طرف الأعضاء لهذا الغرض[1]. وفترة سداد القرض بموجب هذا التسهيل 10سنوات مع فترة سماح 5.5سنوات لسداد أصل القرض.

***تسهيل الاحتياطي التكميلي:** لقد تم إنشاؤه عام 1997.وهو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تواجه صعوبات استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان الثقة بشكل مفاجئ والذي يظهر من خلال تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويتضمن سعر الفائدة علي القروض بموجب هذا التسهيل رسما إضافيا يضاف إلى سعرا لفائدة العادي على قروض الصندوق.

***خطوط الائتمان الطارئ:**وهي تمثل خط دفاع ضد الأزمات المالية، حيث تمكن البلدان الأعضاء المطبقة لسياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق بشكل مفاجئ.

***مساعدات الطوارئ:**ولقد استحدثت عام 1962 وتستخدم هذه المساعدات في الحالات التي لا تستطيع فيها الدولة العضو مواجهة احتياجات التمويل الفورية الخاصة بها والناجمة عن كارثة طبيعية كبيرة غير ممكن التنبؤ بها[2]. ولقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدات عام1995لتغطية أوضاع معينة تكون الدول الأعضاء خرجت لتوها من صراعات مسلحة أدت إلى ضعف مفاجئ لقدراتها.

***حقوق السحب الخاصة:**وهي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق عام 1969،وتعرف أحيانا باسم "الذهب الورقي".وهي عبارة عن وحدات نقدية حسابية تعطي الدول الحائزة عليها الحق في الحصول على تسهيل ائتماني بعملات قابلة للتحويل من الدول الأعضاء.ويتم تخصيصها في صورة قيود دفترية كنسبة مئوية من حصص الدول الأعضاء[3]. وتحدد قيمتها يوميا باستخدام سلة من الأربعة عملات الرئيسة العالمية وهي اليورو،الين الياباني،والجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي.

1-5-3-2-مساعدات الصندوق الفنية:

يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم خبراته الفنية من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف وسياسات الإدارة الضريبية، الإحصاءات الرسمية.

---

[1] WWW.imf.org.2003

[2] عادل المهدي،عولمة النظام الاقتصادي العالمي،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2003،ص28.

[3] محمود يونس،اقتصاديات دولية،مرجع سابق،ص371.

إن تقديم الصندوق لمساعداته الفنية عمليا بدأ في منتصف الستينيات نتيجة لاستقلال الكثير من الدول التي طلبت من الصندوق مساعدتها في إنشاء البنوك المركزية ووزارات مالية.وعندما انهارت الكتلة الاشتراكية في بداية التسعينيات حدثت قفزة كبيرة في أنشطة المساعدة الفنية للصندوق وذلك لمساعدة الدول في التحول من نظم التخطيط المركزي إلى نظام السوق.وتعد المساعدات الفنية عنصرا مكملا لما يقدمه الصندوق من مساعدات مالية ومشورة وهي تمثل 20% من التكاليف الإدارية للصندوق.

ويتم تقديم المساعدات الفنية والتدريب للصندوق في أربعة مجالات أساسية هي[1]:

-تقديم المشورة لدعم القطاعات المالية النقدية من خلال تنظيم الجهاز المصرفي ،إدارة النقد الأجنبي،نظم المقاصة وتسوية المدفوعات.

-تشجيع الجهود الرامية لتبني سياسات مالية عامة قوية وحسن إدارتها.

-إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.

-صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

يقوم الصندوق بتنظيم دورات تدريبية للمسؤولين الحكوميين في مقره بواشنطن وأيضا في مراكز التدريب الإقليمية في أبيدجان،وبرازيليا،وسنغافورا وڤينا.وتحصل برامج المساعدات الفنية والتدريب المقدمة من الصندوق تمويلا تكميليا من بلدان مثل اليابان وسويسرا،وهيئات دولية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي.

[1] WWW.imf.org.2003

2- مجموعة البنك الدولي:

2-1-البنك الدولي:

2-1-1 نشأة البنك الدولي وأهدافه و وظائفه:

يعتبر البنك الدولي المؤسسة العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي،والذي أنشئ سنة 1944 مع الصندوق،في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة لاتفاقية بروتن وودز، من منطلق الحاجة إلى مؤسسة مالية تكمل عمل الصندوق.ويقع في أولوية اهتمام البنك سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص،ويتركز اهتمامه أيضا على الجدارة الائتمانية وذلك لاعتماده على التمويل عن طريق الاقتراض من أسواق المال.

يضم البنك الدولي حاليا183بلد،ولقد تطور البنك ليصبح مجموعة البنك الدولي وهي مؤلفة من خمس مؤسسات وهي:مؤسسة التنمية الدولية،هيئة التمويل الدولية،وكالة ضمان الاستثمار،المركز الدولي لحل نزاعات الاستثمار ويعمل البنك أيضا بمثابة مركز عالمي للأبحاث الخاصة بالقضايا الاقتصادية،لاسيما ما يتعلق بالتنمية في البلدان النامية.

ويعمل البنك الدولي على تحقيق أهداف تأسيسه والتي من أهمها:

-المساهمة في إعادة اعمار وتنمية أقاليم الدول التي دمرتها الحرب،وذلك بتقديم التسهيلات لاستثمار رؤوس الأموال للأغراض الإنتاجية[1].

-العمل على تنمية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

-العمل على تحقيق التوازن في الأجل الطويل للتجار ة الدولية.

-تقديم القروض والتسهيلات المالية،وتسهيل تدفق رؤوس الأموال إلى الدول النامية،بهدف تنمية اقتصادياتها والمناطق المتخلفة منها.

-مساعدة رأس المال الدولي الخاص في توسعه،وذلك بتهيئة البيئة التجارية المناسبة[2].

ولكن لكي يتمكن البنك الدولي من تحقيق أهدافه عليه القيام بعدة وظائف منها:

-القيام بتقديم التمويل طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية.

---

[1] صفوت عبد السلام عوض الله،البنك الدولي:مشكلات التنمية الاقتصادية في العالم الثالث،دار النهضة العربية،القاهرة،1993،ص25.

[2] عرفات تقي الحسيني،مرجع سابق،ص305.

-تقديم المشورة والمعونة الفنية للدول الأعضاء لمعاونتها على تحقيق الحلول المثلى لمشكلاتها.

-تشجيع وتدعيم دور القطاع الخاص في الدول النامية بكل الوسائل المتاحة.

-المساعدة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية الحكومية في البلدان النامية من خلال معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

2-1-2-إدارة وتنظيم البنك:

لكي يتمكن أي بلد من التمتع بمزايا الانضمام إلى البنك الدولي يجب علية أن يكون أولا عضو في الصندوق الدولي للنقد وفي حالة فقده لعضويته داخل الصندوق تسحب منه عضوية البنك بعد مرور ثلاث أشهر ،والهدف من ذلك ضرورة تقيد الدول ببرامج الصندوق وضمان أهلية البلد.ويتم تسيير البنك من قبل:

***مجلس المحافظين:** يعتبر هذا المجلس السلطة التشريعية التي ترسم إطار عمل السلطة التنفيذية، ويضم المجلس مندوب عن كل بلد عضو(وزير المالية)، ويجتمع مرة واحدة في السنة.

***مجلس الإدارة:**يعتبر مجلس الإدارة هو السلطة التنفيذية للبنك،حيث فوض مجلس المحافظين الكثير من اختصاصاته إليه،فهو مسؤول عن إدارة أعمال البنك وتقرير جميع القضايا المتعلقة بمنح الائتمان ،إذ تعرض عليه السياسات بصورة منتظمة لمناقشتها وتقريرها.ويتكون المجلس من 24 مقعدا موزعة كالتالي:خمس مقاعد للدول صاحبة أكبر عدد من الأسهم وهي الو.م.أ،اليابان،ألمانيا،فرنسا والمملكة المتحدة،ثلاث مقاعد أخرى لـــ:المملكة العربية السعودية،الصين وروسيا،16مقعدا الباقية تتقاسمها الدول الأخرى لمدة عامين.

***رئيس البنك:**يقوم باختياره مجلس الإدارة،وهو كبير المسؤولين المكلفين بتنفيذ سياسات المنظمة وبرامجها،على أن يكون الرئيس دائما أمريكي الجنسية،والرئيس الحالي للبنك هو السيد:بول د.وولفوتير، ويساعد الرئيس في عملية الإدارة بوجه عام فريق من المديرين المنتدبين، المشرفون على الوحدات المعنية للبنك.

***الموظفين:** يعمل بالبنك الدولي9300موظف،في مقره في واشنطن العاصمة وفي أكثر من 100 من المكاتب القطرية من مختلف أنحاء العالم،ويقيم نحو3000 موظف بمن فيهم 30مديرا قطريا يعملون في الدول الأعضاء المضيفة ،و معظمهم من الميادين الأكاديمية وذوي خبرات مؤسسية متنوعة[1].

ويتم التصويت في مجلس المحافظين للبنك حسب مدى مساهمة الدول في رأس مال البنك ،وتكون مساهمة البنك بناء على حجم اقتصاد البلد المعني كنسبة من الاقتصاد العالمي،ولا يكون بالتساوي حيث يكون لكل محافظ أو مدير 250صوتا،يضاف لها عدد أصوات أخرى حسب ما تملكه الدولة من رأس مال في البنك

[1] www.worldbank.org

وتملك الو.م.أ أكبر عدد من الأصوات بنسبة17%،ما يمنحها القدرة على استخدام حق النقض"الفيتو"للحؤول دون إجراء أي تعديلات في رأس مال البنك أو نظامه الأساسي،وباقي الأمور تتم بالإجماع.

2-1-3-موارد البنك الدولي:

يتحصل البنك الدولي على موارده من ثلاث مصادر أساسية:رأس المال المكتتب والمدفوع من طرف الدول الأعضاء، والاقتراض من أسواق المال الدولية عن طريق السندات،الدخل الصافي من عمليات البنك المختلفة.

-**رأس مال البنك:**وهو عبارة عن أسهم يحدد لكل دولة حصة منها،بحيث يلتزم الأعضاء بدفع 20%من حصتهم على أساس : 02% ذهبا ودولارات يستخدمها البنك كما يشاء دون أي قيود،18%بعملات الدول الأعضاء وتكون متاحة الاستخدام من قبل البنك بعد موافقة أصحابها،80% لا يطلب دفعه إلا عند حاجة البنك إليه[1].

-**الاقتراض:** وهو أهم المصادر التي يحصل فيها البنك على موارده،حيث يحق للبنك اللجوء إلى أسواق المال الدولية عن طريق بيع السندات ،ففي السنة المالية 2005استطاع البنك تعبئة 13مليار دولار بآجال استحقاق تتراوح بين المتوسطة والطويلة،من أسواق رأس المال الدولية،و حتى 30يونيو2005،بلغت اقتراضات البنك القائمة من أسواق رأس المال حوالي 91.5مليار دولار.

-**موارد أخرى:**وهي تلك الموارد المتجمعة لدى البنك نتيجة لعمولاته وفوائده أو عوائد عملياته المختلفة، ولقد بلغ صافي دخل البنك عام 2005 حوالي1320 مليون دولار،ولقد احتفظ البنك بمبلغ 589.5مليون دولار،في احتياطه العام ومبلغ 68 مليون دولار في احتياطي المعاشات التقاعدية ،كما قام بتحويل 400 مليون إلى مؤسسة التنمية الدولية[2].

ويقوم البنك الدولي موارده لكي يواجه التزاماته وضمان الوفاء بها،حيث احتفظ بأصول سائلة حجمها 26.4مليار دولار حتى30يونيو2005،وذلك لكي يقوم بأدواره الرئيسة على أكمل وجه ولكن ما هي الأدوار الموكلة للبنك؟.

---

[1] محمود يونس،اقتصاديات دولية،مرجع سابق،ص387.

[2] البنك الدولي ،التقرير السنوي2005،واشنطن،ص62.

2-1-4- الأدوار الرئيسة للبنك الدولي:

يعمل البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة،عن طريق تقديم الموارد التمويلية للدول ومساعدتها في الوصول إلى أسواق رؤوس الأموال ،والحصول على مبالغ أكبر وبشروط جيدة وآجال استحقاق أطول،إضافة إلى تقديم خبراته في التخصصات الفنية المتعلقة بالتنمية.

***إقراض البنك الدولي:** إن البنك في هذا المجال يرتكز دوره كونه المقرض الأخير حيث أنه لا يقرض أحد أعضائه أو يضمنه إلا إذا تأكد أن العضو لا يمكنه في ظروف السوق السائدة الحصول على قروض دولية بشروط معقولة.

ولقد أصبحت البلدان التي يقل متوسط دخل الفرد فيها 5.295 دولار في السنة المالية 2005، مؤهلة للاقتراض من البنك، حيث تجاوزت ارتباطات وضمانات البنك للسنة المالية 2005 ما يبلغ عن 13.6مليار دولار لتمويل 118 عملية،وكان النصيب الأكبر من تلك الضمانات والقروض لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حيث بلغ4.9مليار دولار مشكلة نسبة 37% من مجموع ارتباطات البنك تلتها منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى بمبلغ قدره3.6 مليار دولار،بنسبه 26% ثم جنوب اسيا بمبلغ 2.1 مليار دولار بنسبة 13%.

ولقد حصلت خمس دول هي:البرازيل والصين وكولومبيا والهند وتركيا، على حوالي 53% من مجموع ارتباطات إقراض البنك لعام2005، وفيما يخص التوزيع القطاعي لقروض البنك حصل قطاع الإدارة العامة على أكبر نصيب بمبلغ3.4 مليار دولار،تلاه قطاع النقل بمبلغ2.1 مليار دولار،ثم قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي والوقاية من الفيضانات بمبلغ 1.6 مليار دولار[1]. على أن البنك يمنح قروضه بنفس سعر الفائدة السائد في الأسواق.

***تقديم المعونة الفنية:** يقوم البنك علاوة على إقراض الدول الأعضاء بتقديم المعونات الفنية لهم بصفة عامة،وللدول المتخلفة بصورة خاصة،ومعونة البنك الفنية قد تكون مرتبطة بعمليات الاقتراض التي يقدمها،هدفها مساعدة الدول على استخدام القرض على أفضل وجه ،ومعونات فنية غير مرتبطة بعمليات الاقتراض وأهم صورها وضع خطط التنمية الاقتصادية ،وتحريك رؤوس الأموال المحلية في الدول المتخلفة لتمويل مشاريع التنمية[2].

---

[1] البنك الدولي،التقرير السنوي2005 ،المرجع السابق،ص62 .

[2] محمود يونس،اقتصاديات دولية،مرجع سابق،ص390.

2-1-5- مراحل تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي:

تمر عملية تمويل المشروعات بواسطة البنك الدولي،بمراحل عدة يبذل فيها وقت وجهد كثير من قبل خبراء البنك لدراسة توافق المشروع مع السياسة الاقتراضية للبنك و التي يمكن تلخيصها في:

-**مرحلة اختيار المشروعات:** يتم فيها تقديم حكومة الدولة المعنية بطلب إلى رئيس البنك الدولي من أجل مساعدتها على تمويل مشاريع فكرت في انجازها،بعدها يرسل البنك بعثة تمهيدية للتحقق من المشاريع ،وجمع بيانات ودراسة الجدوى المبدئية للمشروع.

-**مرحلة إعداد المشروعات:** يتم خلالها إعداد دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع الذي تم اختياره.

-**مرحلة تحليل المشروعات وتقييمها:** ويتم خلالها تحليل متكامل للمشروع،للتأكد من مدى جدواه وأحقيته في الحصول على تمويل البنك،وذلك من خلال حساب عائد المشروع،المسمى"معدل العائد الداخلي"،وجرت العادة أن لا يقوم البنك بتمويل أي مشروع يقل عائده عن حوالي (12-15) في المائة.

-**مرحلة المفاوضات:** بعد التأكد من جدوى وجدارة المشروع يباشر الاتفاق على تمويله ،ويتم إجراء مفاوضات بين الدولة المعنية والبنك ،حيث يضع البنك شروطه ويتمسك بتنفيذها من أجل الموافقة على تمويل المشروع.

-**مرحلة التنفيذ والإشراف:**وفيها يقوم البنك بإرسال عدة بعثات للإشراف على تنفيذ المشروع في مراحله المختلفة التي قد تصل إلى خمس سنوات أو أكثر،وعند اكتمال بناء المشروع يقوم البنك بإعادة تقييم المشروع بدراسة يطلق عليها"تقرير الإكمال"والهدف منه معرفة نقاط الخلل في التنفيذ،و مقارنة المشروع بعد اكتمال بناءه بما كان متوقعا،حيث يعاد حساب العائد الاقتصادي ومقارنته بالعائد المتوقع سلفا[1].

2-1-المؤسسات المكملة للبنك الدولي:

2-1-1-مؤسسة التمويل الدولية:

أنشئت مؤسسة التمويل الدولية في يوليو 1956 وهي تعد أكبر مصدر متعدد الأطراف للتمويل عن طريق القروض والمساهمات في رأس المال المقدمة لمشروعات القطاع الخاص في الدول النامية،وللانضمام إلى مؤسسة التمويل الدولية على الدولة المعنية أولا أن تكون عضوا في البنك الدولي للإنشاء والتعمير،وللمؤسسة شخصية معنوية كونها مستقلة قانونيا وماليا عن البنك ولكنها مرتبطة به إداريا حيث أن مجلس محافظي المؤسسة هو نفسه للبنك الدولي.ويبلغ عدد الأعضاء في المؤسسة 178 بلدا،منهم 26 دولة مانحة ،حيث يقدم

[1] عادل أحمد حشيش،أساسيات الاقتصاد الدولي،الدار الجامعية الجديدة،الإسكندرية،2002،ص108.

الأعضاء رأس مال المؤسسة السهمي:المدفوع ويتم التصويت بالتناسب مع عدد الأسهم التي يمتلكها كل عضو ،فهم من يقررون ويوافقون على سياساتها واستثماراتها،ويبلغ رأس مال المؤسسة المصرح به 2.45 مليار دولار[1].

إن تشجيع الاستثمارات الخاصة ذات الطابع الإنتاجي في الدول النامية الهدف الأساسي لنشاط المؤسسة ،حيث تتعامل المؤسسة بشكل مباشر مع المستثمرين الخواص،وتفرض المؤسسة فوائد بأسعار السوق على قروضها دون الحصول على ضمانات حكومية[2].ولكي تقوم المؤسسة بتحقيق أهدافها تقدم الخدمات التالية:

-منح القروض والتسهيلات لتمويل الاستثمارات التي يقوم بها القطاع الخاص في الدول النامية.

-مساعدة الشركات الخاصة في البلدان النامية على تعبئة الموارد التمويلية من الأسواق المالية الدولية.

-القيام بالمشاركة في الاستثمارات مع القطاع الخاص بحيث لا تتجاوز حصتها نصف رأس المال إضافة إلى تقديم قروض طويلة الأجل[3].

-العمل على خلق ظروف مشجعة وملائمة للاستثمار.

-تقديم المشوره والمساعده الفنية لمؤسسات الأعمال"الشركات" والحكومات.

يتراوح استثمار مؤسسة التمويل الدولية عادة بين مليون و100مليون دولار أمريكي.ويمكن أن تستخدم أموالها لتمويل رأس المال العامل الدائم أو لتغطية النفقات الأجنبية أو المحلية في أي بلد عضو في البنك الدولي للإنشاء والتعمير لشراء أصول ثابتة[4].

وفي السنة المالية2005وافقت المؤسسة على تمويل 236 مشروعا في 67 بلدا بقيمة إجمالية قدرها 6450مليون دولار وزعت على الشكل التالي:30 مشروعا في إفريقيا جنوب الصحراء بقيمة445 مليون دولار،40مشروعا في شرق آسيا والمحيط الهادي بقيمة811مليون دولار ،20مشروعا في جنوب آسيا بقيمة 643 مليون دولار، أما أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي فقد استفادت من 54 مشروعا بقيمة 1800مليون دولار، واستفادت أوروبا وآسيا الوسطى من 67مشروعا بقيمة 2400مليار دولا ر ،وكان نصيب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الأقل حيث استفادت من 21 مشروعا بقيمة 315 مليون دولار.ولقد قامت المؤسسة

---

[1] WWW.ifc.org2004

[2] صفوت عبد السلام عوض الله،مرجع سابق،ص117.

[3] ميثم صاحب عجام وعلي محمد سعود،مرجع سابق،ص267.

[4] WWW.aljazeera.net .

بتأمين مبالغ تلك الارتباطات على النحو التالي:5370 مليون دولار من موارد أو حساب المؤسسة الخاص،والمبلغ الباقي 1080 مليون دولار تم تعبئته على شكل قروض جماعة من مؤسسات مالية أخرى[1].

2-1-2-مؤسسة التنمية الدولية:

أنشئت مؤسسة التنمية الدولية عام 1960 برأس مال قدره750 مليون دولار وتعتبر المؤسسة أكبر مصدر من مصادر المساعدات المالية الميسرة الشروط المقدمة إلى أشد بلدان العالم فقرا.

تعتبر المؤسسة في واقع الأمر بمثابة صندوق للإقراض الميسر داخل البنك يتم إدارته من قبل إدارة البنك،علاوة على أنها تمارس نشاطها وفقا لنفس الإجراءات والمعايير في تمويل المشروعات والتي يتبناها البنك الدولي،ومواردها موجهة إلى الدول الأعضاء الفقيرة[2].

تتشكل موارد المؤسسة من اكتتاب الأعضاء في رأس المال علاوة على مساهمات الدول الغنية،وأيضا التحويلات المالية التي يقدمها البنك الدولي سنويا،وينقسم أعضاء المؤسسة شكليا إلى مجموعتين،مجموعة الدول الأعضاء الغنة والتي تقدم عملنا معظم موارد المؤسسة:ومجموعة الدول النامية المتلفية للمساعدات.

وتهدف مؤسسة التنمية الدولية من خلال نشاطها إلى:

-تمويل المشاريع عن طريق منح قروض بشروط ميسرة،وأكثر ملائمة للدول النامية من شروط البنك الدولي القاسية،حيث يبلغ أجل قروض المؤسسة ما بين35-40 سنة ،مع فترة سماح مدتها10 سنوات،ولا تفرض على هذه القروض أي فوائد ،إنما يفرض عليها رسم خدمة ضئيلة،يبلغ حاليا نسبة 0.75% سنويا[3].

-تمنح القروض للدول النامية الفقيرة والأقل نمو المتضررة، ففي السنة المالية2005، أصبحت البلدان التي يصل فيها متوسط نصيب الفرد السنوي إلى895دولار مؤهلة للحصول على المساعدة من المؤسسة.

3-على عكس البنك الدولي فإن مؤسسة التنمية الدولية تمنح القروض الطويلة الأجل لتمويل مشاريع الهياكل الاقتصادية الأساسية(مشاريع الخدمات العامة)في الدول النامية بهدف زيادة النفع العام ،حيث أنها منذ عام 1960،قدمت المؤسسة قروض بلغت قيمتها 20 ألف مليون دولار،بمعدل 5000-6000 مليون دولار سنويا لمختلف أنواع مشاريع التنمية.

4-تسهيل وتبسيط المشاكل المتعلقة بخدمة الدين الخارجي وذلك بتوجيه الاهتمام إلى الاستثمارات ذات المنافع الاجتماعية،بصورة أكثر من الاهتمام بالمردودية الاقتصادية.

---

[1] مؤسسة التمويل الدولية ، التقرير السنوي 2005 ،واشنطن،ص03.

[2] صفوت عبد السلام عوض الله،مرجع سابق،ص41.

[3] ميثم صاحب عجام و علي محمد سعود،مرجع سابق،ص270.

في السنة المالية2005بلغت ارتباطات مؤسسة التنمية الدولية ما مجموعه 8.7 مليار دولار لتمويل 160عملية،تألفت من 6.7مليار دولار على هيئة اعتمادات و2مليار على هيئة منح ،إضافة إلى 100مليون دولار على هيئة ضمانات،وتلقت إفريقيا أكبر حصة من ارتباطات موارد مؤسسة التنمية الدولية بلغت 3.9 مليار دولار مشكلة ما نسبته 45 في المائة من المجموع الكلي لارتباطات المؤسسة ،وقد تلاها كل من جنوب آسيا وشرق آسيا والمحيط الهادي عند مستوى2.9مليار دولار، و1.1مليار دولار على التوالي[1].

2-1-3-الوكالة الدولية لضمان الاستثمار:

أنشئت هذه الوكالة عام 1988 وتضم 154 بلدا،تهدف الوكالة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات الناشئة وذلك عن طريق حماية المستثمرين الأجانب ضد الخسائر غير التجارية،وذلك من خلال تزويد المستثمرين والمقرضين بتأمين(ضمانات) ضد المخاطر السياسية، حيث قدمت الوكالة منذ إنشائها عام 1988،ما يقرب من 14مليار دولار في صورة ضمانات لمشروعات استثمارية في 86 بلدا ناميا.[2] وتؤمن هذه الضمانات الاستثمارية ضد مخاطر عدم قابلية العملات للتحويل والقيود المفروضة على تحويل الأموال إلى الخارج والحروب والاضطرابات الأهلية،وكذلك مخاطر نزع الملكية،والإخلال بالعقود.

تقدم الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية التي تعين الاقتصاديات الناشئة على خلق وتهيئة مناخ أكثر ملائمة بهدف جذب استثمارات القطاع الخاص، وتقدم الوكالة أيضا خدمات الوساطة لتسوية المنازعات،بغرض إزالة العوائق التي قد تواجه الاستثمار الأجنبي مستقبلا في بلد ما.

تلعب الوكالة دورا بارزا في تمهيد الطريق للمستثمرين في البلدان المتأثرة بالصراعات،وهي البلدان التي تحجم شركات التأمين الأخرى عن العمل فيها.وقد نفذت الوكالة نصف المشروعات الجديدة في السنة المالية 2004 تقريبا في البلدان المتأثرة بالصراعات حيث أسست الوكالة صندوقا للضمانات من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفغانستان كما أسست من قبل صناديق مماثلة في البوسنة والهرسك والضفة الغربية وقطاع غزة.

2-1-4-المركز الدولي لحل نزاعات الاستثمار:

لقد تم إنشاء المركز عام 1966 بهدف المساعدة في التوسيط لحل النزاعات بين الحكومات والمستثمرين الأجانب ومن هذا المنطلق فهو لا يقدم أي قروض أو هبات ،ولقد تم توقيع الاتفاقية الخاصة بالمركز من قبل 149بلدا.

---

[1] البنك الدولي،التقرير السنوي 2005،مرجع سابق،ص58.

[2] WWW.Worldbank.org

خلاصة الفصل:

إن التمويل الدولي بشتى صوره جوهر العلاقات الاقتصادية الدولية ،وكما قلنا سابقا لارتباطه بكافة جوانب الحياة الاقتصادية والمالية لدول العالم اجمع،إلا انه عند الحديث عن الدول النامية ،حينها يأخذ التمويل الدولي بعدا أخر، فطالما كان التمويل الدولي لاعبا موكل أو مناط إليه أدوار ومهمات معينة تختلف باختلاف الزمان والمكان الذي يراد تنفيذ فيه تلك المهمات ، وذلك علي مدار المدة الممتدة من القرن التاسع عشر وحتى وقتنا الحاضر.

فمنذ القرن التاسع عشر وما قبل نهاية الحرب العالمية الثانية،كان التمويل الدولي في صورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة هو اللاعب الأساسي الذي أوكلت إليه مهمة تحويل ونهب خيرات وثروات الدول النامية التي كانت قابعة تحت ويلات الاستعمار الأجنبي ،إلا أن بعد الحرب العالمية الثانية ورواج حركات التحرر واستقلال العديد من الدول النامية غير هذا اللاعب وجهه وصورته ، ليأخذ صورة المعونات الدولية والقروض الخارجية والتي كانت مهمتها استمالة هذه الدول إلى معسكر علي حساب معسكر آخر،وكان يتم هذا التمويل سواء بين الدول النامية والدول الكبرى مباشرة بشكل ثنائي، أو عن طريق المؤسسات الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، التي كانت عبارة عن الخادم لمصالح هذه الدول ومروجا لأفكارها ،إلا أن الأمر تغير بعد انهيار بروتن وودز وما تبعها من أزمة الديون العالمية ،إذتحول هذا التمويل إلى عصي غليظة في أيدي الدول الكبرى ،تجبر بها هذه الدول علي الاندماج في الاقتصاد العالمي الجديد المراد له أن يكون، في ظل العولمة، وذلك من خلال اتباعها وصفات علاج كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

إلا انه جدير بالذكر هنا، أن نقول أن التمويل الدولي بجميع أقسامه وخاصة الرسمي له تأثير علي الناحية الاقتصادية والاجتماعية للدول، وتختلف أثار التمويل الدولي حسب الطريقة التي يدار بها هذا التمويل ، ومنها علي الدول النامية أن تعمل علي تعظيم الاستفادة من هذا التمويل والعمل علي تجنب أثاره وسلبياته حتى تستطيع أن تصل إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المراد تحقيقها..... والتي سوف تكون موضوعنا في الفصل القادم.

خطة الفصل

الفصل الثاني :التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية

I- التنمية الاقتصادية (الأهداف ، المتطلبات، المعوقات)

1- ماهية التنمية الاقتصادية

2- أهداف التنمية الاقتصادية

3- متطلبات التنمية الاقتصادية

4- معوقات التنمية الاقتصادية

II- نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية

1- نظريات النمو والتنمية الاقتصادية

2- استراتيجيات التنمية الاقتصادية

III- تمويل التنمية الاقتصادية

1- مصادر التمويل المحلية

2- مصادر التمويل الخارجية

IV- المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية

1- واقع المديونية الخارجية للدول النامية وأسباب تفاقمها .

2- أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

3- المقترحات، الدولية لحل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية

تـــمهيد:

تشغل قضية التنمية الاقتصادية أذهان معظم صناع القرار في دول العالم، و بالأخص في الدول النامية، فبعد حصول كثير من هذه الدول النامية على استقلالها السياسي في عقد الخمسينات و الستينات، سعت جاهدة نحو بناء اقتصاد قوي و مستقل، و تحقيق تنميتها الذاتية المستقلة، و محاولة التخلص من التبعية الاقتصادية للمستعمر و العمل على التغلب على الآثار التي خلفها الاستعمار، و ذلك من منطلق تحقيق معيشة كريمة لشعوبها التي ذاقت الأمرين من ويلات وقهر المستعمر، فقامت بتحضير و تنفيذ العديد من الإصلاحات الداخلية لدعم عمليات الإنماء فيها، و ذلك من خلال وضع الخطط الاقتصادية التي تعتقد بأنها تخدم مصالحها، و تزايد هذا الاتجاه بتزايد الإدراك الشعبي في هذه الدول بمدى سوء الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية السائدة فيها، و لكن هذا الطريق المراد سلوكه و الهادف إلى تحقيق التنمية المرجوة ليس طريقا مفروشا بالورود، و لكنه طريق شائك ملئ بالمصاعب و العراقيل، و من هنا كان جل الاهتمام لدى الدول النامية ينصب نحو إزالة العقبات الكامنة فيها و توفير متطلبات التنمية الاقتصادية المرجوة، و ذلك من خلال اختيار النهج و الطريقة المثلى التي تناسب أوضاع و بنية الدولة الاقتصادية.

I. التنمية الاقتصادية(الأهداف. المتطلبات. المعوقات):

تسعى الدول النامية جاهدة إلى الوصول أو تحقيق تنمية اقتصادية لشعوبها، و نشير هنا أن التنمية الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها و لكنها وسيلة تتبناها الدول لتحقيق غاية أخرى و هي رفع مستوى معيشة شعوبها، و لكن الدول النامية في طريقها الشاق لتحقيق هذه التنمية المرجوة يجب عليها توفير الكثير من المتطلبات التي يتوجب توافرها لكن تصبح التنمية الاقتصادية ممكنة، و لأجل توفير تلك المتطلبات عليها بإزالة الكثير من المعوقات الكامنة فيها و ذلك لضمان وجود أرض خصبة مواتية للتنمية الاقتصادية المرجوة.

1. ماهية التنمية الاقتصادية:

يستخدم كثير من الباحثين مصطلحات:(التنمية الاقتصادية) (النمو الاقتصادي) للتعبير عن معنى واحد، ذلك لان المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة في الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي وفي الواقع فإن هناك فرق بين المفهومين يمكن توضيحه على النحو التالي:

1.1. النمو الاقتصادي: يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي، وفي نصيب الفرد من هذا الناتج، خلال فترة زمنية معينة[1].

وهذا يعني أن النمو الاقتصادي لا يعني مجرد حدوث زيادة في الدخل الكلي والناتج الكلي وإنما يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي،وبالطبع فإن هذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي (الناتج الكلي) معدل النمو السكاني.

كما يلاحظ أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي،ومن ثم لن يحدث نمو اقتصادي إلا إذا كان معدل الزيادة في الدخل النقدي أكبر من معدل التضخم،كما أن النمو ظاهرة مستمرة وليست ظاهرة عارضة أو مؤقتة،فقد تقدم دولة غنية إعانة لدولة فقيرة تزيد من متوسط الدخل الحقيقي فيها لمدة عام أو عامين ولكن لا تعتبر هذه الزيادة المؤقتة نمو اقتصاديا،فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبيا حتى تعتبر نمو اقتصاديا.

إن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها[2].

---

[1] عبد النعيم محمد مبارك، مبادئ علم الاقتصاد، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص 551.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 13.

ومن ناحية أخرى لا يركز النمو الاقتصادي على نوعية التغير في الإنتاج فزيادة الإنتاج من السلع الاستهلاكية التي تفنى بمجرد استخدامها بمقدار مليون دولار تتماثل مع زيادة الإنتاج بقيمة مليون دولار من السلع الإنتاجية كالآلات التي تستخدم في إنتاج مزيد من السلع، وذلك بغض النظر عن أهمية كل منها لعملية النمو نفسها. وباختصار فإن مفهوم النمو يركز على كمية التغير وليس على نوعية التغيير.

2.1. التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية على أنها العملية التي يحدث من خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسين في نوعية الحياة وتغير هيكلي في الإنتاج[1].

و يؤكد هذا المعنى الاقتصادي المعاصر kindleberger حينما يقر أن التنمية الاقتصادية هي الزيادة التي تطرأ على الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توافر تغيرات تكنولوجيا وفنية و تنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة أو التي ينتظر إنشاؤها[2].

و عليه من التعاريف السابقة نرى أن التنمية الاقتصادية تحتوي على عدة عناصر أهمها:

*أنها عملية يقصد بها تفاعل مجموعة معينة من القوى تختلف باختلاف ظروف الزمان و المكان ينتج عنه حدوث تغيرات جوهرية في بعض متغيرات الاقتصاد القومي من أهمها التغيرات في عرض عوامل الإنتاج من ناحية، و التغيرات في هيكل الطلب على المنتجات من ناحية أخرى.

"إن محور الاهتمام في عملية التنمية ينصب على الدخل الحقيقي و ليس الدخل النقدي، و السبب في ذلك هو أن التغيرات في الدخل النقدي تعكس التغيرات في إنتاج المجتمع من السلع و الخدمات ،و تعكس أيضا التغيرات في المستوى العام للأسعار، فإذا حدث و تغير هذا الأخير وحده دون تغير الإنتاج فسيتغير الدخل النقدي ،و مثل هذا التغير لا يهم عند دراسة التنمية الاقتصادية، أما موضع الاهتمام فهو الدخل الحقيقي، لأن التغيرات فيه تصور التغيرات التي تحدث في إنتاج المجتمع من السلع و الخدمات بعد استبعاد أثر التغيرات في المستوى العام للأسعار.

*إن الزيادة في الدخل القومي الحقيقي لابد أنة تقترن بارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، ذلك لأن عملية التنمية تحدث على مر الزمان و يحدث معها في ذات الوقت نمو في السكان و زيادة معدل نمو السكان بمعدل يفوق معدل زيادة الدخل القومي الحقيقي يترتب عليه انخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل، و العكس صحيح أي ما معناه أن الاهتمام في عملية التنمية، لا يركز فقط على زيادة الدخل الحقيقي، بل لابد أن يأخذ في اعتباره نمو السكان و نمو احتياجاتهم.

---

[1] عبد القادر محمد عطية، مرجع سابق، ص 17.

[2] عبد العزيز عجمية و آخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، مرجع سابق، ص 48.

و من خلال ما تقدم فإن التنمية الاقتصادية أكثر اتساعا من النمو الاقتصادي، ففي حين يقتصر مفهوم النمو على زيادة الناتج "الدخل" القومي و زيادة عناصر الإنتاج و كفاءتها الإنتاجية، فإن التنمية بالإضافة إلى ذلك، تشمل إجراء تغيرات جذرية ليس فقط في تنظيمات و فنون الإنتاج و إنما في هيكل الناتج و في توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي[1].

.2.أهداف التنمية الاقتصادية:

إن للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة للشعوب الساعية لتحقيقها، و من هنا فإن التنمية الاقتصادية ليست غاية في حد ذاتها و لكنها وسيلة لتحقيق غاية أخرى، و منه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تكون موضع الخطة العامة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية في أي دولة نامية.

.1.2.زيادة الدخل القومي الحقيقي:

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لأن زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر و انخفاض مستوى معيشة سكانها، و لا سبيل للتخلص من هذا الفقر في تلك الدول و انخفاض مستوى المعيشة و تجنب تفاقم المشكلة السكانية و الأوضاع الصحية و التعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من إحداث تغيرات عميقة و هيكلية في البنية الاقتصادية[2].

.2.2.رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف التي يجب أن تسعى و تعمل التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصاديا من خلال خططها الإنمائية، حيث أن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان يعتبر من الضروريات المادية للحياة من مأكل و ملبس و مسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل القومي السنوي فحسب و إنما هو أيضا وسيلة لرفع مستوى معيشة سكان تلك الدولة.

.3.2.تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخول و الثروات من بين الأهداف الهامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى، فعلى الرغم من انخفاض الدخل القومي، و هبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل في الدول النامية، إلا أن هناك فوارق كبيرة في توزيع الدخول و الثروات، إذ تستحوذ فئة

---

[1] عبد المنعم محمد مبارك، مرجع سابق، ص 554.

[2] إسماعيل عبد الرحمان وحربي عريقات، مفاهيم و نظم اقتصادية، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص 274.

صغيرة على جزء كبير من الثروة و نصيب عادل من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا نسبة ضئيلة من الثروة و تحصل على نصيب متواضع من الدخل القومي[1]، هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات، مما يولد لدى الغالبية شعور بعدم وجود العدالة الاجتماعية.

.4.2.التوسع في الهيكل الإنتاجي:

يجب أن يرافق التنمية الاقتصادية توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي و زيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية و الفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، كذلك فإن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية و بعدها يختار الاقتصاد القومي طريقة على حسب استراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية التي يأخذ بها هذا المجتمع طبقا لظروفه و حاجته.

إلا انه لكي تتمكن الدولة النامية من تحقيق تلك الأهداف يجب أن تتوفر لديها عدة متطلبات أساسية للتنمية الاقتصادية.

.3.متطلبات التنمية الاقتصادية:

يجب على الدول النامية الساعية للتقدم أن تتوفر لديها متطلبات محددة للتنمية الاقتصادية حيث أن الطريق الوحيدة للحاق بالتنمية الاقتصادية هو ملكية متطلباتها وإزالة العقبات التي تقف في طريق التقدم الاقتصادي و تتمثل متطلبات التنمية الاقتصادية في متطلبات اقتصادية و غير اقتصادية و هي على النحو التالي[2]:

.1.3.القاعدة المحلية الذاتية:

يعتبر وجود القاعدة المحلية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية، بمعنى أن المطلب الأساسي الأول للتنمية الاقتصادية هو ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة محلية داخل الدولة النامية، فيجب أن تعتمد التنمية على الدولة ذاتها و لا يمكن استيرادها من الخارج.

تستطيع القوى الخارجية أن تحفز و تسهل عمل القوى المحلية، و لكنها لا تستطيع إتمام عملية التنمية أو العمل كبديل عنها، و تبرز أهمية القاعدة المحلية في الفرق الشاسع بين البدء في التنمية و الحفاظ عليها،

[1] عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سابق، ص 52.

[2] محمد الفرجاني حصن، أفريقيا و تحديات العولمة، المكتبة الجامعية، غريان، 2003، ص 143-153.

فبعض المشروعات قد يتم البدء فيها بمساعدات خارجية، و لكن ذلك لا يضمن الحفاظ على التنمية الاقتصادية، بمعنى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تعتمد على سكان الدولة ذاتها و ليس على الأجانب.

2.3. السوق:

إن وجود سوق مناسبة من المتطلبات الهامة لعملية التنمية الاقتصادية، و منه لإيجاد سوق مناسبة يجب تحسين المؤسسات الاقتصادية القائمة و استبدالها بمؤسسات أخرى، فيجب توسيع أسواق المال و النقد و إتاحة تسهيلات ائتمانية أرخص و أكثر اتساعا للمزارعين و صغار التجار و رجال الأعمال، مع زيادة معرفتهم بفرص السوق و تقنيات الإنتاج الحديثة، و بناء على ذلك يجب على الاقتصاد السعي للاستغلال الأمثل و الكفاءة المثلى في استخدام الموارد الموجودة، و كل هذه الأشكال البديلة للمنظومة الاقتصادية مطلوبة لإيجاد سوق مناسبة.

3.3. التغير الهيكلي:

إن التغيير الهيكلي كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية ينطوي على التحول من مجتمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث، و في ظل أن معظم الدول النامية هي مجتمعات زراعية، و حتى يكون لديها تنمية يجب أن تتحول إلى اقتصاديات صناعية حديثة، و ما تتطلبه من تحويل جذري للمؤسسات القائمة و الأوضاع و البواعث الاجتماعية، و يتضمن التغيير الهيكلي توسيع القطاع غير الزراعي بما يخفض نسبة السكان في القطاع الزراعي تدريجيا في الاقتصاد الزراعي المتضخم سكانيا، و هذا يؤدي إلى فرص أكبر للتوظيف و التي بدورها ستؤدي إلى حل مشكلة البطالة، و لكن لا يعني التغيير من قطاع زراعي إلى قطاعات غير زراعية إهمال القطاع الزراعي كلية.

أما المظهر الثاني الهام جدا للتغيير الهيكلي فهو تطوير النظام الاجتماعي، و حتى تكون التنمية الاقتصادية ممكنة يجب تغيير كافة المؤسسات الاجتماعية، على أن يتم ذلك باستخدام أسلوب الإقناع و ليس الإجبار، و بناءا على ذلك فإن التنمية الاقتصادية عملية تؤثر ليس فقط على العلاقات الاقتصادية و لكن على البيئة الاجتماعية و الثقافية و الداخلية للمجتمع، و هذا يعني أن متطلبات التنمية ليست فقط اقتصادية و لكنها أيضا متطلبات غير اقتصادية.

4.3. رأس المال:

يعتبر رأس المال مطلب أساسي في عملية التنمية الاقتصادية فهو يعد من أكثر العوامل الاستراتيجية أهمية في عملية التنمية، و يتصف بكونه المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية بصفة عامة، و هو عملية تراكمية و ذاتية للتنمية الاقتصادية بمجرد أن تبدأ، و المطلب الأساسي للتنمية هو تراكم رأس المال الحقيقي، و الذي يتضمن ثلاث فعاليات مستقلة: زيادة في حجم الادخار الحقيقي، آلية للتمويل و الائتمان بحيث يمكن سحب

الموارد من المستثمرين، و أداء الاستثمار بحيث يتم استخدام الموارد في السلع الرأسمالية، و يتضمن رأس المال أيضا تنمية المهارات، و التي تتطور عادة كنتيجة للتراكم الرأسمالي.

5.3. المتطلبات الثقافية و الاجتماعية:

إذا كانت المتطلبات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة للتنمية، فإن المتطلبات الثقافية و الاجتماعية لها ذات الأهمية، فالقيم و البواعث السياسية و الثقافية و الدينية لها دور كبير في دفع عجلة التنمية، و من هنا يجب أن تتغير الأوضاع الاجتماعية و الثقافية للسكان حتى تحتل التنمية مكانها، فإذا كانت التنمية الاقتصادية ذات سرعة كافية و لم تحتل موقعها داخل إطار العمل الثقافي و التنظيمات الاجتماعية القائمة، مثل: الأسرة، النظام الطبقي، القرابة، و النسب، العقائد و التقاليد الدينية..الخ، فلابد من خلق احتياجات جديدة، و بواعث جديدة و طرق جديدة للإنتاج، علاوة على مؤسسات جديدة لجعل التنمية الاقتصادية ممكنة، و هذا ليس بالأمر اليسير، لأن أي تغيير اجتماعي أو ثقافي سيؤدي بالتأكيد إلى سخط و مقاومة السكان.

3-6 الإدارة:

إن الإدارة ضرورية للتنمية الاقتصادية، نظرا لإمكانياتها في تنظيم المتطلبات الأخرى التي لا غني عنها، فوجود إدارة قوية و فعالة و قويمة متطلب هام جدا للتنمية الاقتصادية، و في حال غياب جهاز إداري جيد و فعال فإن خطط التنمية الخاصة منها أو العامة لا يمكن أن تنفذ كما ينبغي، و برنامج التنمية يتطلب أيضا نظاما إداريا مناسبا للمتابعة من خلال الخطوط الموضوعية في القوانين، و تتطلب التنمية الاقتصادية أيضا بعض الخدمات الأخرى مثل النظام، العدالة، الشرطة، الأمن.

4. معوقات التنمية الاقتصادية:

إن الدول النامية تشترك في عدد من السمات الرئيسية (مثل عدم كفاية رؤوس الأموال المنتجة، و تخلف طرق الإنتاج، و اختلاف التوازن في العلاقات السائدة بين مختلف عوامل الإنتاج، و التبعية الاقتصادية للخارج،..الخ)، إلا أنها تختلف اختلافا واضحا في العديد من أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، لذلك فإن هذه الدول لا تتفق في كافة ما يعوق طريقها إلى التنمية بسبب تفاوت هذه المعوقات في أهميتها النسبية من دولة لأخرى، بل و لاختلاف الأهمية النسبية لما تواجهه الدولة الواحدة من معوقات باختلاف مراحل نموها الاقتصادي، و عموما يمكن تصنيف معوقات التنمية الاقتصادية إلى معوقات داخلية و أخرى خارجية على النحو التالي:

4-1. المعوقات الداخلية:

و تتمثل هذه المعوقات في كل من المعوقات الاقتصادية و الحكومية و الاجتماعية و الثقافية.

4-1-1. المعوقات الاقتصادية:

و تتمثل أهم هذه المعوقات في:

4-1-1-1 الحلقات المفرغة:

تتجسد الحلقات المفرغة في تفاعل مجموعة من القوى على نحو من شأنه إبقاء الدول النامية على حالتها من التخلف، و هذا يعني أن خصائص التخلف سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية وسياسية لا ترتبط فقط ببعضها البعض، و إنما تتفاعل فيما بينها بشكل دائري على نحو يجعل كل خاصية في ذات الوقت سببا و نتيجة لغيرها من الخصائص[1].

تعد دائرة الفقر المفرغة الحلقة الرئيسية في الحلقات المفرغة، و تتمثل في أن انخفاض مستوى الدخل القومي الحقيقي يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل الفردي، و هذا بدوره يؤدي إلى انخفاض مستوى التغذية و الصحة و هو ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية و من ثم انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد، و هكذا تكتمل الحلقة.

و لقد أشار نيركسه nurkese إلى حلقتين من أهم الحلقات المفرغة، أحدهما من جانب العرض من رأس المال النقدي(الادخار)و الأخرى من جانب الطلب على ذات رأس المال، و تتمثل الحلقة الأولى، في أن انخفاض الدخل الفردي في الدولة النامية يعني انخفاض القدرة على الادخار و هو ما يترتب عليه انخفاض رأس المال المستثمر، و هذا بدوره يعني انخفاض الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه انخفاض الدخل الفردي، و بهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جانب جهة العرض.

أما الحلقة الثانية، فتتمثل في أن انخفاض حجم السوق المحلية يعني ضعف الحافز على الاستثمار مما يعني انخفاض رأس المال المستثمر و هو ما يترتب عليه انخفاض الإنتاجية و هذه بدورها تعني انخفاض مستوى الدخل الحقيقي للفرد أي انخفاض القوة الشرائية المتاحة له، و هذه يترتب عليها ضعف حجم السوق المحلية و هو ما يترتب عليه ضعف الحافز على الاستثمار، و بهذا تكتمل الحلقة المفرغة من جهة الطلب[2]، و يرى نيركسه أن انخفاض الدخل الذي يعكس انخفاض الإنتاجية هو القاسم المشترك أو نقطة الالتقاء بين الحلقتين.

4-1-1-2. ضيق حجم السوق:

إن العلاقة بين ضيق حجم السوق و التخلف الاقتصادي تستند أساسا على الفكرة القائلة بأن وفرات الحجم في الصناعة تعتبر احد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية فإذا توجب على المشروعات الصناعية أن

---

[1] عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سابق، ص 557.

[2] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط، مرجع سابق، ص 28-40.

تكون كبيرة من أجل الاستخدام الكفء للتكنولوجيا الحديثة، فإن حجم السوق الذي تباع فيه السلع التي تنتجها تلك المصانع يجب أن يكون كبيرا[1]، فالتصنيع لابد أن يعتمد، على الأقل في مراحله المبكرة على السوق المحلية و ذلك لأن فرص التصدير على الأسواق الخارجية عادة ما تكون محدودة بسبب ما يعترض طريقها من قيود أو منافسة دولية تتطلب مواجهتها كفاية إنتاجية عالية قلما تتوفر للكثير من الدول في المراحل الأولى للتصنيع.

إن ضيق الأسواق المحلية قد يؤدي إلى تقييد حجم المشروعات و وجود فائض غير مستغل في طاقتها الإنتاجية، الأمر الذي يؤدي ليس فقط إلى زيادة تكاليف الإنتاج و لكن أيضا عدم الانتفاع بمزايا الإنتاج الكبير، و يعزى صغر حجم السوق في الدول النامية إلى انخفاض الدخول و من ثم الطلب في تلك الدول.

.3.1.1.4نقص الموارد الطبيعية:

تختلف الآراء حول تقدير أهمية الموارد الطبيعية بالنسبة لعملية التنمية الاقتصادية، و لكن الذي لا شك فيه أن توفر الموارد الطبيعية و تنوعها و مستوى كفاءتها قد يكون عاملا مساعدا على سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية أو على الأقل يهيئ لها فرصة أفضل، ففي ظل تأخر فنون الإنتاج بالإضافة إلى ندرة رأس المال في الدول النامية تتضاعف أهمية وفرة الموارد الطبيعية و تنوعها في هذه الدول خصوصا و أنها تفتقر إلى النقد الأجنبي اللازم لاستيراد ما تتطلبه عملية التنمية من آلات و معدات و غيرها.

لكن يجب التنويه هنا إلى النقص في بعض الموارد الطبيعيه قد لا يكون عائقا في سبيل التنميه، فوجود التجارة الخارجية قد أضعف الاعتقاد الشائع الذي يقوم على أن الدولة يجب أن تكون غنية في مواردها الطبيعية حتى يمكن أن تحقق التنمية الاقتصادية، و لعل تجربة اليابان خير دليل.

.4.1.1.4عدم كفاية البنية الأساسية:

تشكل مجالات النقل و المواصلات و الاتصالات و المرافق العامة، أهم مكونات البينية الأساسية، فوجود هذه البنية يخدم العديد من الصناعات مما يتمخض عنه في نهاية الأمر انخفاض التكاليف المتغيرة للوحدة من المنتج و هو ما قد يساعد في دفع عملية التنمية، و المشكلة التي تواجهها الدول النامية في هذا الخصوص، هي أن مشروعات البنية الأساسية تكون أكثر كفاءة إذا كانت مشروعات ضخمة، و لأن هذه الدول لا تتوفر لديها المدخرات الكافية لتمويل هذه المشروعات فهي لا تقيمها و إذا أقامتها فإنها تكون ذات أحجام صغيرة و هو الأمر الذي قد يتعذر معه زيادة الإنتاجية.

[1] مالكوم جيلز و آخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 53.

و على الرغم من كل هذا فإن مشروعات البنية الأساسية في عملية التنمية لها أهمية كبيرة و المسألة ليست في صغر أو كبر حجم المشروع و لكن في تعدد المشروعات و كفاءتها على نحو يمكن الدولة من تخفيض نسبة المستخدمات الداخلة في أي وحدة من وحدات الإنتاج.

2.1.4. العوائق الحكومية للتنمية[1]:

يعد الدور الإيجابي و النشط للحكومة أساسا في تشجيع التنمية الاقتصادية، و لكن إذا كانت الحكومة غير متحمسة أو غير قادرة على أن تلعب هذا الدور، فإنه يمكن اعتبار الحكومة ذاتها عقبة في سبيل التنمية.

1.2.1.4. الاستقرار السياسي:

يتوجب على الحكومة أولا أن تكون قادرة على تهيئة و تعزيز بيئة مستقرة للمشروعات الحديثة، سواء كانت قطاعا عاما أم خاصا، و كحد أدنى يتوجب على الحكومة تجنب الحروب الأهلية و إطالة العصيان و العدوان الخارجي من قبل القوات المعادية، و بعث جو من الاستقرار السياسي، فالمستثمرون لن يدخلوا في مشروعات استثمارية طويلة الأجل، إذا كانت التغيرات الحكومية في المدى القصير قد تؤدي إلى المصادرة أو أن يحكم على المشروع بالخسارة عن طريق قوانين جديدة أو غيرها من القيود الأخرى، و يكون الحل المعتاد عند تفشي عدم الاستقرار السياسي هو العزوف عن الاستثمار في الاقتصاد المحلي على الإطلاق، أو أن ينقل المستثمرون معظم رؤوس أموالهم إلى خارج البلاد.

2.2.1.4. الاستقلال السياسي:

إن البيئة المستقرة وحدها تعد غير كافية، فالاستقلال السياسي يعد ضروريا قبل أن تصبح التنمية الاقتصادية ممكنة، فالحكومات الاستعمارية لم تعمل على تشجيع تنمية حقيقية في مستعمراتها، فالحكومات الاستعمارية كانت مهتمة بتهيئة بيئة مستقرة فقط للقطاع الخاص من التجار و المستثمرين من الدول المستعمرة ذاتها أما مواطنو الدول المستعمرة فلا ينالون إلا قدرا يسيرا من ذلك الدعم، و حتى إن معظم الحكومات الاستعمارية عملت على إنفاق استثمارات محدودة في تدريب المواطنين المحليين، و تطوير مصادر القوى الكهربائية أو في تشجيع الصناعة، و من هنا فالاستقلال السياسي ضرورة ملحة للتنمية الاقتصادية.

[1] مالكوم جيلز و آخرون، مرجع سابق، ص 57.

3.1.4. العوائق الاجتماعية و الثقافية:

إن قصور العوامل الاقتصادية لا تعتبر المعوقات الوحيدة التي تعاني منها الدول النامية و تعترض سبيلها إلى التقدم و التنمية، فبالإضافة إلى المعوقات الحكومية هناك معوقات أخرى تنبعث من طبيعة النظم السائدة و الإطار الثقافي للمجتمع، و فيما يلي أهم هذه المعوقات:

1.3.1.4. أبعاد المشكلة السكانية:

إن ارتفاع معدل نمو السكان و سوء توزيعهم و تركيبهم الهرمي يفرض على الدول النامية في المدى القصير و المتوسط أعباء ضخمة في مجال الأمن الغذائي و السكن المناسب و الخدمات الصحية و التربوية و فرص العمل... وغيرها، و هي أمور كلها تعرقل مسار التنمية الاقتصادية.

2.3.1.4. عدم ملائمة البيئة الاجتماعية و الثقافية:

و نستطيع أن نذكر في هذا الخصوص أهم هذه المعوقات:

-ارتفاع نسبة الأمية: حيث تتفشى الأمية في صفوف الشعب خصوصا الفلاحين و النساء، و منه تصبح عملية التنمية معقدة للغاية لأنه يكون من الصعب توفير الأيدي العاملة و المدربة و الكفاءة العالية و المتوسطة التي تتطلبها عملية التنمية.

-سوء الوضع السكاني: و هو ناتج عن الفقر و الانفجار السكاني و سوء استغلال الموارد البشرية و الطبيعية المتاحة للدول النامية، مما يضعف من إمكانية رفع إنتاجية الفرد و مستواه الصحي و النفسي، و بالتالي إعاقة عملية التنمية.

-انخفاض المستوى الصحي: حيث أن المستوى الصحي في معظم الدول النامية مازال منخفضا إذا ما قورن بمثيلة في الدول المتقدمة حيث أن التنمية يلزمها ناس أصحاء، و أقوياء البنية، و ذوي تفكير عقلي ناضج لدفع عجلة التنمية.

3.3.1.4. القيم الاجتماعية السائدة:

إن كثير من المجتمعات النامية تميل للانغلاق و التمييز الطبقي، و للتفرقة العرقية أو الدينية، و للاختلاف في التقليد و الأسلوب الاجتماعي، و الولاء للأقارب و التماثل في الهوية الإقليمية المحلية، و كل هذه عوامل معيقة للتنمية لأن الناس خاضعون لها، و مقاومون لأي قيم جديدة تخلق تحت تأثير التحديثات، كما أن للعوامل السلوكية، مثل الآثار المترتبة على الانتماء للنسب أو الطبقة، العشيرة أو العقيدة، و التي تحدد المنزلة الاجتماعية للأفراد دور في إعاقة التنمية.

4.3.1.4.نقص فئة المنظمين و الإداريين:

إن المنظم هو المحرك لعملية التنمية الاقتصادية، فإذا كانت الاكتشافات و التطورات العلمية و التكنولوجية تفتح آفاقا اقتصادية واسعة لمن يريد الاستفادة منها، فالمنظم هو المؤهل الوحيد الذي يمكنه تحويلها إلى مشروعات اقتصادية مربحة لأنه يعمل دائما على ابتكار أساليب إنتاجية جديدة، و لكن مثل هؤلاء المنظمين غالبا ما يتعذر وجودهم في الدول النامية لأسباب تتعلق بالظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تعيشها هذه الدول.

2.4.المعوقات الخارجية:

تتمثل المعوقات الخارجية للتنمية الاقتصادية في تلك المعوقات التي يفرضها الوضع الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فتعرقل سبيل الدول النامية في شراك الاستعمار و التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة، هذه التبعية التي كان لها الأثر الكبير في تخلف الدول النامية.

. 1.2.4.مظاهر التبعية الاقتصادية:

و تتمثل أهم مظاهر التبعية الاقتصادية لدول النامية فيما يلي:

.1.1.2.4.اعتماد الدخل القومي على الصادرات من المواد الأولية:

إن قيمة الصادرات من المواد الأولية إلى الدخل القومي في معظم الدول النامية، تكون نسبة كبيرة إذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة اقتصاديات، و هذا الوضع يجعل مستويات الدخل والتوظيف و المعيشة في الدول النامية تتوقف إلى حد بعيد على الأحوال السائدة بأسواق التصدير في الخارج، و هذه بدورها تتوقف بصفة أساسية على مستوى الأحوال الاقتصادية في الدول المتقدمة[1].

و يضاف إلى ذلك، أن عدد كبير من الدول النامية تعتمد في صادرتها على سلعة أو سلعتين فقط، و هو ما يعني أن هذه الدول لا تعتمد على الخارج فقط في تصريف فائض إنتاجها من السلعة أو العدد المحدود من السلع التي تتخصص في تصديرها، و إنما تعتمد عليه أيضا في الحصول على العديد من السلع الأساسية، و خاصة المصنعة، التي لا تنتجها محليا.

.2.1.2.4.سيطرة الأجهزة الأجنبية على العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية:

ففي كثير من الدول النامية نجد أن الأجهزة الأجنبية تسيطر على مكاتب الاستيراد و التصدير، و البنوك، و شركات التأمين، و أجهزة النقل،..... الخ، حتى لدرجة أن في الدول النامية تمتد سيطرة الأجهزة

[1] علي لطفي و آخرون، التنمية الاقتصادية، دار عين شمس، القاهرة، 2001،ص 31.

الأجنبية على قطاع التجارة الخارجية إلى ملكية هذه الأجهزة للمشروعات التي تنتج الصادرات من المواد الأولية و تقوم بتصديرها إلى الدول المتقدمة.

.3.1.2.4.اعتماد الاستثمار القومي على رؤوس الأموال الأجنبية:

و تتجلى هذا التبعية في الاعتماد على مدخرات الدول المتقدمة في تعزيز المدخرات المحلية و ذلك لأن المدخرات الوطنية المتاحة بالدول النامية تتصف بالانخفاض و تقل بكثير عن المعدلات المطلوبة لتراكم رؤوس الأموال التي تحتاج إليها التنمية الاقتصادية[1]، و لقد أثبتت التجارب السابقة للدول النامية، أن الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى تحقيق مصالح معينة للمستثمر الأجنبي للدول الصناعية التي تكون في حاجة إلى المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية، أما المصالح القومية للدول النامية فلم تكن موضع اعتبار المستثمر الأجنبي، من هنا فإن هذا النمط الاستعماري للاستثمار الأجنبي قد أثر كثيرا على مجرى النمو الاقتصادي للدول النامية، و وقف حائلا بينها و بين الاتجاه نحو التصنيع.

.4.1.2.4.سوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية:

تتميز اقتصاديات بعض الدول النامية بسوء التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، ففي كثير من الأحيان نجد أن دولة واحدة من الدول المتقدمة تستأثر وحدها بأكثر من 50% من صادرات و واردات إحدى الدول النامية و لا شك أن مثل هذا الوضع يسمح للدول المتقدمة أن تتحكم في الاقتصاد القومي للدول النامية[2].

. 5.1.2.4.التبعية التكنولوجية:

تعد التبعية التكنولوجية من أهم مظاهر التبعية، و ذلك بسبب احتكار الدول الغربية و شركاتها متعددة الجنسية للتكنولوجيا الحديثة و المعرفة المتصلة بها، و تنبع تبعية الدول النامية في هذا المجال، كونها لن تستطيع أن تسير في الطريق الصحيح للتنمية إلا إذا أنتجت معظم حاجاتها من السلع الرأسمالية و تخلق التكنولوجيا التي تتلاءم مع ظروفها المحلية.

---

[1] عبد المنعم محمد مبارك، مرجع سابق، ص 571.

[2] علي لطفي و آخرون، مرجع سابق، ص 32.

.2.2.4.آثار التبعية الاقتصادية:

يمكننا تلخيص أهم هذه الآثار فيما يلي[1]:

.1.2.2.4.عدم استقرار الأسواق العالمية للمنتجات:

تتعرض الأسواق العالمية للمنتجات الأولية، في الفترة القصيرة، لتقلبات دورية شديدة تعزى إلى التقلبات الاقتصادية التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي في الدول الرأسمالية المتقدمة، و في ظل اعتماد الدول النامية على تصدير المنتجات الأولية، علاوة على أن الإنفاق على الاستثمار القومي أو الإنفاق الحكومي يتوقف إلى حد كبير على مستوى الصادرات، فإنه في حالة تقلب حصيلة الصادرات تعجز الدول النامية عن القيام بعملية تعويضية يمكن من خلالها زيادة الإنفاق على الاستثمار أو الإنفاق الحكومي.

. 2.2.2.4.تراخي الزيادة في حجم الصادرات من المنتجات الأولية:

إن تخصص الدول النامية في تصدير المنتجات الأولية، يجعلها تواجه في الفترة الطويلة، خطر تراخي الزيادة في صادراتها من هذه المنتجات إلى الدول الصناعية المتقدمة، و يعود ذلك إلى تباطؤ زيادة طلب هذه الدول الصناعية على الواردات من المنتجات الأولية بصفة عامة، و يعزى سبب هذا التباطؤ إلى تغيير هيكل الطلب في الدول الصناعية، القيود التي تفرضها الدول الصناعية على وارداتها من المنتجات الأولية، قيام الأسواق المشتركة بين الدول الصناعية، و بغض النظر عن أسباب هذا التباطؤ، فإن تراخي و تباطؤ الزيادة في طلب الدول الصناعية على المنتجات الأولية قد يعرقل سبيل الدول النامية للسير بخطى ثابتة في مضمار التنمية الاقتصادية.

. 3.2.2.4.تدهور معدل التبادل الدولي:

إن معدل التبادل الدولي يعبر عن النسبة بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات و نقصد بها أن معدل التبادل بين المنتجات الأولية و المنتجات المصنعة يتجه في غير صالح المنتجات الأولية، ومن شأن هذه الاتجاه لمعدل التبادل، أن يضعف مقدرة الدولة على استيراد الواردات المهمة لمتابعة عملية التنمية الاقتصادية، علاوة على أن هذا الاتجاه يعمل على زيادة حدة مشكلة ميزان المدفوعات و هو ما يزيد من الصعوبات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

[1] عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سابق، ص 574-577.

II – نظريات و استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

يقوم موضوع التنمية الاقتصادية على أساس نظري متين، فقد أهتم بها المفكرون و المنظرون في وقت مبكر، و صاغوا لها الكثير من الأفكار و النظريات بالتركيز على عوامل و علاقات الإنتاج، و مع الوقت تم الكشف عن أفكار جديدة لنظريات جديدة فسرت النمو الاقتصادي بعوامل أخرى إلى جانب تراكم رأس المال المادي، و قد جرى احتواء هذه النظريات الجديدة في الواقع و حققت بعض الاقتصاديات نمو غير مسبوق.

1. نظريات النمو و التنمية الاقتصادية:

1.1. النظرية التقليدية للنمو الاقتصادي:

لقد كان الاقتصاديون التقليديون: آدم سميث و روبرت مالتيس و ريكاردو و جون ستيورات ميل و آخرون جد مهتمين بالنمو الاقتصادي، واعتقدوا أن النمو سباق ما بين التقدم التقني و النمو السكاني، ففي البداية يحدث تقدم تكنولوجي فيدفع الاقتصاد لان ينمو، و لكن ما يلبث أن يتجاوز النمو السكاني معدل النمو التقني مما يؤدي بالاقتصاد إلى حالة الركود، و يعتمد التقدم التكنولوجي أساسا على التراكم الرأسمالي الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح و اتجاهاتها[1].

فبالنسبة لآدم سميث فهو يرى أن زيادة ثروة الأمم تعود إلى تراكم رأس المال، ففي ظل الحرية الاقتصادية، أي نظام اقتصادي متميز بعدم تدخل الدولة في النواحي الاقتصادية، قائم على حرية التجارة و حرية الأفراد و سعيهم المتواصل لزيادة ثروتهم بدافع حب الذات و التنافس، على اعتبار النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن من خلال فكرة اليد الخفية، و أنه يحمل خواص ذاتية تجعل السعي نحو المصلحة الذاتية، مصدر للمصلحة القومية ككل، و هنا يقول آدم سميث: إننا لا نتوقع غذائنا من إحسان الجزار و الخباز، أو ... و إنما نتوقعه من عنايتهم بمصلحتهم الخاصة، نحن لا نخاطب إنسانيتهم، و إنما نخاطب حبهم لذواتهم[2].

و دعا آدم سميث إلى مبدأ التخصص و تقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاجية و الإنتاج و بالتالي زيادة الدخل و زيادة الادخار، الذي يؤدي بدوره إلى زيادة معدلات تكوين رأس المال في عملية دائرية انكماشية[3].فتخصص العمال في أنشطة معينة، يرفع من إنتاجهم و يزيد مهاراتهم وابتكاراتهم، فتتحسن

---

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، 1991، ص 317.

[2] جون كينث جالبريث، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت، 2000، ص 77.

[3] محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سابق، ص 56.

مستويات الإنتاج كما و نوعا، و بالتالي زيادة تراكم رأس المال فزيادة الدخول و من ثم نمو السكان و مع زيادة اعتماد العمال على الآلات الأكثر تطورا يظهر زيادات جديدة في مستويات الإنتاج، و الأرباح...و هكذا.

و يعتقد آدم سميث أن النمو الاقتصادي في النهاية سوف يتوقف و بعدها يدخل الاقتصاد حالة من الركود، و في هذه الحالة سوف يكون النمو السكاني صفرا و يكون الاستثمار للإحلال فقط، أما الأجور الحقيقية فسوف تكون ثابتة و عند مستوى منخفض جدا[1].

و خلاصة القول أن آدم سميث يرى في النمو الاقتصادي عملية تراكمية ذاتية، يكون تقسيم العمل هو نقطة البدء فيها، و على الرغم من أن تحليله لم يرقي إلى مستوى متقدم نسبيا من الدقة و الموضوعية كما كانت عليه محاولات ريكاردو من بعده، إلا أنها كان لها الأثر الكبير على النظريات التي جاءت من بعده.

أما بالنسبة لدافيد ريكاردو فقد أهتم بالتوزيع أكثر من اهتمامه بالنمو، و هو يعتقد على غرار غيره من التقليديين أن العوامل التي تتحكم في توزيع الدخل القومي هي نفسها التي تحدد اتجاهات النمو الاقتصادي، فالأرباح هي المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي و انخفاضها يؤثر سلبا على عملية التكوين الرأسمالي و بالتالي على مستويات النمو.

يعتبر ريكاردو أن الزراعة هي أهم قطاعات الاقتصاد القومي و عاملا محددا للنمو الاقتصادي، و تنطلق فكرة النمو عنده من التفاوت القائم بين حجم السكان و حجم الموارد الطبيعية المتاحة، ففي البداية يتجاوز حجم الموارد عدد السكان، فتكون فرص الاستثمار متوفرة أمام الرأسماليين على الأخص في مجال الزراعة، فترتفع أرباحهم و يتزايد طلبهم على العمالة فترتفع الأجور و يرتفع عدد السكان، و بالتالي يشتد تنافس المتنافسين على استغلال ما يوجد من أراضي زراعية، فترتفع أسعار المواد الزراعية (غذائية أو أولية)، و بسبب تناقص غلة الحجم، و بافتراض احترام المنافسة الكاملة يعاد توزيع الدخل في غير صالح الرأسماليين، فتنخفض أرباحهم لحساب أجور العمال و ربح ملاك الأراضي، و تتراجع بذلك معدلات تراكم رأس المال، و يدخل النظام ككل في حالة من السكون لا يوقفها إلا التقدم التقني[2].

و كخلاصة فإن موضوع النمو الاقتصادي و آثاره كان بمثابة الرابطة الفكرية المستمرة الواصلة بين كل الاقتصاديين التقليديين و أن أول مسألة في دراستهم للنمو الاقتصادي هي تراكم رأس المال بمعدلات مرتفعة، و أن الأرباح هي مصدر التراكم و المحدد الأول و الأساسي لاستثمارات المشروع الخاص، و رغم اهتمامهم بالتقدم التكنولوجي إلا أنهم لم يعطوه الأهمية الكبيرة باعتباره المحرك الفاعل لعملية النمو، إنما كانت دعوتهم إلى اتساع الأسواق و امتصاص ما يزيد من الناتج القومي، و إلى تحسين المناخ الاقتصادي و

[1] مايكل ابد جمان، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988، ص 456.

[2] رمزي علي إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 327.

الاجتماعي الدافع إلى تحقيق النمو بما في ذلك سيادة حرية التجارة و المنافسة و اعتبار التدخل الحكومي و النمو السكاني إحدى المشاكل المسؤولة عن إفساد المناخ الملائم للنمو الاقتصادي.

2.1.التنمية عند شومبيتر[1]:

ظهرت أفكار شومبيتر عن التنمية الاقتصادية على دفعات متباعدة من مؤلفاته المتعددة، و هو يرى أن النمو طويل الأجل في ظل النظام الرأسمالي لا يمكن تفهمه إلا عندما ينظر إليه في صورة تقلبات اقتصادية، فهو لا يحدث بشكل تدريجي و منتظم و إنما في صورة قفزات متقطعة و قصيرة و تدفقات غير منتظمة، تصحبها فترات من الرواج و الكساد، حيث يحدث تطور اقتصادي مدفوع بظهور موجة من الابتكارات أو تجديدات المنظمين، و التي من شأنها إحداث زيادة في الاستثمار و ما يتبعه من زيادة المداخيل، فيحدث نمو اقتصادي ما ينفك أن يخمد مع اهتلاك الاختراعات و التجديدات التي تمت، ثم يعاود الاقتصاد ازدهار مرة أخرى بظهور ابتكار آخر جديد...وهكذا.

يعتبر شومبير أول من أولى الاهتمام بدور التنظيم، حيث اعتبره محرك و مفتاح التنمية، فقد أبرز شومبيتر أهمية دور المنظم و المخترع في إحداث تغيرات هامة في الإنتاج و زيادته بصفة سريعة و مجدية، كما أنه اهتم بالعوامل النفسية و الاجتماعية و التعليمية التي تسود البيئة التي يتواجد فيها المنظمون و مدى تأثيرها عليهم.

و تتلخص افتراضات نموذج شومبيتر في العناصر التالية:

1.دالة الإنتاج: $X=F(L.K.T.P)$

L: العمل K:رأس المال P : الموارد الطبيعية T : التقدم الفني و التنظيم

لقد أعطى للتنظيم و التقدم التقني و الإنتاجية دورا حيويا مع إعطاء التنظيم الأهمية الأكبر كأحد العوامل المؤثرة بشكل مطلق في النمو.

2.دالة الادخار: $S = S(W.R.r)$

S : المدخرات الاختيارية R : الأرباح W : الأجور r : أسعار الفائدة

تزيد المدخرات الاختيارية بزيادة دخول كل من العمال و أصحاب رأس المال، و أيضا بزيادة أسعار الفائدة.

3.دالة الاستثمار: $I = Ii + Ia$

I : الاستثمار الكلي Ii : الاستثمار المحفوز Ia : استثمار تلقائي

[1] رمزي علي إبراهيم سلامة،مرجع سابق، ص 355-367.

يتكون الاستثمار الكلي من استثمار تلقائي و استثمار محفوز.

4.الاستثمار المحفوز: $Ii = Ii(R.r.Q)$

Q : تراكم رأس المال

يتولد الاستثمار المحفوز نتيجة الزيادة في الإنتاج أو الدخل أو الأرباح، يرتبط بعلاقة طردية مع الربح و حجم رأس المال المتراكم و بعلاقة عكسية مع أسعار الفائدة.

5.الاستثمار التلقائي: $Ia = Ia(V.T)$

V : التجديد T : الابتكار و التقدم التقني

و يتولد نتيجة للابتكارات أو التجديد حيث أن هاتين الظاهرتين الباعث الأساسي على الاستثمار التلقائي.

7.6.الابتكار و التجديد دالة لعرض المنظمين: $T=T(E)$ $V=V(E)$

V : التجديد T : الابتكار. E : عرض المنظمين

تعتمد عملية التجديد على عرض المنظمين من خلال قيام المنظم باعتماد طرق جديدة في البحث عن الموارد أو إنتاج السلع...الخ.

8.عرض المنظمين دالة للأجور و الأرباح: $E=V(\acute{R}.X)$

$\acute{R}$: معدل الربح السائد X: البيئة الاجتماعية للمنظم

9.الناتج القومي الإجمالي دالة للفرق بين مضاعف(الاستثمار و الادخار): $O= \lambda(I-S)$

O : الناتج القومي λ:المضاعف

يبادر بعض المنظمون ذوي الجرأة المستعدين لتحمل مخاطر التجديد على الاقتراض من البنوك* ليقوموا بعملية التجديد، و سرعان ما يزداد عددهم فترتفع معدلات الاستثمار بأكثر من الادخار الاختياري مما يجعل الناتج القومي يزداد نقديا بمفعول المضاعف و العكس.

10.الأجور دالة لمستوى الاستثمار: $W=W(I)$

تتبع الأجور علاقة طردية مع الاستثمار بالزيادة و النقصان.

11.البيئة الاجتماعية دالة للأجور و الأرباح: $X=X(R/W)$

إن توزيع الدخل هو المعيار الذي يمكن من قياس حالة البيئة الاجتماعية، فأي ضعف يهدف لزيادة الأجور و تخفيض الأرباح سيكون لها تأثير في الجو الاجتماعي.

12.يتكون النتاج القومي من الأرباح و الأجور: $O=W+R$

* يفترض هنا شومبير أن التمويل يتم عن طريق التوسع النقدي و ليس عن طريق زيادة المدخرات الجارية.

** سيرورة النمو عند شومبير:

ينطلق شومبير في تحليله من أن الاقتصاد يتسم بالمنافسة الكاملة و انه في حالة توازن ساكن* و وجود بعض المنظمين الراغبين في التغيير، هؤلاء يعملون على إجراء تغيرات في مجرى هذا التدفق الساكن، فتحدث طفرة تلغي التوازن السابق، و تحقق توازنا جديدا، و هذا من خلال ما يقوم به المنظم من تجديد و ابتكار بأشكال مختلفة.

يحاول المنظم اغتنام الفرصة المربحة المتاحة و يعمل على تجسيدها، فيلجأ إلى الاقتراض المصرفي و بمجرد أن تتجسد فكرة التجديد حتى يلحق بهذا الركب منظمين آخرين، فيتسع النشاط الاقتصادي و تعم بذلك حالة من الرواج، و تزدهر الصناعات من استهلاكية إلى إنتاجية فتزداد الأرباح أكثر مما يعمل على تشجيع منظمين آخرين على انتهاج و تقليد المنظمين الأولين، و عندما يصبح استخدام التجديد سائد في كل المشروعات، تقل الأرباح المتحصلة منه، فتتعثر حركة التجديد، و ما يلبث يسود الكساد، و بهذا يتحول الرواج إلى كساد، و منه فليس هناك من حل لانطلاق عملية النمو من جديد إلا بظهور ابتكارات جديدة، و هكذا تتم عملية النمو حسب شومبير بفعل التجديد في شكل قفزات تتراوح بين فترات الرواج و الكساد.

3.1. مراحل روستو للنمو الاقتصادي[2]:

لقد قام البروفيسور والت وينمان روستو w.w.Restow أستاذ التاريخ الاقتصادي بجامعة كمبردج بمعادلة لتحديد درجة النمو الاقتصادي للدول المتخلفة، و لقد اعتمد تحليل روستو لمراحل النمو التاريخية على إدخال العوامل الاجتماعية و الثقافية و السياسية بالإضافة إلى البعد الاقتصادي في تفسيره لتطور المجتمعات.

تستند فكرة النمو الاقتصادي عند روستو على أساس أن الاقتصاد الوطني ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي، و يلح روستو على أن التنمية الاقتصادية التي ترجوها الدول النامية مسألة ممكنة طالما أنها استوعبت العوامل التي تنقلها من مرحلة إلى أخرى و متجاوزة كل الصعاب المصاحبة لكل مرحلة.

---

* أي دون زيادة سكانية و لا أي استثمار أصلي جديد، و إنما يقتصر فقط على عملية إحلال لا أكثر.

[2] أنظر كل من: -محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، مرجع سابق، ص 63-70.

-رمزي على إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 271-283.

-محمد عبد العزيز عجمية و محمد علي الليثي، مرجع سابق، ص 156-163.

و تتلخص هذه النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي عند الدول المختلفة، قال عنها في مقدمة كتابة مراحل النمو الاقتصادي، إنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث، و طبقا لروستو توجد خمس مراحل للنمو الاقتصادي هي:

مرحلة المجتمع التقليدي، و مرحلة التمهيد للانطلاق، و مرحلة الانطلاق ،و مرحلة النضج، و مرحلة الاستهلاك الكبير و سوف نتعرض فيما يلي لكل مرحلة فيها.

1.3.1. مرحلة المجتمع التقليدي:

و في هذه المرحلة تكون الدولة شديدة التخلف اقتصاديا، و يتسم اقتصاديا القومي بطابع الزراعة التقليدي، كما يستخدم أهلها وسائل بدائية للإنتاج و يكون نظام الأسرة أو القبيلة الموجه الأساسي للتنظيم الاجتماعي.

و من سمات هذه المرحلة تمسك المجتمع بالتقاليد، و تفشي الإقطاع، و انخفاض مستوى الإنتاجية بشكل عام، و صغر متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي، و جوهر هذه المرحلة في رأي روستو يتمثل في أنه يسودها حد أقصى منخفض جدا للإنتاج المتاح للفرد و هو الأمر الذي يرجع للطبيعة المتخلفة للتكنولوجيا السائدة، كما أنها تكون طويلة نسبيا و تتميز بالبطء الشديد.

2.3.1. مرحلة التمهيد للانطلاق:

و تشهد هذه المرحلة تغيرات مؤثرة في المجالات غير الاقتصادية بالإضافة إلى التغيرات الأساسية في المجالات الاقتصادية، ففي المجالات غير الاقتصادية ظهور طبقة ممتازة من المفكرين تخرج عن إطار التفكير التقليدي، و حدوث بعض التطورات الثورية في الكيان الاجتماعي و السياسي للمجتمع، كما يمثل بروز ظاهرة القومية قوة دافعة قوية في هذه المرحلة.

و في المجال الاقتصادي تشمل هذه المرحلة تغيرات أساسية منها زيادة معدل التكوين الرأسمالي عن معدل نمو السكان و استغلال فرص الابتكار القائمة بالإضافة إلى خلق ابتكارات جديدة، و تدريب العمال على الإنتاج المتخصص الكبير، و قيام بعض الصناعات الخفيفة إلى جانب الزراعة، و الاهتمام بإنشاء الطرق، و السكك الحديدية و الموانئ، كما يغلب عليها انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.

3.3.1. مرحلة الانطلاق:

و هي المرحلة الحاسمة في عملية النمو، و تتميز بأنها قصيرة نسبيا، حيث تتراوح مدتها بين عقدين او ثلاث عقود من الزمن، يتم خلالها تحول الاقتصاد القومي تحولا كبيرا يجعل عملية النمو الاقتصادي تتم بعد ذلك بطريقة تلقائية، خلال هذه المرحلة يتم التغلب على العوامل التي تسبب المقاومة الذاتية و تصبح عملية النمو مغروسة و راسخة الجذور في المجتمع بكافة متطلباتها و شروطها.

و هناك العديد من الشروط و المتطلبات التي يلزم حدوثها لبلوغ المجتمع مرحلة الانطلاق، و أهمها على الإطلاق ثلاث هي:

-ارتفاع مستوى الاستثمار من أقل من 5% إلى أكثر من 10% من صافي الناتج القومي.

-تطور صناعة أو قطاع معين ينمو بمعدلات مرتفعة.

-ظهور الإطار السياسي و الاجتماعي المرفقي الذي يدفع بالمتغيرات الجديدة نحو النمو الذاتي.

4.3.1. مرحلة النضوج:

و في هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، حيث تنتظم المعدلات المرتفعة للنمو و التراكم الرأسمالي، و تحل فيها قطاعات رائدة جديدة محل القديمة، و ينطبق التقدم التكنولوجي على كافة مجالات الإنتاج، و يتحول التركيز من الأغراض المادية في الإنتاج إلى الخدمات و الإشباعات الإنسانية، و تدوم هذه المرحلة أربعين عاما حسب روستوا.

و التغيرات التي تغلب على هذه المرحلة حسب روستوا يمكن تلخيصها في التالي:

* التحول السكاني من الريف إلى الحضر و تحول الريف ذاته إلى أكثر حضارة.

*ارتفاع نسبة الفنيين و العمال ذوي المهارات المرتفعة.

*انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات و الرأسماليين إلى فئة المديرين التنفيذيين.

*النظر إلى الدول على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي و الاقتصادي للمواطنين.

5.3.1. مرحلة الاستهلاك الكبير:

و في هذه المرحلة تبلغ الدولة شأنا كبيرا من التقدم الاقتصادي، حيث يتخطى فيها المجتمع مشكلة المأكل و الملبس و المسكن إلى حصوله على الحاجات الأساسية، ليتجه إلى إنتاج و استهلاك السيارات و السلع المعمرة و سلع الرفاهية بكميات كبيرة مع التركيز على عنصر الجودة المرتفعة و يتحول الاهتمام من الاستهلاك إلى الاستفادة بقضاء أوقات الفراغ بأسلوب يحقق مستوى أعلى من الرفاهية، كما أن من مظاهرها زيادة الإنتاج الفكري و الأدبي و الفني للمجتمع.

تلك هي مراحل النمو عند روستو، فكل مرحلة عبارة عن معيار و مقياس لدرجة التقدم الاقتصادي عند الدول المتخلفة، فالدول التي تضعها مظاهر حياتها الخاصة و العامة في أي من المرحلتين الأولى و الثانية تعتبر دولة متخلفة اقتصاديا، أما الدولة التي تضع مظاهرها في المرحلة الثالثة فتعتبر دولة في طريق النمو، أما الدولة التي تضع مظاهر حياتها في إحدى المرحلتين الرابعة و الخامسة فهي دولة متقدمة اقتصاديا مع اختلاف في مستوى التقدم في كل من المرحلتين.

4.1. نموذج هارود ودو مار:

ينطلق هذا النموذج من عدد من الافتراضات و التعاريف الأساسية[1]:

-عنصر العمل ينمو بمعدل ثابت يساوي معدل نمو السكان، يرمز إليه بالحرف N.

-وجود علاقة اقتصادية ثابتة و مباشرة بين الحجم الكلي لرصيد بلد ما من رأس المال العيني K ،و إجمالي الناتج القومي Y، حيث كل إضافة لرصيد المجتمع من رأس المال، تعطي ناتجا قوميا سنويا بنسبة $\Delta K/\Delta Y$ تسمى هذه النسبة بمعامل رأس المال و رمزها α، و تمثل مقلوب K.

-يتم ادخار نسبة معينة و ثابتة من الدخل الوطني و يرمز لها بالرمز S حيث $S=s.Y$.

-الاستثمار الوطني I يمثل مقدار الإضافة إلى رأس المال الوطني أي $I=\Delta K$.

نموذج دو مار:[2]

$$\Delta Y=\Delta I.1/\alpha.....1$$
$$\Delta I.1/\alpha=I.\delta.....2$$
$$\Delta I/I=\delta.\alpha.....3$$

فهم النموذج:

باعتبار أن الاستثمار يزداد بمعدل سنوي ΔI، و إن الزيادة السنوية للدخل المناسبة هي ΔY إذا يمكن كتابة. $\Delta Y=\Delta I.1/\alpha..... (1)$

حيث $1/\alpha$ تمثل المضاعف.

و بافتراض أن الاقتصاد في حالة توازن العمالة الكاملة بطريقة يتساوى فيها الدخل الوطني بطاقته الإنتاجية، و لكي يتم المحافظة على هذا الوضع، يجب أن يزيد كل من الدخل و الطاقة الإنتاجية بنفس القيمة، حيث أن الزيادة السنوية للطاقة الإنتاجية المتوقعة هي $I\delta$، و إن الزيادة السنوية للدخل الحقيقي هي $\Delta I.1/\alpha$.

إذا: $\Delta I.1/\alpha= I.\delta$ .....(2)

---

[1] محمد عجمية و إيمان ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2005، ص 101.

[2] G.abraham frois et autres," problématique de la croissance", economica 1977, P p 10-11.

و لتحديد معدل النمو السنوي لكل من الاستثمار و الدخل نضرب طرفي المعادلة(2) في المقدار α فتصبح:

$$\Delta I.1/\alpha.\alpha = I.\delta.\alpha$$
$$\Delta I = I.\delta.\alpha$$
$$\Delta I/I = \delta.\alpha \quad .....(3)$$

يعبر الطرف الأيسر من المعادلة (3) عن الزيادة السنوية للاستثمار ΔI مقسوما على الاستثمار نفسه، أو بمعنى آخر معدل النمو السنوي للاستثمار و للمحافظة على مستوى التشغيل الكامل يجب أن يزيد الاستثمار بمعدل سنوي هو: $\delta.\alpha$، أي يجب أن يزيد الدخل بمعدل $G = \delta.\alpha$ حيث δ تمثل الإنتاجية المتوسطة للاستثمار.

نموذج هارود: -

$$I = S \quad .....(1)$$
$$G = S/C \quad .....(2)$$
$$Gw = S/C_r \quad .....(3)$$

فهم النموذج[1]:

ينطلق هارود في نظريته من خلال معادلة تساوي الادخار و الاستثمار حيث تمثل S الادخار معبرا عنه كنسبة من الدخل S/Y.

$$I = S \longrightarrow \Delta K = s.Y \longrightarrow \Delta K/\Delta Y = s.Y/\Delta Y$$
$$C = s/G$$
$$G = \Delta Y/Y$$

تمثل G: معدل نمو الدخل الوطني بالنسبة لإجمالي الدخل في فترة زمنية: $G = \Delta Y/Y$.

تمثل C: المعامل الحدي لرأس المال $C = I/\Delta Y = \Delta K/\Delta Y$.

[1] أنظر: مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص 457-462.

-محمد عجمية و إيمان ناصف، مرجع سابق، ص 102-106.

-Abraham Frois et autres, opcit, P 27-29.

و للمحافظة على مستوى التوظيف الكامل لابد و أن تتعادل المدخرات المطلوبة مع الاستثمارات المطلوبة و يكتب توازن سوق السلع و الخدمات على الشكل.

استثمار مطلوب= ادخار مطلوب

$$S_t = s \cdot Y_t = I_t = C_r(\Delta Y_t)$$

$$\Delta Y_t / Y_t = s/C_r$$

$$G_w = s/C_r.$$

حيثG_w: هو معدل النمو المرغوب فيه.

إذا لابد و أن ينمو الدخل بمعدل ثابت G_w لضمان توازن سوق السلع و الخدمات.

و عموما:

توصل كل من هارود و دوما ر إلى أنه للمحافظة على مستوى التوظيف الكامل يجب أن تتساوى المدخرات و الاستثمارات المرغوبة: $S_p = I_p$

فإذا كان S_p الادخار المرغوب فإن: $S_p = s.y$

و كان I_p الاستثمار المرغوب فيه فإنه يمكن الحصول عليه من خلال معامل رأس المال مضروبا في التغير في الدخل:

$$I = \alpha . \Delta Y$$

$$s.y = \alpha . \Delta Y$$

إذا:

$$\Delta Y/Y = s/\alpha$$

أي أن: **معدل نمو الدخل القومي= معامل الادخار/معامل رأس المال العيني.**

فللمحافظة على معدل النمو السنوي لابد أن ينمو الدخل بنسبة مئوية s/α التي أشار لها هارود بالرمز G_w،و دو مار بالرمز ($\delta . \alpha$).

من خلال هذه المعادلة المبسطة يشترك في تحديد معدل النمو الاقتصادي كل من معامل الادخار القومي و معامل رأس المال العيني، حيث يرتبط معدل نمو الناتج الوطني طرديا و مباشرة مع نسبة الادخار إلى الدخل، و عكسيا مع معامل رأس المال إلى الناتج؛

أي انه عند مستوى معين لمعامل رأس المال يرتفع معدل نمو الناتج الوطني كلما ارتفعت نسبة المدخرات المستثمرة و العكس، كما انه عند نسبة معينة من الادخار الوطني يزيد معدل نمو الناتج الوطني بانخفاض معامل رأس المال(أي بارتفاع إنتاجية الاستثمار)، مما يؤكد على أن نموذج هارود و دومار يتحدد خلاله معدل نمو الناتج الوطني بمعدل الاستثمار الجديد و إنتاجيته.

و لو طرحنا معدل نمو السكان(n) من معدل الناتج الوطني يمكن الحصول على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني الحقيقي و رمزه $\Delta Y/Y$

و يصبح النموذج على النحو التالي:

$$\Delta Y/Y = (S/\alpha)-n$$

مثال افتراضي: إذا كانت لديك البيانات التالية عن اقتصاد ما في سنة معينة.

$Y = 1000$
$S = 200$
$K = 1/4$
$N = 2$

***المطلوب:**

-1- أحسب معدل نمو الدخل القومي الحقيقي للدولة خلال هذا العام.

-2- أحسب معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي.

الحل:

-1-معدل نمو الدخل القومي=**معامل الادخار/معامل رأس المال العيني.**

$\Delta Y/Y = S/\alpha$

$S = S/Y = 200/1000 \Longrightarrow S = 20\ \%.$

$\Delta Y/Y = 0,2/4 \Longrightarrow \Delta Y/Y = 0,05 = 5\%$

-2

$\Delta Y/Y = (S/\alpha) - n = 0,05 - 0,02 = 0,03 = 3\%.$

بمعنى أن معدل نمو متوسط دخل الفرد هو 3% سنويا.

5.1. نموذج سولـــو:

أن نموذج سولو مبني على الافتراضات التالية[1]:

-ف1-تنتج الدول و تستهلك سلعة واحدة متجانسة Y، باستعمال عاملي الإنتاجK(رأس المال) وL (العمل) قابلين للإحلال $Y = F(K.L)$

- ف2- يتم الإنتاج في سوق منافسة مثلى و في اقتصاد مغلق.

- ف3- دالة الإنتاج ذات غلة حجم ثابتة أي: $F(\lambda K.\lambda L) = \lambda F(K.L)$

مع إنتاجيات حدية موجبة و متناقصة: $dF/dK > 0 , dF/dL > 0$

$$d^2F/dK^2 < 0 , d^2F/dL^2 < 0$$

- ف4- دالة الادخار ممثلة في شكل دالة كينزية كما يلي:

$$C = c.y \longrightarrow S = (1- C)y = s.y$$

-ف5-عنصر العمل ثابت يساوي معدل نمو السكان، يرمز له بالحرفn.

حيث : $d\log(L)/dt = (dL/dt)/L = L^{\bullet}/L = n$

عرض النموذج:

$$Y=F(K.L)=K^{\alpha}.L^{1-\alpha} \quad \text{.....(1)}$$

$$Y=f(K)=K^{\alpha} \quad \text{.....(2)}$$

$$K^{\bullet}=s.Y-dK \quad \text{.....(3)}$$

$$K^{\bullet}=s.f(K)-(d+n)K \quad \text{.....(4)}$$

$$K^{*}=\left[\frac{s}{(n+d)}\right]^{\frac{1}{1-\alpha}} \quad \text{.....(5)}$$

$$Y^{*}=\left[\frac{s}{(n+d)}\right]^{\frac{\alpha}{1-\alpha}} \quad \text{.....(6)}$$

[1] أنظر: مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص 463-469.

-Www. Ac-bordeaux.fr

- www.arab-api.org

-D-serra. "Monnaie Inflation et croissance", Economica, 1980.

فهم النموذج[1]:

بنى سولو نموذجه هذا على معادلتين أساسيتين:

***أولا: دالة الإنتاج** $y=F(K.L)$

لتبسيط النموذج نفترض أن دالة الإنتاج تأخذ شكل دالة كوب دوغلاس.

$$Y = K^{\alpha} L^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1) \qquad 1>\alpha>0$$

و بافتراض أن غلة الحجم ثابتة يمكن إعادة كتابة هذه الدالة بدلالة عامل إنتاج وحيد أي:

$$Y=\frac{Y}{L}=\left(\frac{K}{L}\right)^{\alpha}.\left(\frac{L}{L}\right)^{1-\alpha}$$

$$Y = K^{\alpha}.1 \Rightarrow Y = K^{\alpha}$$

$$Y=f(K) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

شكل 2-1-: دالة الإنتاج للفرد.

يبين هذا الشكل تناقص مردود رأس المال للعامل الواحد حيث كل وحده إضافيه مستخدمه من رأس المال للعامل تضيف كمية إنتاج للفرد أقل من السابقة.

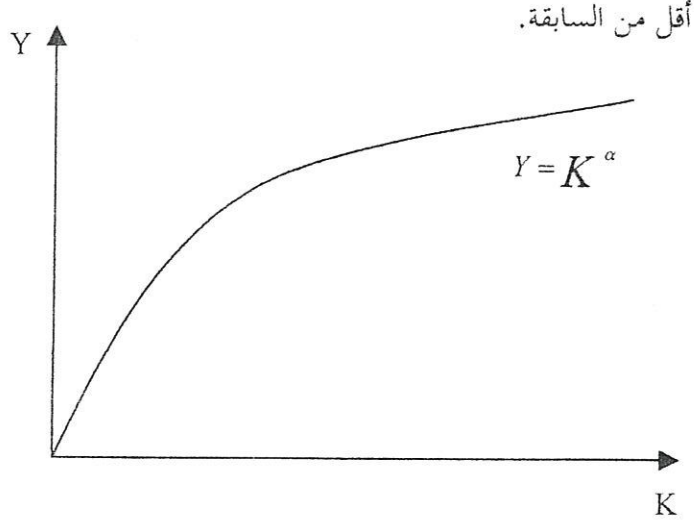

Source : beagle .u. bourdeaux.fr

[1] Beagle.u.bordeaux.fr

ثانيا: معادلة تراكم رأس المال $K^{\bullet}= sy- dk$

لدينا إجمالي الاستثمار: $I=\frac{dK}{dt}+dK$

حيث $\frac{dK}{dt}$ تمثل الإضافة إلى رصيد رأس المال أو صافي الاستثمار، بمعنى مشتقة K بالنسبة للزمن* :

$$K=\frac{dK}{dt}=K_t-K_{(t-1)}$$

dk: تمثل مخصصات اهتلاك رأس المال أثناء عملية الإنتاج، و هو اهتلاك خطي بمعدل ثابت يرمز له بالحرف d

باعتبار أن الأعوان يدخرون نسبة ثابتة من دخولهم y حيث: $S = s.y$

وبما أن الاقتصاد مغلق فإن الادخار يجب أن يساوي الاستثمار (التوازن في سوق السلع)

$I = S$

$$\frac{dK}{dt}+dK=s.y$$

$$\frac{dK}{dt} = K^{\bullet} = sy - dK \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

و من ناحية أخرى لدينا:

$$K = \frac{K}{L} \Rightarrow \log(K) = \log(K) - \log(L)$$

$$\frac{d\log(K)}{dt} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{K}}{K} = \frac{\dot{L}}{L}$$

* في دراسة النمو، تحسب المشتقات غالبا بالنسبة للزمن، حيث في هذه الحالة يكون k دالة للزمن تماما كما هي y دالة ل k من أجل حساب مدى تغير رصيد المال مع الزمن لابد أن نحسب مشتقة dk/dt فإذا ازداد رصيد رأس المال مع الزمن يكون dk/dt و يتم التعبير عن المشتقة بالنسبة للزمن كتابيا بوضع نقطة فوق المتغيرة و تكتب $dk/dt=\dot{k}$

$$\Rightarrow \quad K^{\bullet}=\left(\frac{\dot{K}}{K}-\frac{\dot{L}}{L}\right)\bullet K \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(3a)$$

مع $K^{\bullet}=sY\ -dk$

و $\frac{d\log(L)}{dt}=\frac{dL/dt}{L}=\frac{\dot{L}}{L}=n$

بالتعويض في (3a) نجد :

$$K^{\bullet}=\left(\frac{s.\dot{y}-dk}{k}-n\right)\cdot K$$

$$\dot{K}=\left(\frac{sy}{K}-d-n\right)\cdot K$$

مع الملاحظة أنه يمكن التعبير عن $\frac{Y}{K}$ بدلالة الفرد على أنها $\frac{y}{k}$ و بتعويضها في المعادلة أعلاه نجد:

$$\overset{*}{K}=\left[s.\frac{y}{k}-(d+n)\right]\cdot k$$

$$\overset{*}{K}=s.y-(d+n).k$$

و مع $Y=f(K)$ و بالتالي تحصل على المعادلة الأساسية لنموذج النمو الكلاسيكي كما يلي:

$$\dot{K}=s.f(k)-(d+n).k \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

تعني هذه المعادلة أن نسبة رأس المال للفرد تتغير مع الزمن نتيجة لثلاثة عوامل:

-الاستثمار للفرد s.f (k) حيث تؤدي الزيادة فيه إلى ارتفاع نسبة رأس المال للفرد.

-معدل اهتلاك رأس المال للفرد dk حيث تؤدي الزيادة فيه إلى انخفاض رأس المال للفرد.

-معدل انخفاض رأس المال للفرد بفعل الضغط السكاني nk، حيث تؤدي الزيادة في هذا المعدل انخفاض نسبة رأس المال للفرد.

في العادة يرتكز تحليل النمو الاقتصادي على المدى البعيد عندما ينجح الاقتصاد في تحقيق حالة من الاستقرار حيث تنمو فيها أهم العوامل بمعدل ثابت.

من المعادلة (4)يمكن ملاحظة خاصية هذه الحالة المستقرة للاقتصاد عندما يكون التغير في نسبة رأس المال للعامل مساويا للصفر.

شكل -2-2-مخطط سولو:

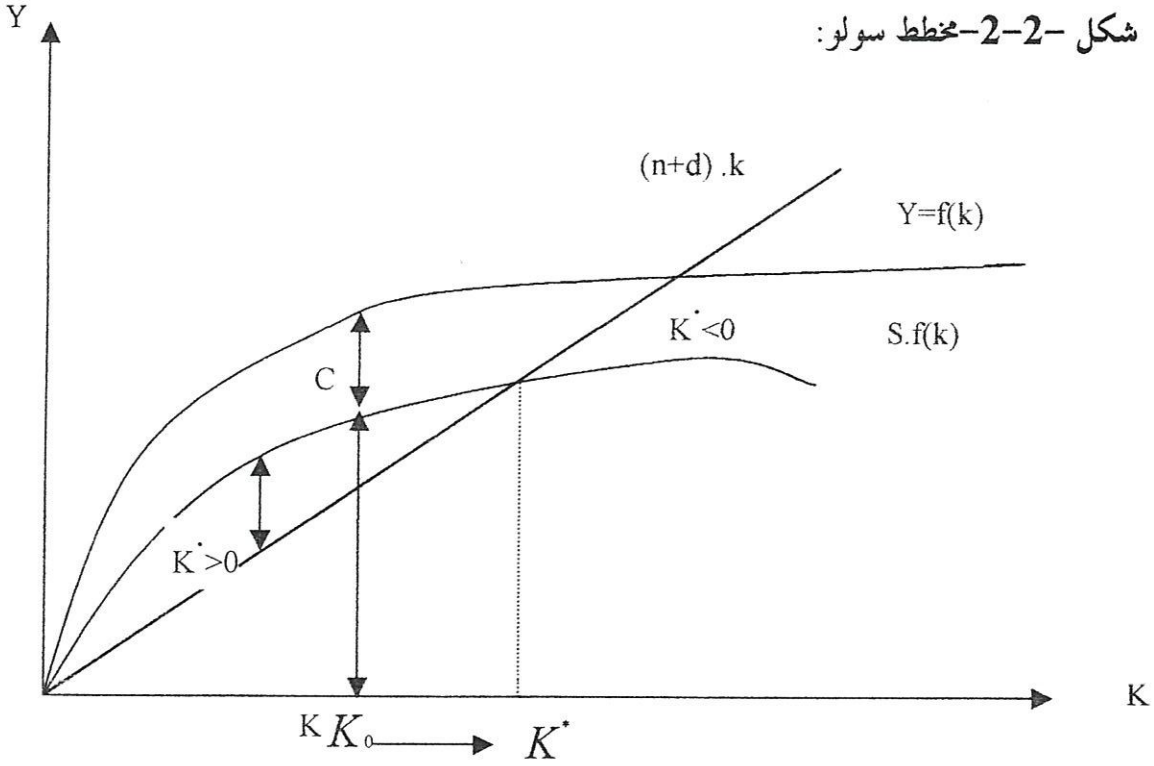

Source: beagle.u.bordeaux.fr

يلاحظ أن معدل تغيير k يتحدد بالفرق بين المنحنيين s.f (k) و (n+d).k اللذان يتقاطعان عند:

$$\frac{\dot{K}}{K}=0 \qquad \dot{k}=0 \qquad K=\dot{k}^{*}$$

و هي تمثل الحالة المستقرة حيث يظل دخل الفرد ثابت، لكن خارج الحالة المستقرة لدينا:

-إذا كان البلد يتمتع بمستوى من نسبة رأس المال للعامل أقل من مستوى الحالة المستقرة فإن الاقتصاد سوف ينمو، حيث كلما كان البلد بعيدا عن الحالة المستقرة إلى اليسار كلما كان معدل نموه أكبر أي:

و العكس صحيح

$$K_0<\dot{K}^{*} \longleftrightarrow \dot{K}>0$$

$$K_0>\dot{K}^{*} \longleftrightarrow \dot{K}<0$$

وتسمى الوضعية الأولى حسب سولو:" تكثيف رأس المال في الاقتصاد"، حيث يزيد نسبة رأس المال العامل في الاقتصاد.

و تسمى الوضعية الثانية حسب سولو دائما:" توسيع رأس المال في الاقتصاد"، نظرا لانخفاض رأس المال العامل.

و في المدى الطويل عند مستوى الحالة المستقرة $\dot{K}=0$ ، يمكن الحصول على قيمة رأس المال العامل عند الحالة المستقرة كما يلي:

لدينا: $Y = f(k) = k^{\alpha}$ نعوضها في (4) نجد:

$$\dot{k}=sk^{\alpha}-(n+d)\cdot k$$

و مع $\dot{K}=0$ إذا:

$$\dot{k}=sk^{\alpha}-(n+d).k=0$$

$$sk^{\alpha}=(n+d).k\Rightarrow\frac{s}{n+d}=\frac{k}{k^{\alpha}}$$

$$k^{1-\alpha}=\frac{S}{n+d}\Rightarrow K^{*}=\left(\frac{S}{n+d}\right)^{1/1-\alpha} \quad .....(5)$$

بتعويض(5) في دالة الإنتاج $Y = K^{\alpha}$ فتحصل على دخل الفرد في المدى الزمني الطويل كما يلي:

$$Y^{*}=\left(\frac{S}{n+d}\right)^{\alpha/1-\alpha} \quad .....(6)$$

تجيب هذه المعادلة على السؤال حول: لماذا بعض الدول غنية و بعضها فقيرة؟

فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها، كلما كانت معدلات الادخار (الاستثمار) مرتفعة كلما كان البلد غنيا نسبيا، و مع بقاء العوامل الأخرى على حالها كلما كان معدل نمو السكان مرتفعا كلما كان البلد فقيرا.

2- استراتيجيات التنمية الاقتصادية:

1.2. إستراتيجية النمو المتوازن:

تنسب إستراتيجية النمو المتوازن إلى الاقتصادي راجنر نيركسه ، والتي صاغها معتمدا ومتبنيا للأفكار الرئيسية التي عرضها " روزنشتين رودان" في إستراتيجية الدفعة القوية ، والتي تدعو الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج استثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الاستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الاقتصادية في إقامتها ، في حين أن كلا منهما على انفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى[1].

لقد ركز تحليل نيركسه على الحلقة المفرغة التي يخلقها ضيق حجم السوق أمام الاستثمار الصناعي، مؤكدا على أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتم إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة[2]. وذلك لأن تركيز الاستثمار في مشروع واحد أو صناعة واحدة سيخلق مشكلة تصريف المنتجات وذلك في ظل ضيق نطاق السوق في تلك الدول.

وتدعوا إستراتيجية النمو المتوازن إلى التركيز على إنتاج السلع الاستهلاكية اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى ، وذلك نابع من قناعة نيركسه من أن الإطار الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية لم يعد في صالح البلدان المتخلفة ، وأن التجارة الخارجية لم تعد قادرة على أن تمارس دورا ايجابيا في تنمية الدول المصدرة للمواد الزراعية والخام ،وذلك راجع إلى عدم قدرة السلع المنتجة في البلاد المتخلفة على منافسة نظائرها من منتجات الصناعات المتقدمة[3].

كما يدعو نيركسه إلى أن تكون الصناعات التي يتضمنها البرنامج الاستثماري صناعات استهلاكية وليست صناعات ثقيلة ، وذلك لكون الصناعات الثقيلة لا تتناسب مع إمكانيات وظروف البلدان المتخلفة وخصوصا في مراحل التنمية الأولى، ومنه فعليها أن تكتفي خلال هذه المراحل باستيراد احتياجاتها من منتجات الصناعات الثقيلة من الدول المتقدمة اقتصاديا[4].

كما أكد نيركسه على ضرورة تحقيق قدر من التوازن بين القطاع الصناعي والقطاع الزراعي وذلك حتى لا يشكل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام القطاع الصناعي ، وذلك من منطلق أن التصنيع موجه لإشباع

---

[1] – عبد النعيم محمد مبارك،مرجع سابق ، ص 581.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف ، مرجع سابق ، ص 111.

[3] – رمزي على إبراهيم سلامة ، مرجع سابق ، ص 260.

[4] – عبد النعيم محمد مبارك ، مرجع سابق ، ص 583.

حاجات السوق الداخلي ،فلا بد من أن تنمو الزراعة مع نمو الصناعة ، وهذا لا يعني بالضرورة أن يكون ذلك النمو بنفس المعدل[1].

وفيما يتعلق بتوفير الموارد التمويلية اللازمة لتنفيذ البرنامج الاستثماري الضخم في إستراتيجية النمو المتوازن يدعو نيركسه إلى الاعتماد على الموارد المحلية في المقام الأول والتي ينبغي أن توفرها موارد القطاع الزراعي ، ويعتقد أنه بالإمكان تعبئة المدخرات النسبية المتمثلة في البطالة المقنعة في هذا القطاع ، وذلك عن طريق توجيه فائض العمالة وتوظيفها في بناء الاستثمار الاجتماعي[2].

بعد استعراضنا لإستراتيجية النمو المتوازن ، يجب أن نشير إلى أن هذه الإستراتيجية قد تعرضت إلى الكثير من أوجه النقد ، وكان على رأس منتقديها هيرشمان ، والذي يرى أن العيب الأساسي في فكرة النمو المتوازن هو عدم واقعيتها بسبب الصعوبة البالغة في إمكانية تنفيذها حيث أن ما تتطلبه من موارد اقتصادية يفوق بكثير ما قد يكون متوفرا منها لدى أي دولة متخلفة ، علاوة على أن هذه الإستراتيجية تؤدي إلى خلق اقتصادي صناعي متقدم على رأس اقتصاد قومي متخلف وراكد ، ولا يرتبط كلاهما بالآخر إلا بأوهن الصلات [3].ولذا يقترح هيرشمان إستراتيجية أخرى يعتبرها هي طوق النجاة الذي سوف يخرج الدول المتخلفة من دائرة الركود الاقتصادي الذي تعاني منه، هذه الإستراتيجية هي ما تسمى " إستراتيجية النمو غير المتوازن "والتي سوف نتناولها في النقطة الموالية.

2.2. إستراتيجية النمو غير المتوازن:

تنسب إستراتيجية النمو غير المتوازن إلى الاقتصادي هير شمان ، والذي دعا إليها من منطلق قناعته بكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه الدول، وأنه إذا ما أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقة باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه الدول يجب أن تبقى على الضغوط وعدم التناسب باختلال التوازن[4].

ويشير هير شمان إلى أن هذا الاختلال يتحقق من خلال اختيار بعض الصناعات أو الأنشطة الاقتصادية الأخرى والتي تتميز عن غيرها بقدرتها على حث الاستثمار في الصناعات والقطاعات الأخرى لتوجيه الدفعة القوية لها ، فتقوم هذه الصناعات بقيادة عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي بأكمله ، أي إحداث إخلال مقصود في توازن الاقتصاد القومي وفقا لإستراتيجية معلومة وهادفة[5].

---

[1] – عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سابق ،ص 583.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف ، مرجع سابق ، ص 111.

[3] – رمزي على إبراهيم سلامة ، مرجع سابق ، ص 262.

[4] – محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف، مرجع سابق، ص 114.

[5] – رمزي على إبراهيم سلامة، مرجع سابق، ص 265.

أي أن التنمية ستتحقق من خلال ما تحدثه الاستثمارات الموجهة للقطاعات أو الصناعات القائدة من ضغوط على الدولة والقطاع الخاص للاستجابة إلى ما يمكن أن يظهر من اختناقات في القطاعات أو الصناعات الأخرى ، وذلك لكون التنمية عملية ديناميكية تنقل الاقتصاد بصفة مستمرة من حالة لا توازن إلى حالة توازن أخرى ولكن عند مستوى أعلى من الإنتاج والدخل ، فكل حالة لاتوازن تخلق قوي وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللاتوازن السابقة وتخلق حالة توازن لاحقة .... وهكذا[1].

وتتمثل المشكلة الرئيسية في تنفيذ البرنامج الاستثماري في إطار إستراتيجية النمو غير المتوازن في تحديد أولوية الاستثمار في الأنشطة الرائدة من صناعات أو مشروعات ، وهنا يوضح هيرشمان بأن المعيار هو قدرة النشاط المنتقى على جذب أو الحض على الاستثمار في المجالات الأخرى التي تتكامل معه وهنا تكون المفاضلة بين كل من[2]:

- الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي ، والاستثمار في قطاع النشاط الإنتاجي .
- الاستثمار في مختلف الأنشطة التي تقوم بالإنتاج مباشرة ، وذلك على أساس ما لكل مشروع من فاعلية في حفز الاستثمار في غيره من المشروعات الأخرى.

من الناحية الأولى يرى هيرشمان بضرورة وجود حد أدنى من رأس المال الاجتماعي وذلك حتى يكون انطلاق التنمية ممكنا ، إلا أنه يعطي الأولوية للاستثمارات التي تقوم بالإنتاج مباشرة بعد توافر هذا الحد الأدنى ، وهذا على أساس انه لا يمكن الجمع في الاستثمار في كلا المجالين معا ، فعلى حين أن قيام التنمية على أساس إحداث فائض في رأس المال الاجتماعي تدفع المنظمين على الاستثمار في المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة، فان قيام التنمية على أساس عجز في خدمات رأس المال الاجتماعي ، سوف يتولد عنها ضغط اجتماعي علي السلطات العامة يهدف إلي زيادة القدرة الإنتاجية لرأس المال الاجتماعي، لأن استمرار العجز فيه يؤدي إلى عرقلة نمو المشروعات التي تقوم مباشرة بالإنتاج ، وسوف ينتج عن ذلك ضرورة التوسع في خدمات رأس المال الاجتماعي ، ويجمع الاقتصاد القومي مع مرور الوقت بين نوعى الاستثمار المتكاملين.

أما من الناحية الثانية التي يفاصل فيها هير شمان بين مختلف المشروعات التي تقوم بالإنتاج مباشرة فيقرر أن أفضل المشروعات هي تلك التي تعتبر أكثر من غيرها فاعلية في خلق اختلالات التوازن داخل الاقتصاد ، وهنا يكون معيار الاختيار بين المشروعات الواجب البدء بها هو مدى توفر لها من جملة آثار الترابط الأمامي والترابط الخلفي ، ويقصد بالترابط الخلفي ما يترتب على قيام صناعة ما من حفز الاستثمار في الصناعات التي

[1] – عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سابق، ص 584.

[2] – نفس المرجع ، ص 586.

تزود هذه الصناعة بمستخدماتها ، أما الترابط الأمامي فيقصد به ما يترتب على قيام صناعة ما من حفر الاستثمار في الصناعات التي تستخدم منتجات هذه الصناعة كمستخدمات لها [1].

ويشير هيرشمان إلى أن الوضع الأمثل يتحقق عند القيام باستثمارات تحقق أقصى قدر يمكن من الترابط الأمامي والخلفي، أي أن المقارنة بين مختلف الاستثمارات تكون على أساس إجمالي ما ينتج عنها من آثار الترابط الأمامي والخلفي،أما إذا تعذر تحقيق الوضع الأمثل ،فمن المفضل عند هيرشمان القيام بالاستثمارات التي يترتب على وجودها ترابط خلفي لأنها تكون أكثر قدرة على تحريك عملية التنمية[2].

وعلى الرغم من ما تقدم إلا أن إستراتيجية النمو غير المتوازن قد تعرضت إلى عدة انتقادات كان أهمها يتمثل في افتراض أن هذه الإستراتيجية تجري بصفة أساسية عن طريق المبادأة الفردية ، ويتضح هذا من كونها تتخذ من اختلال التوازن محركا للنمو عن طريق ما يترتب على الاختلال في التوازن من دفع المنظمين الأفراد على اتخاذ قرارات الاستثمار [3].

وعندما تريد الدولة أن تختار بين إحدى الاستراتيجيات ، يجب أن تكون تلك الاستراتيجيات تتلاءم والظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة في الدول ، مع العلم أن هذه الظروف تختلف من دولة إلى أخرى بل من مرحلة لأخرى من مراحل النمو الاقتصادي للدولة الواحدة ، وبعد الاختيار يجب على الدولة أن تسعى إلى توفير التمويل اللازم إذا ما أرادت للإستراتيجية أن تدخل حيز التنفيذ ،فما هي المصادر التي يمكن للدولة من خلالها أن توفر التمويل اللازم للتنمية ؟ وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث الموالي .

---

[1] – عبد النعيم محمد مبارك ، مرجع سابق ، ص 587.

[2] – نفس المرجع ، ص 588.

[3] – محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف ، مرجع سابق ، ص 116.

III – تمويل التنمية الاقتصادية:

يعتبر افتقار الدول النامية للموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال أهم عقبة تعوق طريقها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية،ويرجع ذلك إلى أن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار والذي يتحدد أساسا بسعة السوق ، وأن عرض رأس المال تحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار وبما أن الدخول منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة[1].

وتمويل التنمية الاقتصادية هو في الأساس، بحث مصادر الادخار، وبحث الوسائل الكفيلة بتعبئة هذه المدخرات لأغراض التنمية[2]. لذلك فإن تمويل التنمية بالموارد المحلية غالبا ما يكون غير كاف لتغطية نفقات التنمية، مما يدفع لاستكمال الموارد المحلية المحدودة الاستعانة بموارد أجنبية.

ومنه مجموع عرض المدخرات لدولة ما (S) هو مجموع الادخار المحلي (S_d) والادخار الأجنبي (S_f) ويمكن تجزئة المدخرات المحلية إلى عنصرين : ادخار الحكومة أو القطاع العام (S_g) والإدخال الخاص المحلي (S_p) ويتكون الادخار الحكومي من مدخرات الميزانية (S_{gb}) الذي يظهر كنتيجة لزيادة إيرادات الحكومة عن نفقاتها ، بالإضافة إلى مدخرات المنشآت الحكومية (S_{ge}) ،أما مصادر الادخار الخاص منها اثنان : ادخار المنشآت (S_{pc}) ومدخرات القطاع العائلي (S_{ph}) وفيما يتعلق بالمدخرات الأجنبية فلها مصدرين أساسيين: الادخار الرسمي أو المعونات الأجنبية (S_{fo}) والادخار الأجنبي الخاص (S_{fp}) والذي يتضمن الاستثمار الأجنبي والائتمان التجاري الأجنبي .

وللتلخيص يمكن مجموع المدخرات المتوفرة لدى دولة ما على أنها[3]:

$$S= S_d+ S_f = (S_g+S_p)+(S_{fo}+ S_{fp})$$

ويمكن تجزئة المدخرات أيضا لأكثر تفصيلا إلى:

$$S= S_g+S_f= [(S_{gb} +S_{ge})+ (S_{pc}+S_{ph})] +(S_{fo}+S_{fp}).$$

وتختلف الدول النامية كثيرا في مدى اعتمادها على مصادر الادخار المتنوعة، وهنا فإنه لدراسة تمويل التنمية الاقتصادية يجب الإلمام بنوعين من المصادر: المصادر المحلية والمصادر الخارجية.

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسري أحمد ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية 1999 ، ص 177.

[2] – إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات ، مرجع سابق ، ص 280.

[3] – مالكوم جيلز وآخرون ، مرجع سابق ، ص 446.

1.المصادر المحلية للتمويل :

تستمد الموارد المحلية اللازمة للتنمية في أي مجتمع مما يتولد من مدخرات محلية في مختلف قطاعات الاقتصاد ،حيث يمكن لهذه المدخرات أن تتحقق اختياريا ،من طرف الأفراد والمؤسسات ، أو إجباريا بواسطة الدولة من خلال الضرائب ، والمدخرات الجماعية والقروض الإجبارية[1].وتتولد مصادر التمويل المحلية عادة عبر ثلاث قطاعات: القطاع العائلي، القطاع الحكومي، وقطاع الأعمال.

1.1المدخرات الاختيارية:

يقصد بالمدخرات الاختيارية هي تلك المدخرات التي يقبل عليها الأفراد والمشروعات طواعية وبملىء أرادتهم وتتمثل في مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال.

1.1.1. مدخرات القطاع العائلي:

وتتمثل هذه المدخرات في الفرق بين جملة دخول الأفراد الممكن التصرف فيها والإنفاق الخاص على الاستهلاك[2]. والتي يمكن التعبير عنها بالمعادلة التعريفية التالية:

مدخرات القطاع العائلي= الدخل المتاح* – الاستهلاك الخاص .

أي ما معناه أن الادخار العائلي يتحدد بنسبة ما يخصص من الدخل المتاح للاستهلاك الخاص، حيث تخضع هذه النسب إلى مجموعة من عوامل من بينها: حجم الدخل وطريقة توزيعه ، والتوقعات الخاصة بارتفاع أو انخفاض الأسعار ، الانتماء إلى الريف أو المدينة ، والعوامل السياسية والاجتماعية ، وهذا علاوة على ما تمارسه العوامل السياسية من تأثير في هذا المجال ، وتتوقف مدخرات القطاع العائلي في أي لحظة زمنية على التفاعل المشترك لبعض أو كل هذه العوامل مما قد يؤدي ليس فقط إلى زيادة وتقليل رغبة المجتمع في الادخار وإنما أيضا التأثير في القدرة عليه [4].

وتتخذ مدخرات القطاع العائلي عدة صور منها [5]:

---

[1] – عبد النعيم مبارك، مرجع سابق،ص589.

[2] – نفس المرجع.

*– يقصد بالدخول المتاحة : الدخول المكتسبة التي يمكن التصرف فيها ، وهي موزعة بشكل ، أجور ، إيجارات ، فوائد وأرباح بعد خصم الضرائب المباشرة وباقي الاقتطاعات.

[4] – صبحي تادريس قريصة ومحمود يونس ، مقدمة في الاقتصاد ، دار النهضة العربية ، بيروت ، 1984،ص 462.

[5] – محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف ،مرجع سابق،ص 159 .

– **الاستثمار المباشر**: في اقتناء الأراضي والمزارع والمتاجر والمساكن....، الخ، والتي يكون انتشارها أكثر في البيئات الريفية، حيث يتميز هذا النوع من الادخار بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر فالمدخر هو نفسه المستثمر.

– **المدخرات التعاقدية**: كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشئها الهيئات والمؤسسات ، وتتميز هذه الأوعية في طبيعتها الإلزامية واتصافها بقدر من الثبات والاستقرار .

– **الأصول السائلة**:مثل الأرصدة النقدية سواء كانت في صورة نقود أو آخذة شكل الودائع في صناديق التوفير أو حلى ومجوهرات أو أوراق مالية كالأسهم والسندات وشهادات الاستثمار .

1.1.1.1.العوامل المحددة لمدخرات القطاع العائلي :

هناك عدة عوامل لها أثر كبير على حجم مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية والتي تتسم بالانخفاض الشديد، أهمها:

– **حجم الدخل** : يندرج معظم سكان الدول النامية ضمن أصحاب الدخول المنخفضة ، بحيث تتجه معظم تلك الدخول إلى أوجه الإنفاق على مستلزمات الحياة الضرورية من مأكل ومشرب وملبس ومسكن ، وعادة ما يكون الميل المتوسط للاستهلاك مرتفعا بحيث لا يسمح بفائض للادخار، وذلك نابع من وجود فجوة بين التغيير في الدخل ومستوى الاستهلاك، حيث تكون هذه الفجوة اكبر عندما يكون التغيير في الدخل في الاتجاه الأدنى عنها عندما يكون التغيير في الاتجاه الأعلى . فعندما يزيد دخل الأسرة فإنه من المتوقع أن يزيد الادخار ، وعلى العكس عندما ينخفض دخل الأسرة فإن الإنفاق على الاستهلاك يميل إلى الثبات لفترة من الوقت وربما ينخفض بمعدلات ضئيلة مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض الادخار [1].

– **سوء توزيع الدخل** : تتميز الدول النامية بسوء توزيع الدخول فيها ، حيث تستحوذ الطبقات الإقطاعية على الجزء الأكبر منها ، وتتمثل مدخرات هذه الطبقات في اكتناز الذهب والعملات الأجنبية ، وشراء الأراضي وتشييد المباني الفاخرة ، وذلك يعني سوء توجيه هذه المدخرات .

– **أثر المحاكاة**: أي محاكاة الأفراد في الدول النامية لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة ويتجسد أثرها عن طريق وسائل الإعلان سواء المرئية أو المسموعة مما يؤدي إلى إغراء الأفراد باقتناء السلع المستحدثة.

– **عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات**: يساهم ويساعد وجود مؤسسات مالية مناسبة على تشجيع العادات الادخارية للأفراد والمؤسسات ، حيث أن وجودها يشكل أداة فعالة في تعبئة المدخرات ، حيث أن الطريق إلى تحقيق رأسمالي مناسب يكمن في وجود مجموعة من المؤسسات المالية تتلاءم مع ظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.

[1] – محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسرى أحمد ، مرجع سابق ، ص 189.

– **عدم استقرار القوة الشرائية للنقود:** حيث أن مدخرات الأفراد تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات والتي قد تعود إلى التضخم ودرجته ، وفي ظل عدم توفر عنصر الاطمئنان من هذه الناحية يقبل الأفراد على زيادة استهلاكهم ويكون ذلك بالطبع على حساب المدخرات[1].

نلاحظ مما تقدم أن مدخرات القطاع العائلي في الدول النامية تتصف بالضآلة ومنه على هذه الدول العمل على النهوض بمدخراتها عن طريق اتباع سياسات رشيدة لمكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار وتوفير مناخ ملائم ونشر الوعي بين السكان ، ومن أهم الوسائل التي يمكن استخدامها في هذا المجال ما يلي[2]:

– التوسع في صور الادخار التعاقدي بتشجيع التأمين على الحياة وتطبيق نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل أكبر عدد ممكن من المواطنين .

– العمل على تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار ، وذلك بهدف تشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.

– تبني سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأصول العينية كما تجعل، السندات الحكومية وشهادات الاستثمار أقدر على منافسة غيرها من الأوراق المالية من حيث العائد والسيولة.

– توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضى رغبات مختلف المدخرين ، وإعطاء إعفاءات محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها .

– العمل على زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على جميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك الادخار .... وغيرها ،علاوة على نشر الخدمات المصرفية والتسهيلات الادخارية بحيث تصل إلى مختلف فئات السكان وبخاصة في المناطق الزراعية والنائية.

– نشر وتنمية الوعي الادخاري بين المواطنين والتوعية الكافية بفائدة الادخار في تأمين مستقبلهم ومستقبل أسرهم إلى جانب توفير التمويل الضروري لتنمية الاقتصاد القومي .

2.1.1. مدخرات قطاع الأعمال[3]:

يعتبر قطاع الأعمال مصدرا هاما للادخار، حيث يشمل جميع المؤسسات الإنتاجية التي يكون هدفها تعظيم الربح، وتختلف مدخرات قطاع الأعمال باختلاف نوعية المؤسسات سواء كانت خاصة أو عامة.

---

[1] – صبحي تادريس قريصة ومحمود يونس ، مرجع سابق ، ص 464.

[2] – عبد النعيم محمد مبارك، مرجع سابق ، ص 592.

[3] – محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف ، مرجع سابق، ص 167 - 174.

1.2.1.1 . مدخرات قطاع الأعمال الخاص :

تتمثل مدخرات القطاع الخاص في الأرباح غير الموزعة التي تحتجزها الشركات المساهمة حيث تزيد المدخرات كلما زاد ما تحقق للشركات من أرباح، ويمكن حساب ادخار القطاع الخاص بالعلاقة:

ادخار القطاع الخاص = الإيرادات الكلية – النفقات الكلية.

حيث تتمثل النفقات الكلية في : قيمة مستلزمات الإنتاج من مواد أولية وطاقوية ، المدفوعات التعاقدية لأصحاب عوامل الإنتاج ، صافي الضرائب المدفوعة والأرباح الموزعة على المساهمين .

وعلى الرغم من أهمية أرباح المنشآت كمصدر رئيسي لتكوين المدخرات حيث أنها لعبت دورا رياديا في بناء اقتصاديات الدول المتقدمة ، ممثل فيما تملكه من رأس مال إنتاجي واجتماعي إضافة إلى ثروة بشرية متميزة ، إلا أن هذا المصدر توجه إليه بعض المآخذ والسلبيات في الدول النامية أهمها :

– قد تتجه تلك المدخرات إلى نفس النشاط الاقتصادي أو النواحي المرتبطة به بينما قد يكون المجتمع في حاجة إلى توجيه تلك المدخرات إلى ميادين وأنشطة أخرى.

– إن عدم تدفق تلك المدخرات إلى سوق رأس المال كثيرا ما يعرقل فاعليته ويضعف من كيانه إذ أن كم هذه الأموال قد يزيد من المدخرات التي يتعامل بها سوق رأس المال .

– أن التنمية الاقتصادية إن اعتمدت أساسا على تلك المدخرات فإنها تؤدي بذلك إلى تدعيم أركان الاحتكار وتثبيته وما يترتب على ذلك من آثار ومشاكل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

2.2.1.1.مدخرات قطاع الأعمال العام:

تتمثل مدخرات هذا القطاع في الأرباح المحصل عليها من الفرق بين تكاليف الإنتاج والإيراد الكلي المتحصل عليه من مبيعات السلع المنتجة.

ويمكن حساب مدخرات قطاع الأعمال العام بنفس الطريقة سابقة الذكر لحساب مدخرات قطاع الأعمال الخاص ، مع استبعاد صافي الأرباح لأيلولته إلى الدولة ، وعموما ، فإن مدخرات قطاع الأعمال العام تتوقف على العناصر التالية:

– السياسة السعرية للمنتجات إذ أنها كثيرا ما لا تخضع لاعتبارات التكاليف والسوق ، فكثيرا ما تتحدد الأسعار طبقا لاعتبارات اجتماعية وسياسية.

– السياسات السعرية لمستلزمات الإنتاج ، حيث أنها كثيرا ما لاتخضع لاعتبارات التكاليف والسوق حيث أنها كثيرا ما تحتوي قدرا من الدعم.

– سياسة التوظيف والأجور حيث أن الدولة تفرض على شركات القطاع العام عمالة زائدة، وذلك في ظل التزام العديد من الدول النامية بتشغيل خريجي المعاهد والجامعات والإسهام في حل مشكلة البطالة.

- مستوى الكفاءة الإنتاجية ، فالملاحظ أن مستويات الأداء في شركات القطاع العام منخفضة عنها في المشروعات الخاصة وهذا عائد بصفة أساسية إلى اختفاء عنصر الدافع الخاص من جهة والى تمتع مشروعات القطاع العام في حالات عديدة بالاحتكار ومن ثم صعوبة الاهتداء إلى معدلات الأداء الصحيحة.

ومن هنا فلكي يستطيع قطاع الأعمال العام زيادة ما يستطيع أن يقدمه للاقتصاد القومي من مدخرات فإن عليه مكافحة الإسراف والضياع الاقتصادي والعمل على دفع الإنتاجية وهذا يتطلب أن يكون هناك سياسة قومية محددة تتضح فيها تماما علاقة الأجور بالأسعار والإنتاجية .

وكخلاصة مما سبق وفي ظل أن الدخل القومي في الدول النامية منخفضا ، فإن الادخار الاختياري سيكون منخفضا ، وعليه فلن يكون كافيا لتمويل الاستثمارات الجديدة اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وخصوصا في ظل الصعوبات التي تعوق رفع معدل هذا الادخار والمشاكل التي يواجهها الاقتصاد القومي في حالة اعتماده بدرجة كبيرة على رؤوس الأموال الأجنبية ، ومنه تبرز ضرورة اللجوء إلى المدخرات الإجبارية كإحدى الوسائل التي قد تكون فعالة في تمويل التنمية الاقتصادية.

2.1. الادخار الإجباري:

يقصد بالادخار الإجباري ذلك الجزء الذي يقتطع من دخول الأفراد- بعيدا عن حاجة الاستهلاك- بطريقة إلزامية، أي دون أن يقبلوا عليه طواعية واختيارا[1].ويتمثل في :

1.2.1. الادخار الحكومي:

إن الادخار الحكومي هو عبارة عن الفائض المتبقي الذي يحققه القطاع الحكومي ، ويكون هذا الفائض موجبا إذا زادت الإيرادات الحكومية الجارية عن نفقاتها الجارية ، أما إذا تجاوزت النفقات الجارية الإيرادات ، فإن الفرق يتم تمويله بالسحب من مدخرات القطاعات الأخرى ، أو بالتمويل التضخمي.

وتتمثل الإيرادات الحكومية الجارية في حصيلة الدولة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، علاوة على جميع الموارد المالية، أما النفقات الحكومية الجارية فتشمل مصاريف الإدارة الحكومية، وتكاليف المرافق العامة وتشمل أيضا الاستهلاك العام (تعليم، دفاع...) والنفقات التمويلية (فوائد الدين العام ، المساعدات المقدمة للقطاع الخاص والعام ....)[2].

[1] - صبحي تادريس قريصة ومحمود يونس ، مرجع سابق ، ص 468.

[2] - عبد العزيز عجمية ، ومحمد على الليثي، مرجع سابق ، ص 251.

وعموما فإن القطاع الحكومي في الدول النامية ، باستثناء الدول البترولية ، يسهم بنصيب ضئيل في الادخار القومي بل غالبا ما يكون ادخار هذا القطاع في معظم هذه الدول سالبا ، وذلك عائد إلى قصور معدل الزيادة في الإيرادات الجارية عن ملاحقة معدل الزيادة في نفقات الجارية[1].

من الأسباب الرئيسية التي تكمن وراء انخفاض معدل الزيادة في الإيرادات الجارية في الدول النامية هو قصور نظمها الضريبية، فمن الخصائص الأساسية التي تميز هذه النظم[2]:

– ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي وذلك عائد إلى تدني متوسط دخل الفرد السنوي، واتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة) وعدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال ، وتدني مستوى الوعي الضريبي مما يؤدي إلى التهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضرائب.

– انخفاض نصيب الضرائب المباشرة من إجمالي الموارد الحكومية ،فمن جهة ، نجد أن حجم النشاط الاقتصادي والدخل القومي في هذه الدول ضئيل وبما أن الضرائب المباشرة تفرض على الدخول الفردية والأعمال التجارية والصناعية وأرباح المشروعات ورؤوس الأموال ، فإن الحصيلة تكون منخفضة .

ولكي يتسنى الارتفاع بإسهام القطاع الحكومي في الادخار القومي من خلال زيادة موارد الدولة المالية وزيادة فعالية وكفاءة الإنفاق الحكومي يجب عليها أن تقوم بتطبيق عدة قواعد أهمها[3]:

–تطوير النظام الضريبي من جوانب إعادة النظر في قوانين الضرائب ونظم التقدير والتحصيل.

– استحداث ضرائب ملائمة جديدة بهدف إخضاع جميع الأنشطة ومنع التهرب الضريبي وذلك حتى يتحقق ركن العدالة.

– ترشيد الإنفاق العام بوسائل مختلفة منها استحداث أسلوب العقاب والثواب.

– الإقلاع تدريجيا عن التوسع في اعتماد الدعم وما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك.

– التخلص من العمالة الزائدة وخلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى .

2.2.1. التمويل التضخمي:

يعتبر التمويل التضخمي مصدرا من مصادر الادخار الإجباري، ويتمثل في توفير موارد إضافية لازمة للإنفاق الاستثماري، من خلال إصدار نقود ورقية جديدة أو من خلال الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ، وذلك لتغطية الفجوة بين حجم المدخرات المحلية المتوفرة والموارد المالية المطلوبة ، يعد هذا النوع من

[1] – صبحي تادريس قريصة ومحمود يونس ، مرجع سابق ، ص 470.

[2] – عبد النعيم محمد مبارك ، مرجع سابق ، ص 599.

[3] – محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثي ، مرجع سابق ، ص 256.

التمويل تضخميا لأن الموارد الجديدة المضافة ينشأ معها فائض في الطلب على المنتجات والخدمات التي تم تمويلها والتي تحتاج لفترة أطول من الإنفاق مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية[1].

وعلى الرغم من أن التمويل التضخمي من الوسائل الهامة لتكوين الادخار الإجباري حيث يخلق جوا ملائما للتوسع في الإنتاج إذا كانت هناك موارد معطلة ، إلا انه توجه إليه العديد من المآخذ حيث يترتب عليه ازدياد الفروق في دخول الأفراد لأنه يؤدي إلى زيادة دخول طبقة أرباب الأعمال والتجار والى افتقار أصحاب الدخول الثابتة أو شبه الثابتة، كما انه لا يوجد ما يضمن إعادة استثمار الأرباح المترتبة على التضخم في مشروعات التنمية الاقتصادية ، كما انه إذا تجاوز هذا التضخم حدودا معينة فقد يترتب عليه فقدان الثقة في العملة وتدهور ميزان المدفوعات بسبب الإقبال على الواردات الأجنبية[2].

ومن هنا فسياسة التمويل التضخمي في الدول النامية ، وان بدت ناجحة في تمويل التوسع في النشاط الاقتصادي في فترات الحرب إلا أنها غالبا يكون مشكوك فيها في الأوقات العادية وذلك بسبب حساسية الدول النامية للتضخم النقدي ويمكن أن نرجع هذه الحساسية إلى[3]:

– قلة أو عدم مرونة عرض عناصر الإنتاج بالزراعة، وهي التي تقوم بإنتاج القسم الأكبر من سلع الاستهلاك يتعذر تحقيق زيادة في إنتاجها في الفترة القصيرة، وعلى ذلك فالزيادة في كمية النقود تنعكس في زيادة مستويات الأسعار.

– التوتر الاجتماعي الذي ينجم عن انخفاض المدخرات الحقيقية للطبقات الفقيرة كنتيجة للتمويل التضخمي .

– يؤدي التضخم في الدخول النقدية إلى إحداث ضغط كبير على الميزان التجاري ، لأن ميل الأفراد الحدي إلى الاستيراد كبير ، وهذا يؤدي إلى وجود عجز كبير في ميزان المدفوعات مما يستدعي الدولة إلى وضع قيود وتنظيمات على الاستيراد، والتي تؤدي بدورها إلى منع تسرب القوة الشرائية الفائضة إلى العالم الخارجي فتكون النتيجة توجيه تلك القوة الشرائية إلى الأسواق المحلية مما يدفع الأسعار المحلية إلى الارتفاع .

وعلى الرغم من تلك المآخذ فإن التمويل التضخمي كثيرا مما أدى إلى نجاح سياسات التوسع الصناعي في العديد من الدول مما دفع بعجلة التنمية وحقق تقدما اقتصاديا.

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف ، مرجع سابق ، ص 179.

[2] – محمد عبد العزيز عجمية ومحمد على الليثي ، مرجع سابق ، ص 258.

[3] – نفس المرجع ، ص 259.

3.2.1. الادخار الجماعي[1]:

يقصد بالادخار الجماعي الادخار الذي يقتطع من دخول بعض الجماعات في المجتمع بطريقة إجبارية نتيجة لتشريعات معينة يفرضها القانون ، ويتمثل هذا الادخار في أرصدة صناديق التأمينات بشيء أنواعها ، ولقد أحتل هذا النوع من الادخار مكانة هامة في الدول النامية كون أن التأمينات الاجتماعية تستطيع أن تقلل من حدة الاتجاهات التضخمية ،والمتمثلة في ارتفاع الأسعار ، وذلك عن طريق كبح جماح الطلب على الاستهلاك. والادخار الجماعي يختلف عن الأنواع الأخرى للادخار الإجباري في كون الأفراد المساهمون في تكوينه يحصلون على مزايا مباشرة مثل الخدمات الصحية والتعويضات والمعاشات...الخ.

[1] – صبحي تادريس قريصة ومحمود يونس ، مرجع سابق ، ص 472.

2. المصادر الخارجية للتمويل :

يعود سبب لجوء الدول النامية إلى المصادر الخارجية للتمويل كما بينا سابقا في الفصل الأول إلى عجز المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية ، وتأخذ المصادر الخارجية للتمويل عدة أشكال تطرقنا لها بالتفصيل في الفصل الأول ، وسوف نستعرضها هنا في هذه النقطة بشكل مختصر على سبيل التذكير.

1.2. المعونات الأجنبية:

وتتمثل في الموارد التي تمنحها هيئات حكومية إلى هيئات حكومية أخرى ، وكذلك تلك التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية إلى الدول الفقيرة وبخاصة إلى حكوماتها وذلك في شكل نقدي (عملات قابلة للتحويل) أو في شكل عيني (سلع استهلاكية أو استثمارية ، وخدمات أخرى)، أو في شكل تقني (خبرات ، تكوين)

وتنقسم المعونات الأجنبية حسب طبيعتها إلى منح وقروض ميسرة ، أما المنح فهي هبة خالصة لا ترد، بينما القروض الميسرة فهي قروض واجبة السداد ولكنها تتميز باليسر ومرونة شروطها ، كما تنقسم المعونات الأجنبية من حيث مصدرها إلى مساعدات ثنائية وحيدة المصدر والتي غالبا ما تخضع إلى اعتبارات غير اقتصادية ، ومساعدات متعددة الأطراف متعددة المصادر تقدمها المنظمات الدولية متعددة الأطراف (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) إلى الدول النامية .

2.2. القروض الأجنبيه:

تعتبر القروض الأجنبية أحد وسائل التمويل الخارجي ، وهي عبارة عن موارد محوله من منظمة أو حكومة أو مؤسسات خاصة إلى حكومة بلد نامي أو هيئة شبه حكومية تابعة له ، ضمن شروط معينة يتم الاتفاق عليها مسبقا ، حيث تحدد هذه الشروط التزامات الطرف المستفيد ، ممثلة أساسا في مدفوعات أصل الدين مضافا إليها مدفوعات معدل الفائدة ، وذلك ضمن آجال محددة.

يمكن التفريق بين القروض الأجنبية بحسب مصادرها إلى عامة وخاصة ، وعليه يكون القرض عاما ، إذا كانت الجهة المانحة للقروض رسمية : حكومات دول ، وكالات عامة ، هيئات رسمية تابعة لها ، وتكون القروض العامة إما ثنائية أو متعددة الأطراف.

أما القروض الخاصة فتمنحها جهات غير رسمية ، وهي قروض توصف بقصر أمدها وارتفاع معدلات الفائدة عليها و قساوة شروطها ، ولكنها تعد مصدر مهم في ظل عدم كفاية القروض الممنوحة من المصادر الرسمية وهي تأخذ شكل قروض التصدير ، أو قروض مصرفية تقدمها البنوك التجارية الخاصة.

3.2. الاستثمار الأجنبي :

يعد الاستثمار الأجنبي مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجية في الدول النامية حيث يلعب دورا حيويا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في هذه الدول باعتباره شكل من أشكال التدفقات المالية الخاصة متوسطة وطويلة الأجل ، وهو ينقسم وفقا لدرجة المساهمة في رؤوس الأموال المستثمرة إلى استثمار مباشر واستثمار غير مباشر .

1.3.2. الاستثمار الأجنبي المباشر :

يعتبر الاستثمار الأجنبي مباشرا حسب تعريف صندوق النقد الدولي، عندما يملك المستثمر 10بالمائة أو أكثر من أسهم رأسمال إحدى مؤسسات الأعمال.

ويأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إنشاء مشروع من قبل المستثمر وحده أو بالمشاركة كما انه يأخذ شكل إعادة شراء كلى أو جزئي لمشروع قائم ، وينتج عن هذه الملكية الكلية أو الجزئية الحق في إدارة المشروع أو المشاركة في إدارته ، كما تنتج عنه حقوق إضافية تتمثل أساسا في إمكانية تحويل الأرباح والفوائد ، والتأثير في خطط الإنتاج والتسويق .

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي خاصة للدول التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو ، وتعود أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث كونه يخفف عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات ، ففي الوقت الذي يعبر فيه انسيابه إضافة إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام فإنه يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ، فقد يترتب عليه استغلال موارد كانت عاطلة ، كما قد يؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة فعلا.

2.3.2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

وهو عبارة عن شراء بعض الأوراق المالية من أسهم وسندات وخلافه لمؤسسات وطنية في دولة ما عن طريق مقيمي دولة أخرى ، ويطلق على هذا النوع من الاستثمار " غير مباشر " نظرا لأن صلة المستثمر الأجنبي بالمشروع هي صلة غير مباشرة ، حيث أن المشاركة في رأس المال لا تعطى لصاحبها حق السيطرة والإشراف على المشروع الاستثماري .

VI. المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية:

إن مشكلة المديونية الخارجية من أهم المشاكل الاقتصادية ، ومن أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية في مسيرتها الإنمائية الاقتصادية وخاصة في ميدان تمويل التنمية ، إذ لم يقتصر وصفها مشكلة اقتصادية ومالية فقط ، بل تجاوزتها ماسة الخيارات الاجتماعية والسياسية على حد سواء ذلك كون هذه الديون تتصل مباشرة بمدي إمكانية هذه الدول على النهوض باقتصادياتها ، وفي نفس الوقت فهي تعكس نمط العلاقات الاقتصادية الدولية بينها وبين الجهات الدائنة .

ونظرا لخطورة هذه المشكلة والتي لا تزال قائمة حتى وقتنا هذا ، لابد أولا من التعرف علي تطورها وأسباب تفاقمها ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، لنستعرض فيما بعد أهم المقترحات الدولية التي قدمت لحلها .

1.واقع المديونية الخارجية للدول النامية وأسباب تفاقمها :

1.1. نشأة وتطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية:

تعود البداية الحقيقية لمشكلة المديونية الخارجية للدول النامية إلى أزمة النظام النقدي الدولي أثر انهيار اتفاقية " بريتن وودز" وتعثر القواعد التي تحكم مسار العلاقات الاقتصادية الدولية ، واضطراب أسواق النقد والسيولة الدولية ، وطرق تسوية الالتزامات والحقوق، بالإضافة إلى تطبيق بعض الدول الصناعية كالولايات المتحدة الأمريكية لسياسات مالية ونقدية معينة كان أبرزها رفع سعر الفائدة ، فضلا عن اتخاذ بعض الإجراءات الحمائية في السياسة التجارية ، هذا كله تزامن مع الأزمة الهيكلية للركود الاقتصادي والتضخم العالمي .وانخفاض الطلب العالمي على صادرات الدول النامية من المواد الأولية ، والذي نتج عنه قلة إيراداتها من العملات الصعبة ، إضافة إلى أن هذه الدول أصبحت مضطرة لدفع مبالغ اكبر لتلبية احتياجاتها و استيراداتها من الخارج والتي ارتفعت أسعارها بسبب التضخم ، وبالتالي أصبحت الدول النامية تعاني من عجز كبير في موازين مدفوعاتها ، ولسد هذا العجز كان لابد من الاقتراض الخارجي ومنه الوقوع في مشكلة المديونية.

لقد كانت مديونية الدول النامية في عام 1960 تقدر بحوالي 18 مليار دولار ، وقد تفاقمت خلال فترة السبعينات بشكل كبير وأصبحت 74ملياردولار عام 1970[1]. وفي الفترة الممتدة بين 1973و 1980، عرفت المديونية الخارجية للبلدان النامية ارتفاعا سريعا قدر بنسبة تتراوح بين 18 و20 بالمائة سنويا وكانت هذه السرعة أكبر في الفترة الممتدة بين 1973 و1976 عما كانت عليه في الفترة الممتدة بين

[1] – فؤاد مرسى ، الرأسمالية تجدد نفسها ، سلسلة عالم المعرفة 147 ، الكويت ، 1991 ، ص 294.

1976-1980[1]. حيث وصل حجم المديونية 610 مليار دولار عام 1980 ، وبلغت حوالي 1500 مليار دولار عام 1991 .

لقد كان عام 1982 نقطة تحول رئيسية في تطور حجم الديون الخارجية للدول النامية ففي هذا العام أعلنت ثلاثة من أكبر الدول المدينة " وهي المكسيك والأرجنتين والبرازيل " عدم قدرتها على دفع أعباء ديونها الخارجية ، ثم توالت بعد ذلك حالات واحتمالات التوقف عن الدفع[2].

جدول رقم: (2-1) : تطور حجم الديون الخارجية للدول النامية للفترة (1996- 2004)

القيمة : مليون دولار أمريكي

السنة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
حجم الديون	2.045.0	2.109.7	2.322.9	2.346.6	2282.6	2.260.5	2.336.5	2.554.1	2.597.1

Source: world Bank, Global development finance2005,p158.

و من الجدول (2-1) نجد زيادة حجم المديونية من 2.045 مليون دولار عام 1996 إلى 2.597.1 مليون دولار عام 2004، و من بيانات الجدول رقم(2-2) يمكننا تتبع الزيادة الحاصلة في الدين الخارجي للدول النامية، و حسب المناطق للفترة 1996-2004، ففي أمريكا اللاتينية و الكاريبي ازدادت الديون من 638.5 مليون دولار عام 1996 إلى 773.5 مليون دولار عام 2004، و كذلك بالنسبة لشرق اسيا و الباسفيك و لأوربا الشرقية و آسيا الوسطى و جنوب آسيا، حيث ارتفعت من 494.0-368.3-149.6-مليون دولار عام 1996إلى 536.5-728.5-184.7-مليون دولار عام 2004 على التوالي، بينما انخفضت الديون في الشرق الأوسط و شمال أفريقيا و أفريقيا جنوب الصحراء من 163.2-231.3 مليون دولار عام 1996 إلى -155.5-218.4-مليون دولار عام 2004 على التوالي.

[1] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، المديونية الخارجية لبلدان البحر الأبيض المتوسط ، عائق أمام التنمية الأورو متوسطية ، الجزائر ، ماي 2000 ، ص 28.

[2] – زينب حسين عوض الله ، مرجع سابق ، ص 247.

جدول رقم: (2-2) تطور الدين الخارجي للدول النامية حسب المناطق للفترة (1996-2004)

القيمة: بالمليون دولار أمريكي

السنة / المنطقة	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
شرق آسيا و الباسفيك	494.0	526.3	533.2	538.6	500.7	502.0	498.2	525.5	536.5
أوربا الشرقية و وسط آسيا	368.3	391.2	490.3	503.5	510.8	507.8	560.2	676.0	728.5
أمريكا اللاتينية و الكاربي	638.5	670.4	752.2	771.8	755.1	749.2	746.2	779.6	773.5
الشرق الأوسط شمال أفريقيا	163.2	151.3	160.9	155.8	144.6	142.1	150.2	158.8	155.5
جنوب آسيا	149.6	149.6	157.6	162.0	160.0	156.2	170.2	182.8	184.7
أفريقيا جنوب الصحراء	231.3	220.8	228.6	215.0	211.3	203.2	211.4	231.4	218.4
المجموع	2.045.0	2.109.7	2.322.9	2346.6	2.282.6	2.260.5	2.336.5	2.554.1	2.597.1

Source: World Bank , Global Development finance , 2005, p158.

1.2. العوامل الرئيسية المسببة لتفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية:

1.2.1. العوامل الخارجية:

– **ارتفاع أسعار الفائدة** : يعد ارتفاع سعر الفائدة أهم الدوافع التي تقف وراء أزمة المديونية في الدول النامية ، وعلى الأخص من المصادر التجارية مثل القروض المصرفية أو تسهيلات الموردين أو من أسواق السندات الدولية ، وكانت هذه الفائدة أعلى بكثير من تلك الفائدة الرسمية ومن فوائد قروض المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي وغيرها ، وقد أدى هذا الارتفاع الشديد في أسعار الفائدة على القروض التجارية إلى إرهاق مالي شديد عند تسديد فوائد وأقساط استهلاك هذه القروض [1].

لقد كان تأثير سعر الفائدة على مدفوعات البلدان النامية صفر لخدمة دينها خلال عقد السبعينات، وبحلول أواخر السبعينات أخذت أسعار الفائدة المتغيرة في الارتفاع بصورة مضطردة حتى وصلت إلى ما يقرب من 20بالمائة عام 1981 [2]. ويرجع سبب ذلك إلى السياسات الاقتصادية والمالية المتخذة من قبل الدول الرأسمالية الصناعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، لمواجهة حالة التضخم في ذلك الوقت، هذه السياسات التي كان نتاجها ظهور أزمة المديونية في الدول النامية.

– **نمط تقسيم العمل الدولي وتدهور معدل التبادل التجاري:** إن نمط تقسيم العمل الدولي مسؤول إلى حد كبير عن تفاقم أزمة المديونية ، لأن هذا النمط قد أوجد أوضاعا لم تكن في صالح البلدان النامية ، حيث حصر وظائف الدول النامية في إنتاج وتصدير الخدمات والمواد الأولية ، بينما ترك الدول الصناعية أمر إنتاج وتصدير المواد الصناعية.

تحصل الدول النامية على العملة الصعبة لتلبية حاجات الاستهلاك والتنمية من خلال تصديرها لعدد محدد من السلع التي تتميز بانخفاض أسعارها وتذبذب الطلب عليها ، في حين تستورد مجموعة من السلع الصناعية التي تتميز بارتفاع أسعارها وزيادة الطلب عليها ومن هنا نشأ تدهور معدل التبادل التجاري [3].ونتيجة لذلك تتحمل الدول النامية أعباء مالية ، مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات هذه الدول بسبب زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها.

---

[1] – سيد البواب ، برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، البيان للطباعة والنشر ، القاهرة الطبعة الثانية ، 2002 ، ص 24.

[2] – طلال محمد بطاينة ، المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة باتنة ، العدد 11 ، ديسمبر 2002 ، ص 106.

[3] – زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ،ص 250.

- **الحماية التجارية** : لقد فرضت الدول الصناعية المتقدمة سياسية الحماية التجارية على صادرات الدول إليها وبالذات المصنعة ونصف المصنعة ، حيث لجأت الدول الصناعية إلى زيادة الرسوم الجمركية وتنويع القيود غير التعريفية أمام هذا النوع من السلع لحماية إنتاجها المحلي ، ويظهر ذلك بوضوح من عدد الإجراءات الحمائية التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 1976و1985 وهو الأمر الذي قضى على فاعلية التخفيضات الجمركية التي نجحت في تحقيقها الدول النامية خلال جولات مفاوضاتها في الجات خلال الفترة 1939- 1979[1]. ولقد أدت هذه النزعة الحمائية إلى تدهور حصيلة الإيرادات المالية للدول النامية وباتت تعاني من عجز شبه مزمن في حساباتها التجارية ، ومن أجل تمويل هذا العجز ومواجهة متطلبات التنمية لجأت إلى المزيد من الاقتراض الخارجي .

1.2.2. العوامل الداخلية:

وهي غالبا ما تكون نابعة من داخل البلدان نفسها وأهم هذه العوامل هي:

- **عدم التعامل مع القروض باعتبارها مصدر المشاكل** : لا تتعامل دول العالم النامي مع القروض باعتبارها مصدر المشاكل التي تواجهها مما دفعها هذا إلى الاقتراض بحيث وصلت إلى الحد الذي لا يمكنها تسديد ديونها هذه، إن عدم تصنيف القروض بأنها مصدر للمشاكل أو المشكلة في حد ذاتها هو من أهم الأسباب التي أدت إلى مضاعفة الاقتراض مما أوقع الدول النامية في مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة [2].

- **فشل نمط التنمية والتصنيع في الدول النامية**: والذي كان له آثار وخيمة على تفاقم مشكلات ديونها الخارجية ، حيث أدت هذه التجارب إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي ، وإذكاء قوى الاستهلاك الترفي وإضعاف قوة الادخار المحلي ، وإلى زيادة نهب مواردها وبخاصة في ضوء استراتيجيات الإحلال محل الواردات وإستراتيجية التوجه التصديري بسبب عدم وضوح الرؤية لهما [3].

- **تفشي الفساد الإداري** : في ظل عدم كفاءة الأجهزة الإدارية لكثير من الدول النامية تفاقمت ديونها التي اقترنت بالفساد الإداري لأجهزتها ، حيث كانت الديون تعقد بدون مبررات حقيقية ، بالإضافة إلى أنها تستخدم لاستيراد سلع استهلاكية لاتولد أي إنتاج فيما تزداد خدمة الدين كلما تأخر التسديد ، وحتى في حالة الشروع ببناء مشاريع إنتاجية ، فقد تبرز مشاكل من نوع آخر ، فقد يحدث أن كلفة خدمة القروض تكون

---

[1] - سيد البواب، نظرية الفضاءات الاقتصادية(الأبعاد الجيو – اقتصادية) ، البيان للطباعة والنشر ، القاهرة، الطبعة الأولى ، القاهرة ، 2002.ص 90.

[2] - طلال محمد بطاينة، مرجع سابق ، ص 109.

[3] - زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ، ص 258.

أكبر من عوائد هذه المشاريع ناهيك عن حالات تكون فيها المشاريع خاسرة [1]. وبذلك تصبح للاقتراض الخارجي آثار مدمرة على الاقتصاد القومي مستقبلا.

- **تهريب الأموال إلى الخارج:** إن هروب رؤوس الأموال إلى الخارج تؤثر على بقية الموارد المحلية باعتبار أن الادخار المحلي هو الوسيلة الرئيسية لتمويل التنمية ، كذلك لها تأثير انكماشي على حجم الادخارات المحلية المتاحة للاستثمار ، ولهذا أصبحت المدفوعات الخارجية أكبر من التمويل الخارجي ، والذي انعكس بشكل واضح على التنمية ، فخلال الفترة (1983-1987) بلغ حجم رؤوس الأموال التي تسربت من البلدان النامية (من بلدان أمريكا اللاتينية بشكل خاص) إلى البلدان الصناعية حوالي 100مليار دولار ، في حين كان حجم رؤوس الأموال التي اتجهت من هذا الدول إلى البلدان النامية أقل من 65 مليار دولار [2]. ولقد وصلت الأموال المهربة للخارج من إجمالي الدين الخارجي لبعض الدول نسبا ضخمة حيث بلغت 42 بالمائة من ديون المكسيك و65 بالمائة من ديون الأرجنتين و90 بالمائة من ديون فنزويلا[3]. فظاهرة هروب رؤوس الأموال إلى الخارج أحدثت جملة من الآثار انعكست سلبا وبشكل خطير على مصالح الدول النامية.

2. أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية

1.2. الديون الخارجية وتعثر التنمية الاقتصادية في الدول النامية .

-أثر تزايد عبء الديون الخارجية على فاعلية نقل الموارد الحقيقية للدول النامية:

عندما يكون هناك عبء مفرط للديون ، فإن دين البلد يفوق قدرته المتوقعة على السداد، والمرجح أن تصبح خدمة الدين المتوقعة عبئا يضاف إلى كاهل مستوى إنتاج البلد ، وهكذا فإن بعضا من عائد الاستثمار في الاقتصاد المحلي يصبح عمليا كضرائب تذهب للدائنين الأجانب ، والنتيجة هي إحباط الاستثمار من قبل كل من المستثمرين المحليين والأجانب ، ومن ثم التنمية الاقتصادية [4].ومن هنا فقد وجدت الدول المدنية نفسها مع النمو الشديد الذي حدث في هذه الديون ، وما جره ذلك من نمو متعاظم في أعبائها ، أمام اختيار مرير بين النمو والتنمية من ناحية وخدمة الديون الخارجية من ناحية أخرى.

---

[1] – عمر محي الدين ، التخلف والتنمية ، مطابع إسلامية، القاهرة ، 1977 ، ص141.

[2] – مروان عطوان ،الأسواق النقدية والمالية ،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الجزء الثاني ، 2000، ص 348.

[3] – طلال بطاينة ، مرجع سابق ، ص 110.

[4] – رينا باتا تشاريا وبند بكيت كليمنتش ، حساب مزايا تخفيف عبء الديون ، مجلة التمويل والتنمية ، مجلد 41 ، العدد 4 ، ديسمبر 2004. ص 49.

لقد أصبحت مدفوعات الدول النامية لخدمة أعباء ديونها الخارجية تزيد على ما تحصل عليه من قروض جديدة ، بمعنى أن هناك انتقال عكسي للموارد من الدول المدينة إلى الدول الدائنة لها ، فمنذ نهاية عام 1980 أصبحت البلدان النامية مصدرة لرأس المال وطبقا لبعض التقديرات ارتفع التمويل الصافي لرأس المال من سبعة مليارات عام 1981 إلى 56مليار دولار عام 1983 ثم ارتفع إلى 74 مليار دولار عام 1985[1]. فقد كان حوالي 80بالمائة من كل دولار مقترض مجددا توجه إلى خدمة الديون القائمة [2]. وبالتالي زاد تأثير خدمة هذه الديون وبشكل كبير على مسار التنمية .

-إضعاف القدرة على الاستيراد :

إن خطة التنمية تحتاج إلى استيراد الكثير من الآلات والمعدات والسلع الوسيطية الضرورية وإن عدم توفر هذه المتطلبات سيؤدي إلى عرقلة تحقيق الأهداف المنشودة لتحقيق التنمية الاقتصادية وأن الطاقة الاستيرادية للاقتصاد القومي يمكن تحديدها بعدد من المتغيرات منها حجم الموارد المتاحة من النقد الأجنبي ومستوى أسعار الواردات ، ويمكن تحديد آثار المديونية الخارجية على تنمية الدول النامية بما يأتي [3]:

* ضعف القدرة الذاتية على الاستيراد قد دفع بعدد كبير من الدول المدينة إلى استنزاف الجزء الأكبر من احتياطاتها من الذهب والعملات الصعبة مما قد عرضها إلى مخاطر عديدة باعتبار تلك الاحتياطات صمام أمان الطوارئ .

* إضعاف قدرة الدولة النامية على استيراد السلع الإنتاجية لعملية التنمية حيث أن خدمة الديون تستنفذ الجزء الأكبر من حصيلة الدول النامية من العملات الأجنبية[4].

* مع تفاقم أزمة النقد الأجنبي المصاحبة لمشكلة المديونية الخارجية لجأت الدول المدينة للضغط على وارداتها لمواجهة مشكلة السيولة الخارجية .

– أثر تزايد الديون الخارجية على معدل الادخار المحلي :

إن زيادة الاقتراض الخارجي يعد من أهم العوامل التي تؤدي إلى تراجع الادخار الحكومي ، وإن الإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات ، ودعم السلع الاستهلاكية والإنفاق الحربي وغيرها من العوامل الأخرى لها تأثير أقل على الادخار الحكومي من تأثير تدفق النقد الأجنبي إلى الدول النامية ، فحسب فرضية هاقلمو فإن الادخار المحلي ، المعادل للرصيد بين الاستثمار و تدفقات التمويل الخارجية ينقص تبعا لنمو هذه الحركة من

---

[1] – طلال محمد بطاينة ، مرجع سابق ، ص 111.

[2] – مروان عطوان ، مرجع سابق ، ص 350.

[3] – طلال محمد بطاينة ، مرجع سابق ، ص 111.

[4] – على لطفي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 34.

التدفقات الخارجية [1]. ويعتمد أثر خطورة رأس المال الأجنبي على معدل الادخار المحلي على المقارنة بين التكلفة والعائد الذي يحققه للاقتصاد القومي بعد انتهاء فترة السداد للقرض .

-تزايد العجز في ميزان المدفوعات:

إن تزايد العجز في موازين مدفوعات الدول النامية واتجاه هذا العجز نحو التزايد مما يعني عدم النجاح في تنمية قطاع الإنتاج ، وهذا ما يعود جزء منه إلى أن القروض الخارجية في أغلب الأحيان تكون مشروطة باستيراد السلع من الدول المقرضة وقد لا تكون الدول النامية في حاجة إلى بعض هذه السلع ، أو قد تكون أسعارها مرتفعة ، أو قد تكون مواصفاتها غير مثالية [2]. كما أن تفاقم أعباء الديون الخارجية هو أحد الأسباب الجوهرية في استمرار ونمو العجز في موازين مدفوعات الدول النامية من خلال تزايد مدفوعات الفوائد ومضاعفة أعباء هذه الديون

- ارتفاع معدل التضخم:

من النتائج البالغة التأثير والناجمة عن تزايد الديون الخارجية في الدول النامية هو ارتفاع معدلات التضخم لهذه الدول ، والذي غالبا ما يعزى إلى ارتفاع معدلات نمو السكان ، وقلة مرونة عرض المنتجات في الأجل القصير ، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، والطبيعة الهيكلية للتخصص الضيق في إنتاج المواد الأولية[3].

2.2. تركز التبعية الاقتصادية للخارج[4]:

لقد أدى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية إلى تعميق التبعية الاقتصادية و التكنولوجية ، وتعريض اقتصادياتها إلى المزيد من التشوهات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية ، فلقد تكرس وبشكل واضح الموقع الهامشي لاقتصاد الدول النامية في التقسيم الاقتصادي الدولي ومن خلال هيكل التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية الغير متكافئ، حيث أن 75بالمائة من هذه التجارة تتم مع الدول الرأسمالية و5بالمائة مع الدول الاشتراكية سابقا و20بالمائة مع الدول النامية نفسها ، وهذا التوزيع الغير متكافئ يعتبر أحد أوجه التبعية الاقتصادية التي ترسخت خلال القرنين الماضيين ومن خلال ارتفاع نسبة الديون الخارجية لهذه الدول المدينة إلى إجمالي الناتج المحلي وما يعنيه ذلك من مدى تزايد اعتماد هذه الدول على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعاتها التنموية ومعالجة مشاكلها بالإضافة إلى الديون الخارجية قد أعطت فرصة للدول الدائنة والمؤسسات المالية والدولية للسيطرة عليها والتحكم بها .

---

[1] - جان كلود برتيليمي ، مرجع سابق ، ص 49.

[2] - على لطفي وآخرون ، مرجع سابق ، ص 34

[3] - طلال محمد بطاينة ، مرجع سابق ، ص 113.

[4] - نفس المرجع ، ص 114.

3. المقترحات الدولية لحل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية:

بعد أن تعرفنا على طبيعة مشكلة المديونية الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية للدول النامية والتبعية الاقتصادية للخارج ، سوف نتطرق الآن إلى الحلول المطروحة من أجل معالجة هذه الأزمة والمقدمة من طرف الجهات الدائنة والمدينة.

1.3. الحلول المطروحة من قبل الجهات الدائنة:

- خطة بيكر (Baker Plan)

سميت بهذا الاسم نسبة إلى وزير الخزانة الأمريكي جيمس بيكر والذي تقدم في الاجتماع المشترك لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والذي عقد في سيئول عام 1985 بخطة من أجل حل أزمة المديونية للدول النامية وركز على الدول ذات المديونية الثقيلة والبالغ عددها آنذاك 15دولة [1]،ومؤادها: زيادة القروض المقدمة من البنك الدولي وبنك التنمية الداخلي الأمريكي بحوالي 50بالمائة وبقيمة 9 مليار دولار ، ولذا سمية الخطة ب (Baker 9)، واقترح أيضا برنامج أمده 3 سنوات للفترة 86- 1988 ،بعد أن تزايد عدد الدول المدينة التي تحتاج إلى مساعدات عاجلة لتوسيع إقراضها من البنوك التجارية لتبلغ 20 مليار دولار أطلق عليها بخطة بيكر المعدلة (Baker20) وبعد عام وفي اجتماع مشترك آخر للصندوق والبنك الدوليين اقترح بيكر نهجا مركبا يشمل الوسائل التالية التي من شأنها تخفيف عبء الدين الخارجي على الدول المعنية وهي استخدام أذون أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم محلية تيسر مقايضات الديون بالأسهم ، إضافة إلى تحويل المطالب الخارجية إلى سندات وأسهم مقومة بالعملة المحلية ، ورسملة الفوائد لتخفيض خدمة الفوائد بشكل مباشر[2].

-مبادرة برادي (Brady Initiative):

بعد مرور أربع سنوات على خطة بيكر ، وفي عام 1989 دعا خليفته نيكولاس برادى إلى دعم عملية تخفيض الدين على أساس حالة بحالة في الاتفاقيات الطوعية التي تتفاوض عليها الدول النامية مع دائنيها من البنوك التجارية ، ولقد لقيت هذه المبادرة صدى دولي كبير من قبل الجهات الدائنة والمدينة باعتبارها تحرير لخطة بيكر ولقد شملت التدابير التالية [3]:

-قيام البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي بزيادة القروض إلى 9مليارات دولار خلال ثلاث سنوات

- إقناع البنوك التجارية على تقديم قروض جديدة خلال السنوات الثلاث القادمة .

---

[1] - طلال محمد بطاينة ، مرجع سابق ، ص 116.

[2] - عرفات تقي الحسيني ، مرجع سابق ، ص 88.

[3] طلال محمد بطاينة ، مرجع سابق ، ص 15.

- إذا وافقت الدول على إجراءات إصلاحية اقتصادية فإنها سوف تحصل على تسهيلات في معدل الفائدة لفترة ثلاث سنوات على القروض لتصل إلى 3بالمائة.

-خطة ميازاوا:

قدم وزير المالية الياباني كيتي ميازاوا في عام 1987 خطة تقوم على ثلاث عناصر هي [1]:

- تحول الدول النامية جزءا من ديونها الخارجية إلى سندات بضمان أصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها وعوائد التصرف من الأصول التي تملكها السلطات العامة فيها .
- إعادة جدولة ما تبقي من الدين بفترات سماح تصل إلى 5سنوات وذلك لتخفيض مدفوعات الفائدة أو إيقافها أو حتى الإعفاء منها وأولوها مستحقات اليابان.
- تزيد المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف إقراضها للدول التي تنفذ الخطوتين أعلاه، مع ضرورة الاعتماد على برنامج إصلاح اقتصادي تحت رعاية الصندوق والبنك الدوليين ، ولقد أفادت بعض تجارب الدول المدينة التي طبقت هذه الخطة أن بعض الدول المتقدمة قد تنازلت فعلا عن ديونها لأقل الدول المدينة دخلا.

-تحويل الدين العام إلى أسهم:

إن هذه العملية تعد نوع من المقايضة أي مقايضة الدين بالأسهم والتي تتم من خلالها تحويل الدين إلى استثمارات في أسهم شركات محلية من الدول المدينة ، وعادة تتم عملية التفويض هذه مقابل الحصول على تخفيضات كبيرة من قيمة الدين الخارجي المقدم بالعملة الأجنبية لصالح من يشتري ذلك الدين ، ومن قبيل التجارب عن هذه الطريقة نظمت شركة(NISSAN) اليابانية للسيارات عام 1986 صفقة لتوسيع عمليات فرعها في المكسيك ، حيث اشترت هذه الشركة ، بمساعدة جهة استثمارية ، ما بقيمة 60 مليون دولار من الدين الحكومي المكسيكي في السوق المالية بسعر 40 مليون دولار ، وسددت شهادات الدين في بنك المكسيك المركزي ، حصلت مقابلها على 54 مليون دولار بالبيزو المكسيكي وبسعر الصرف الرسمي ، وهكذا وصفت هذه الصفقة كنموذج لدراسة الطريقة التقليدية لتحويل الدين إلى أسهم [2].

إن هذه العملية تعود بالمنافع لكلا الطرفين الدائن والمدين ، فبالنسبة للبلد المدين فإن العملية تمكنه من تسديد دينه الخارجي المقوم بالعملة الصعبة مقابل العملة المحلية دون الحاجة إلى السحب من احتياطاته من العملات الصعبة ، أما بالنسبة للدائن فإنها تمكنه من تحصيل جانب من ديون كان مشكوك في تحصيلها مما يساهم في تعزيز مركزه المالي ، وبالنسبة للمستثمر فإنه يستفيد أيضا من شراء الدين مقابل خصومات كبيرة[3].

---

[1] - عرفات تقي الحسين ، مرجع سابق ، 90.

[2] - نفس المرجع ، ص 92.

[3] - طلال محمد بطاينة ، مرجع سابق ، ص117 .

2.3.الحلول المطروحة من قبل الجهات المدينة:

-إعادة جدولة الديون:

تعد هذه العملية إحدى السبل التي تلجأ إليها الدول التي تصادف مشاكل في الوفاء بخدمة دينها الخارجي في الآجال المحددة إضافة إلى تدهور في حصيلة صادراتها ، ويقصد بها " اتفاق ما بين الدائن والمدين يرمى إلى تغيير آجال استحقاق أقساط سداد الأموال المقترضة" [1]. لكن عندما يطلب بلد ما إعادة النظر في جدولة ما تعهد بسده من قبل في آجال معينة فهو اعترف بإفلاس خطته في توظيف القروض وعجزه في توليد الموارد الضرورية في وقتها لسداد هذه القروض[2].ويدخل البلد في مفاوضات مع الدول الدائنة للاتفاق على تأجيل السداد بعد إذعانه للمطالب التي يفرضها الدائنون، علما أن ليس جميع أنواع الديون تقبل جدولتها كالديون المستحقة لمنظمات دولية أو إقليمية، وإنما فقط الديون التجارية والحكومية.

***أهداف عملية إعادة جدولة الديون:**

وتتجلى في نقطتين رئيسيتين هما[3]:

– تمكين البلد المدين من التغلب علي العجز الحاصل في السيولة الناجمة عن عجزه في الإيفاء بالتزامات خدمة ديونه المستحقة أو التي ستستحق في الأمد القصير.

– فسح بعض الوقف و إعطاء فرصة مناسبة للبلد المقترض للقيام بتصحيح هيكل اقتصاده الوطني ذات الآثار طويلة الأجل وتحسين أوضاعه الداخلية .

***عناصر عملية إعادة الجدولة:** لابد لاى بلد يطلب إعادة جدوله ديونه الخارجية أن يكون مستعدا للقيام بما يلي[4]:

-توضيح المجالات التي سيستخدم بها القرض.

– توضيح الاحتياطات الجارية للبلد المدين وأهميته لاسيما في حقل تسديد الديون القائمة.

– التوقعات المستقبلية حول إمكانية البلد المعنى على الخروج من الأزمة المالية التي تجبره على طلب إعادة جدولة ديونه.

– الإجراءات العملية المستخدمة في تصحيح هيكل الاقتصاد الوطني .

بعد التعرض إلى عملية الجدولة، نشير إلى بعض الهيئات الوسيطية في مفاوضات إعادة الجدولة.

– **نادى باريس**[1].

---

[1] – أحمد هني ، المديونية، موفم للنشر ، الجزائر ، 1992، ص 51.

[2] – نفس المرجع .

[3] – عرفات تقي الحسيني ، مرجع سابق ، ص 95.

[4] – نفس المرجع.

تأسس نادي باريس في عام 1956 كمحفل غير رسمي يمكن أن تسعى الدول المدينة من خلاله إلى تخفيض ديونها الرسمية أو إئتمانات التصدير التي تؤمنها وتضمنها وكالات حكومية في الدول الدائنة ولا تستأنف إجراءات تخفيض الدين إلا إذا بين البلد المدين (وعادة ما يتم ذلك من خلال برنامج تكييف يدعمه الصندوق) إن وضع ميزان مدفوعاته سيسمح له بأداء التزامات دينه الخارجي بعد تطبيق السياسات التصحيحية .

إن عملية إعادة الجدولة في إطار نادي باريس تشمل الفوائد والدين الأصلي وعادة ما يكون تثبيت الدين المطلوب إعادة جدولته من 12-18 شهرا يسدد خلال فترة سماح تمتد من 3-5 سنوات ، وغالبا ما تتزامن فترات التثبيت المحددة من قبل النادي مع ترتيبات الصندوق وبعد هذه المفاوضات ، تستأنف اتفاقيات ثنائية ما بين البلد المدين والدول الدائنة الموقعة على تخفيض الدين.

-نادي لندن[2]:

وهو هيئة خاصة توازى نادي باريس ويعمل على إكمال دوره من خلال التفاوض مع مجموعة البنوك التجارية الدولية الدائنة ، أي أنه يتعلق بالقروض الخاصة من حيث إعادة جدولتها بشروط لا تختلف كثيرا عن نادي باريس ، ويتراوح عدد البنوك التي تشترك في هذا النادي من 5 – 20 بنك ، والتي تشترط قبل الموافقة على إعادة جدولة ديون البلد المعنى باستحصال دعم من صندوق النقد على هيئة تسهيلات ليتسنى للبلد المذكور تطبيق سياسات تصحيحية لهيكل اقتصاده ، وتواصل نموه الاقتصادي.

-مقترح كوبا:

قدم الرئيس الكوبي فيديل كاسترو مقترحا لمعالجة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث أشار إلى أن جميع الأوضاع الاقتصادية الدولية العامة هي موضوعة لخدمة الدول المتقدمة وليس لخدمة مصلحة الدول النامية وأن الحلول المطروحة للتخلص من المديونية العالمية هي حلول وهمية مؤقتة كما أكد كاسترو باستحالة سداد الديون من الناحية الاقتصادية فمتطلبات خدمة الديون أكبر من إمكانيات وظروف الدول النامية لذا فإن الاستمرار بالدفع سيلحق ضررا كبيرا في اقتصاديات هذه الدول ويؤثر على مستويات معيشية سكانها ، فضلا عن المشاكل والضغوط السياسية الناجمة عنها [3].

وهكذا يعتقد كاسترو أن جميع الحلول السابقة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية قد فشلت وحان الأوان لإنهاء الأزمة من خلال إلغاء الديون بدلا من محاولة تأجيلها أو تخفيضها بوصفها حلولا مسكنة للأزمة لا

---

[1] – عرفات تقي الحسيني ، مرجع سابق ، ص 96.

[2] – نفس المرجع ، ص 97.

[3] – طلال محمد بطاينة ، مرجع سابق ، ص 117.

تحل جذورها ، على أن يتم ذلك من خلال تشكيل اتحاد الدول المدينة الذي يمكن أن يطالب بالمقترح المذكور تحقيقا لمصالح جميع الأطراف[1].

وهنا نقول في ظل هذه الظروف الصعبة والمريرة من تأزم وتفاقم المديونية وجدت الكثير من الدول النامية نفسها غير قادرة على دفع أعباء ديونها الخارجية ، وحتى إن استطاعت أن تدفع ولو جزء من أعباء هذه الديون الخارجية فإن ذلك يؤدي لا محالة إلى عدم تمكنها من استيراد السلع الاستهلاكية الضرورية للحفاظ على الحد الأدنى من مستويات معيشة سكانها ، والسلع الوسيطة والإنتاجية ، و الاستثمارية المطلوبة لعمليات الإنتاج والاستثمار والتنمية والتصدير، هذا بالإضافة إلى الخدمات الإنتاجية، وتكون المحصلة النهائية إزاء هذا الوضع الرهيب هو تدني معدلات النمو الاقتصادي في بلادها إلى مستويات خطيرة ومزعجة وانخفاض مستويات معيشة سكانها التي هي في الأصل أقل من حد الكفاف ، ويشيع فيها التضخم إلى أعلى المعدلات و العجوزات المالية في موازناتها العامة وموازين مدفوعاتها ، والعجوزات العينية لسلعها الإستراتيجية ، وبذا تتعرض اقتصادياتها إلى انكماشات رهيبة تتمثل أهم مظاهرها في تعاظم الطاقات العاطلة والارتفاع الرهيب لمعدلات البطالة مما يجلبه ذلك من مظاهر الضغط والانحلال في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في بلادها.

[1]- عرفات تقي الحسين ، مرجع سابق ، ص 97.

خلاصة الفصل:

إن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية ديناميكية مستمرة يحدث خلالها تغير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الفردي مع ضرورة توفر تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الإنتاجية القائمة .ومن هنا فالتنمية الاقتصادية تحتاج إلى جهد كبير وعمل شاق وجاد معتمدا علي الذات للوصول إليها.

تشترك الدول النامية في مواجهة مجموعة واحدة من العقبات التي تعترض طريقها نحو النمو،علي الرغم من الاختلاف النسبي لهذه المعوقات من دولة لأخرى حسب مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها ، وهي: عقبات داخلية ترجع إلى القصور في العوامل الاقتصادية الأساسية التي تساهم في تحديد المقدرة الإنتاجية للاقتصاد ومستوي النمو الاقتصادي والتي تتمثل في عوامل مادية مثل حجم الاستثمار ومستواها التكنولوجي ومدي وجودة وتنوع وحجم الموارد الطبيعية المستغلة بالإضافة إلى حجم السكان وما يرتبط به من قوة عاملة ومستوي مهارتها،وكذلك مدي توفر التنظيم والإدارة السليمة لهذه العوامل المادية ، بالإضافة إلى العقبات الداخلية هناك أيضا عقبات دولية والتي يفرضها إطار العلاقات الاقتصادية الدولية الراهن في سبيل التنمية الاقتصادية للدول النامية.

تكمن المشكلة الاقتصادية لغالبية الدول النامية وان اختلفت بقدر أو بآخر في اختيار المنهج الذي تسعي من خلاله اللحاق بركب التنمية في مواجهة عقبة تمويل تلك التنمية ،فالدول النامية تتصف بانخفاض معدلات الادخار المحلي ، والراجع إلى مجموعة من العوامل التي يصعب التأثير فيها إيجابيا في المدى القصير ، ومنه اضطرت إلى الاستعانة براس المال الأجنبي لسد النقص في المدخرات المحلية.

لقد حققت الدول النامية قدرا لا بأس به في النمو الاقتصادي مستفيدة من انتعاش التجارة الدولية وزيادة الطلب العالمي علي المواد الأولية التي تصدرها ، كما استطاعت الحصول علي التمويل الخارجي بسهولة وبأسعار فائدة معقولة،إلا أن هذه الجهود الإنمائية للدول النامية سرعان ما تباطأت وذلك علي اثر الأزمة الاقتصادية العالمية التي ظهرت مع بداية السبعينات والمعروفة بظاهرة الركود التضخمي ، وهنا تفاعلت مجموعة من الصدمات الخارجية والداخلية للضغط علي البلدان النامية مما أدى إلى تهميشها وانخفاض معدل النمو فيها وتدهور حصيلة صادراتها وبالتالي تضخمت عجوز موازناتها العامة وميزان المدفوعات ،مما أدى إلى انتكاس جهودها الإنمائية بفعل المديونية الخارجية التي أثقلت كاهلها وكبلت قدراتها الذاتية.

خطـــــة الفصل

الفصل الثالث:دور التمويل الدولي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني:

I.واقع و آفاق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية:

1.التنمية الاقتصادية الفلسطينية تحت الاحتلال.

2.التنمية الاقتصادية الفلسطينية بعد نشوء السلطة الفلسطينية.

3.البيئة التنموية في الأراضي الفلسطينية.

4.محتوى التنمية الاقتصادية المستهدفة و صورة الاقتصاد الفلسطيني المستقبلي.

II.السمات الرئيسية للتمويل الدولي للفلسطينيين:

1.أهداف و آلية تقديم التمويل الدولي.

2.حجم و مصادر التمويل الدولي.

3.التوزيع القطاعي للتمويل الدولي واستخداماته.

4.أشكال التمويل الدولي و الجهات المتلقية له.

III.آثار و انعكاسات التمويل الدولي على مسيرة التنمية الفلسطينية:

1.مدى انسجام التمويل الدولي مع الأولويات الفلسطينية.

2.التمويل الدولي و انعتاق الاقتصاد الفلسطيني.

3.السلطة الفلسطينية و إدارة التمويل الدولي.

4.المشاكل و التحديات التي تواجه عملية تخصيص و تدفق التمويل الدولي.

تمهيد:

لقد قام المجتمع الدولي منذ حلول النكبة على الشعب الفلسطيني و احتلال و اغتصاب أرضه من قبل إسرائيل، بتقديم مساعدات كبيرة و متنوعة للشعب الفلسطيني و من خلال عدة قنوات حكوميـــــة و أهلية، و التي كانت تهدف إلى مساعدة الاقتصاد الفلسطيني على تحمل أعباء الاحتلال الإنسانية و الاقتصادية من جهة، و تمكين الاقتصاد من خلق و تطوير مقومات التنمية الاقتصادية المستدامة.

و في أعقاب اتفاق اوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية و الحكومة الإسرائيلية، زاد تدفق المساعدات الدولية للفلسطينيين، و ذلك لمساعدة و تمكين السلطة الفلسطينية الوليدة من إدارة المناطق الفلسطينية، و العمل على تحسين وضعية الحياة المعيشية للفلسطينيين و تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، و لقد جاء التحرك الدولي مواكبا للحدث هادفا لتقديم المساعدات المالية للفلسطينيين، و ذلك بهدف إكساب اتفاق أوسلو مصداقية اقتصادية لدى المواطنين الفلسطينيين الذين أبدوا ترددا و حذرا في دعم الترتيبات السياسية و الأمنية المنبثقة عنه، و ذلك من منطلق أن الاتفاق ليعمل و يصمد أمام التحديات، لابد أن يلمس المواطن الفلسطيني العادي تغييرا إيجابيا على نوعية حياته اليومية.

و بالفعل نجح هذا التحرك في تأمين تعهدات إجمالية بلغت 2.4 مليار دولار في غضون ثلاثة شهور من تاريخ انعقاد مؤتمر الدول المانحة في أكتوبر 1993، و منذ ذلك الحين أخذت تتدفق المساعدات على الشعب الفلسطيني من جهات متعددة و قنوات مختلفة، و لأوجه انفاق متنوعة، و بشروط عديدة و بوتائر غير منتظمة، إلى أن وصل حجمها التراكمي إلى 7.5 مليار دولار حتى نهاية 2004.

و على الرغم من هذا الحجم الكبير من المساعدات، و بالرغم من الدور الذي لعبته في مجال تطوير البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية و الحد من الآثار التدميرية الناجمة عن السياسات و الممارسات الإسرائيلية على مدار الأحد عشر سنة الماضية من عمر العملية السلمية، إلا أنها لم تكن نتائجها في مستوى الطموحات الفلسطينية، و ذلك لكونها لم تأتي في إطار خطة وطنية ممنهجة للتنمية و الإعمار، هذا بالإضافة إلى كون تدفقها مرهون بتطورات العملية السلمية، و توجيه معظمها لمنع انهيار تلك العملية، كل هذا أدى إلى تحجيم دور التمويل الدولي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني و تعزيز قدرته في مواجهة التحديات المزمنة و الطارئة.

I.واقع و آفاق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية:

إن التنمية الفلسطينية تقوم على ركيزتين: الأولى إعادة الإعمار، و الثانية بناء أسس اقتصاد وطني قادر على الاعتماد على الذات، و تتمثل الأولى بإعادة بناء البنية التحتية و ترميم و إعمار ما خلفته سنوات الاحتلال الطويلة من دمار في البنية التحتية، و تردي في الخدمات، و هذا يتطلب جهدا مكثفا في الصحة و التعليم و الطرق و المواصلات و الكهرباء و الماء و المجاري و الاتصالات و الخدمات المالية كما يتطلب ذلك جهدا مشتركا بين القطاعات الرسمية و القطاعات غير الحكومية، و القطاع الخاص، خاصة أن العمل في البنية التحتية يحتاج لوقت طويل، و جهد مكثف و له مردود بطئ و مباشر، كما تتمثل الركيزة الثانية، بخلق المقومات الضرورية لبناء اقتصاد وطني قادر على التعامل مع الاحتياجات الفلسطينية بقدر أكبر من الاستقلالية، و فك الارتباط تدريجيا مع الاقتصاد الإسرائيلي للتخلي عن التبعية المفروضة عليه بفعل الاحتلال و هذا يعتمد على تهيئة المناخ للاستثمار الوطني رغم أن ذلك كما هو معروف يعتمد أساسا على الوضع السياسي و مسيرة السلام و مدى التقدم فيه[1].

لقد أكدت لنا تجربة التنمية الاقتصادية الفلسطينية في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، غياب رؤية تنموية فلسطينية شمولية، و الافتقار إلى أهداف واضحة و محددة لتأهيل و إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، و الافتقار كذلك إلى خطة لإصلاح التشوهات الموروثة عن الاحتلال و إرساء دعائم التنمية المستدامة و غياب برامج تنفيذية مرتبطة بجداول زمنية تعمل على تحقيق الأهداف بشكل تدريجي و تراكمي، ليشكل السبب الرئيسي لتواضع النتائج التي تم تحقيقها في هذه المرحلة و ارتفاع كلفتها، و تعود الأسباب الحقيقية لعدم انتهاج سياسات تنموية خلال هذه الفترة إلى عوامل ذاتية و أخرى موضوعية، و التي سوف نتطرق لها خلال عرضنا لواقع هذه التجربة من خلال نتائجها و إبراز مواطن القوة و الضعف في البيئة التنموية الفلسطينية في محاولة لاستشراق رؤية تنموية فلسطينية تعمل على تحقيق التنمية الفلسطينية المستدامة المنشودة.

[1] هديل رزق القزاز،" فيضان التمويل.. سدود التنسيق.. و فرص الغرق في دوامة الفساد، الحالة الفلسطينية نموذجا"، ورقة مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحلة إعادة الإعمار، عمان، مارس 2006.

1. التنمية الاقتصادية الفلسطينية تحت الاحتلال:

هناك إجماع على استحالة قيام تنمية شاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة طالما هي تحت سلطة الاحتلال،[1] فالمحتل يعمل على طمس و تشويه اقتصاد الدولة المحتلة و جعل اقتصادها اقتصاد هامشي يتبع اقتصاده، و هذا ما قام به الاحتلال الإسرائيلي من خلال ممارسات ممنهجة و مدروسة لإحداث تشوهات هيكلية عدة على بنية الاقتصاد الفلسطيني من أهمها[2]:

تشوه جغرافي: يمكن تلخيص ملامحه الرئيسية في:

*تقليص سيطرة الفلسطينيين في الضفة الغربية (بما في ذلك القدس) و قطاع غزة على أرضهم و مياههم و ثرواتهم المعدنية.

*إنشاء المستعمرات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية التي تم احتلالها العام 1967، و نشرها في المواقع الاستراتيجية و بين التجمعات السكانية الفلسطينية، و تكثيف الاستيطان اليهودي فيها، بما يؤدي إلى محاصرة التجمعات السكانية الفلسطينية و منع نموها و تنميتها.

شق الطرق الإلتفافية لربط التجمعات الاستيطانية بالعمق اليهودي داخل الخط الأخضر ، و ما ينجم عن ذلك من تجزئة للأراضي الفلسطينية، و تقطيع أوصالها جغرافيا و ديمغرافيا.

تشوه هيكلي:

-فصل نمو الدخل عن نمو الإنتاج المحلي، و زيادة الاعتماد على الخارج في تكوين الدخل القومي(العمل في إسرائيل و المساعدات الدولية)، و تراجع مساهمة قطاعات الإنتاج السلعي في تكوين الناتج المحلي، و تراجع مساهمة الأخيرة في تكوين الدخل القومي الإجمالي المتاح و في التشغيل.

-تشوه في الأسعار و الأجور و عدم ارتباط حركتها بقوى العرض و الطلب داخل الاقتصاد المحلي.

-التجارة الخارجية و تركزها مع إسرائيل استيرادا و تصديرا، حيث أن أكثر من 90% من واردات الأراضي المحتلة تأتي من إسرائيل، و ما يقارب أل 80% من صادراتها يذهب إلى إسرائيل، حيث وصل العجز في الميزان

---

[1] أحمد مجدلاوي، "إشكالية التنمية الفلسطينية في ظل الاحتلال"، ورقة مقدمة لورشة مدخلات الاقتصاد الفلسطيني و إشكالية التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006-2008، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.

[2] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، التقرير السنوي 2003، رام الله، ص 117-119.

*مصطلح الخط الأخضر هو مصطلح يطلق على المناطق التي قامت باحتلالها إسرائيل عام 1948.

التجاري بين الضفة الغربية و قطاع غزة و إسرائيل 600 مليون دولار عام 1987[1].

-البنية التحتية و تخلفها، و ارتباطها بإسرائيل.

تشوه مصالح الفئات و الأشخاص:

-مصالح التجار المستوردين من إسرائيل.

-مصالح الصناعيين المرتبطين بأنشطة التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية.

-مصالح العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي.

لقد تسببت هذه التشوهات بإلحاق الاقتصاد الفلسطيني و تكريس تبعيتة للاقتصاد الإسرائيلي، و أدت إلى اختلال توازنه الداخلي الذي انعكس في فجوة الموارد، و عدم توازن سوق العمل و في ظل هذه الأوضاع جرى اتفاق اوسلو، معلنا عن نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، و تحقيق سيادة فلسطينية لأول مرة على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2.التنمية الاقتصادية الفلسطينية بعد نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية:

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في سبتمبر 1993، و نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994، برزت متغيرات جديدة ذات تأثير مهم على بيئة و آليات التنمية الفلسطينية، فقد أصبح للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة و للمرة الأولى إدارة تنموية رسمية و لها مصلحة في إطلاق عملية التنمية، و قد امتلكت هذه الإدارة بموجب اتفاقيات أوسلو، أدوات إدارية و اقتصادية هامة لإدارة و توجيه عملية التنمية و التأثير عليها، كما قدمت الجهات المانحة معونات كبيرة للسلطة الوطنية الفلسطينية بغرض مساعدتها في مواجهة مشكلات التخلف التي تراكمت على مدى العقود الماضية، و لإطلاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[2].

و لقد حققت السلطة الوطنية الفلسطينية تقدما ملموسا فيما يخص إنشاء جهاز حكومي فعال بعد سنوات من التفكك تحت الاحتلال[3]، و بدأت ملامح جديدة للاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية و قطاع

---

[1] محمد صقر،"الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال"،ورقة مقدمة لورشة عمل حول أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني-الإسرائيلي، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ديسمبر 1994، ص 12.

[2] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)،" نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية"، رام الله، 2005، ص 18.

[3] روذمل تيموثي، الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 1998.

غزة، ترتبط بقدوم هذه السلطة، و ذلك لارتباط السلطة باتفاقيات اقتصادية (اتفاقية باريس)* ، التي بدأت ترسم معالم جديدة في طبيعة العلاقة بين الاقتصاد الفلسطيني و علاقته الدولية في الشؤون الاقتصادية[2]، و بالرغم من وجود بعض الاتفاقيات الاقتصادية و السياسية، التي من شأنها أن تعزز نمو و تطور الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن الحال لم يشهد إلا بعض التطورات الإيجابية في السنوات الأولى من قدوم السلطة الوطنية، ثم أخذ الاتجاه العام للاقتصاد الفلسطيني في التدهور، و قد انعكس هذا التدهور في انخفاض الدخل القومي الإجمالي، و الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى انخفاض مستوى الدخل، و ارتفاع نسبة البطالة و تزايد الفقر و زيادة العجز التجاري.

و لمعرفة واقع الحال بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني و مشروع تنميته بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (1994-2004)، سوف نوضح أهم المؤشرات العامة في أداء الاقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة.

.1.2.الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الإجمالي** :(1994- 2004):

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول حجم الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية و الثابتة، إلى حدوث تطور في قيمة هذين المؤشرين، و ذلك لغاية نهاية المرحلة الانتقالية عام 1999، إلا أنها شهدت تدهور مستمر خلال انتفاضة الأقصى.

---

*: تم توقيعها بين إسرائيل و منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة الشعب الفلسطيني في باريس في أفريل 1994، يتناول البروتوكول الضوابط و الأحكام التي تحدد نوع العلاقة الاقتصادية بين إسرائيل و السلطة الوطنية الفلسطينية في كل من الضفة الغربية و قطاع غزة وفقا لمراحل إعلان المبادئ و تشمل موادها المواضيع و المسائل التالية: اللجنة الاقتصادية المشتركة، الضرائب و سياسات الاستيراد، القضايا النقدية و المالية، الضرائب المباشرة و غير المباشرة، العمل، الزراعة، الصناعة، السياحة، التأمين.

[2] إبراهيم سالم جابر،" التمويل الأجنبي، الواقع..التحديات"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول، الاستثمار و التمويل في فلسطين بين آفاق التنمية و التحديات المعاصرة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، مايو 2005.

** الدخل القومي الإجمالي هو قيمة ما أنتجه أفراد المجتمع الوطنيون من السلع و الخدمات خلال عام واحد حيث يستثني من ذلك الأجانب المقيمون داخل الدولة، و يضاف إليه أفراد المجتمع المقيمون في الخارج و كذلك يمكن تعريف الدخل القومي على أنه إجمالي الناتج المحلي مضافا إليه تعويضات العاملين و صافي دخل الملكية.

جدول (3-1) الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1994 - 2004)

القيمة: بالمليون دولار أمريكي

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج المحلي الإجمالي.	3082	3518	3668	4012	4262	4517	4442	4136	3780	4222	4462
معدل النمو %		%14	%4	%9	%6	%6	%2-	%7-	%9-	%12	%6
الدخل القومي الإجمالي.	3530	4125	4246	4663	5163	5454	5275	4622	4161	4760	4950
معدل النمو %		%17	%3	%10	%11	%6	%3-	%12-	%10-	%14	%4

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية بالأسعار الجارية و الثابتة (1994-2002)، رام الله، فلسطين.

-مركز المعلومات الوطني الفلسطيني: التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام 2004، الموقع الإلكتروني www.pnic. gov.ps

و يوضح الجدول أعلاه (3-1)، النمو الملحوظ لقيم كل من الناتج المحلي الإجمالي و الدخل القومي الإجمالي في السنوات الأولى لنشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، فلقد تزايد معدل نمو كل من المؤشرين منذ عام 1994 و حتى عام 1999، ثم أخذ في الانخفاض حتى العام 2002، ليعادوا الارتفاع عامي 2003،2004، إلا أن القيم المحققة لا تزال دون مستواها في عام 1999.

شكل رقم(3-1): إجمالي الدخل القومي و إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للفترة(1994- 2004).

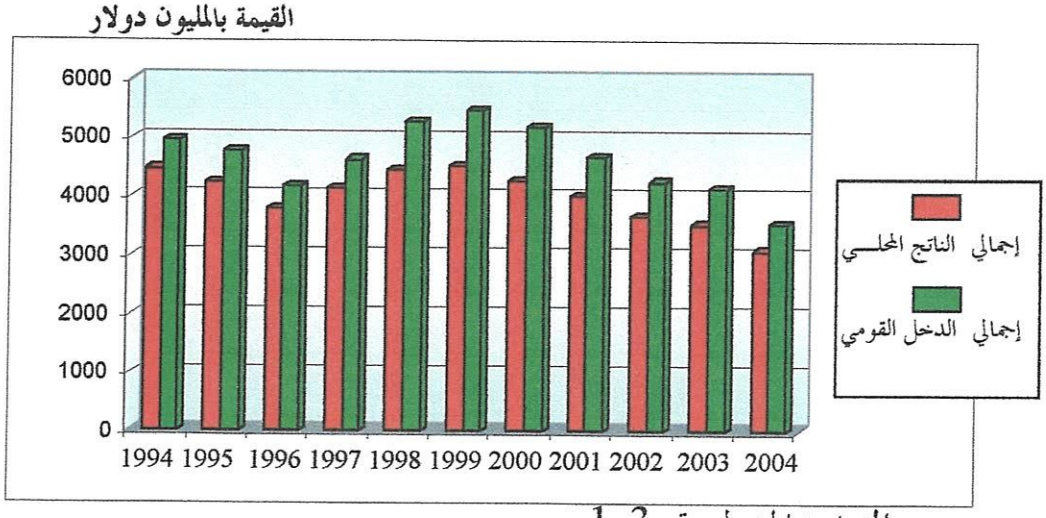

المصدر: الجدول رقم 3-1

2.2نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي و الناتج المحلي الإجمالي للفترة (1994-2004):

يوضح الجدول (3-2) نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي و إجمالي الناتج المحلي، حيث نجد أن هناك تحسنا ملحوظا على نصيب الفرد من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1994-1999)،ثم يأخذ في الانخفاض في السنوات التالية حتى عام 2002، ليعاود الارتفاع خلال عامي 2003-2004، لكنه لم يصل إلى المستوى المحقق خلال عام 1999، و يعتبر هذا المؤشر من أصدق المؤشرات الاقتصادية الذي يدل على مدى تدهور و تراجع الاقتصاد الفلسطيني.

جدول (3-2): نصيب الفرد من الدخل القومي و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال الفترة: (1994- 2004).

القيمة بالدولار الأمريكي.

المؤشر	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1331	1417	1395	1442	1471	1496	1411	1254	1091	1181	1216
معدل النمو %		%6	%2-	%3	%2	%2	%6-	%11-	%13-	%8	%3
نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.	1524	1662	1614	1676	1782	1807	1674	1401	1201	1331	1349
معدل النمو %		%9	%3-	%4	%6	%1	%7-	%16-	%14-	%11	%1

المصدر:- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: الحسابات القومية...(1994-2002)، مرجع سابق.

-السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الموقع الإلكتروني:

www.pnic.gov.ps

شكل (2.3) :نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي و الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (1994-2004).

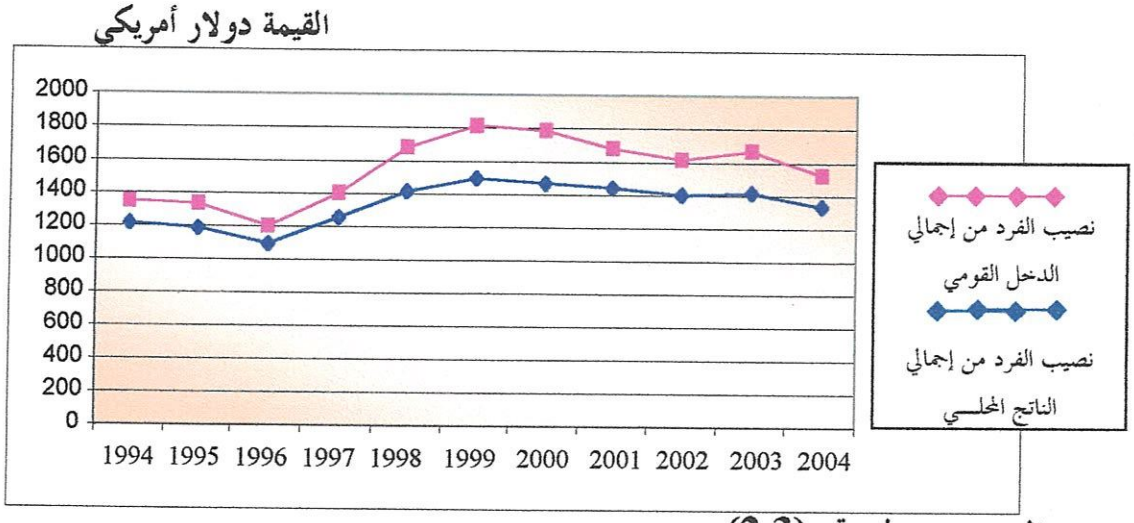

المصدر: جدول رقم (2.3).

2.3 التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي:

على الصعيد القطاعي، يلاحظ من البيانات المتاحة خلال الفترة (1994-2004) سيطرة قطاع الخدمات بشقية الإنتاجي و الاجتماعي على الجزء الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل سيطرة أقل لقطاع الإنتاج السلعي مع مرور السنوات.

فعلى صعيد قطاعات الإنتاج السلعي نلاحظ انخفاض مساهمتها من سنة لأخرى، فقطاع الزراعة كانت مساهمته عام 1994 في الناتج المحلي 12.3%، لتنخفض لتصل إلى 9.5% في عام 2000، و تستمر في الانخفاض لتساهم ب 7% عام 2005، أما قطاع الصناعة فلم يكن حاله أفضل من قطاع الزراعة فبعد أن كان يساهم ب 21.2% عام 1994، أصبح في عام 2000 يساهم بنسبة 15.7% ليداوم على الانخفاض حتى عام 2005 لتشكل مساهمته 12.7%.

أما قطاع الخدمات بشقيه الإنتاجي و الاجتماعي، فيلاحظ نمو متسارع في مساهمته في الناتج المحلي من سنة لأخرى، فبعد أن كان يساهم بنسبة 56% من الناتج المحلي عام 1994، أصبح يساهم بنسبة 70% عام 2000، و يستمر في النمو لتشكل مساهمته حوالي 77.6% عام 2005.

شكل (3.3):المساهمة النسبية للأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لعام 2005.

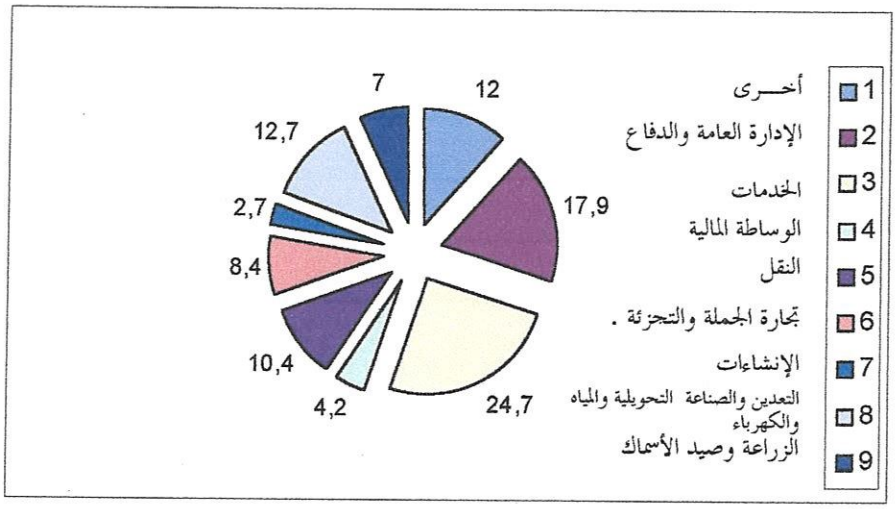

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2005، رام الله، فلسطين، أيار 2006، ص 48.

2.4.البطالة:

لقد كان أمل الفلسطينيين خلال مرحلة السلام أن يستطيع القطاع الخاص المتجه نحو التصدير أن يخلف فرص عمل محلية و بشكل سريع ليحول الاقتصاد الفلسطيني من مصدر العمالة إلى مصدر للسلع لكن العوامل السياسية في فترة ما بعد أوسلو أدت إلى ضعف فرص القطاع الخاص المتجه نحو التصدير و في نفس الوقت تفاقمت ظاهرة البطالة في الأراضي الفلسطينية. إن نسبة البطالة في الضفة الغربية و قطاع غزة هي أعلى منها في البلدان السبعة و الخمسين التي تم تحليل اقتصادها من قبل البنك الدولي World development report 1995، فقد كان حوالي 92000 شخص من أصل حوالي نصف مليون عامل في القوى العاملة عاطلا عن العمل في شهري نسيان و أيار عام 1996[1]، ومن الملاحظ أن حجم البطالة الفلسطينية شهد تذبذبا واسعا خلال فترة قصيرة من الزمن حيث انخفض من 24.7% عام 1994 إلى 11.8% في عام 1999 ثم ارتفع ليصل على 31.3% في عام 2002، ثم انخفض ليصل إلى 26% عام 2003 ليرتفع إلى 27% في عام 2004، و ليعاود الانخفاض إلى 23.5% عام 2005[2].

[1] إسحاق ديوان و رضوان شعبان،" تنمية رغم الصعاب المسار الانتقالي للاقتصاد الفلسطيني" ،معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، و البنك الدولي، ص 3.

[2] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2005، مرجع سابق، ص 20.

يرتفع معدل البطالة في قطاع غزة عنه في الضفة الغربية خلال السنوات (1994-2005)، حيث بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 21.5% في عام 2001، ليصل إلى 28.3% في عام 2002، و لينخفض ليصل إلى 20.3% في عام 2005، و كذلك الأمر في قطاع غزة فبعد أن كان معدل البطالة 34.2% عام 2001 ارتفع إلى 38.1% عام 2002 و لينخفض عام 2005 إلى 30.3%[1].

شكل (3.4): نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1999-2005.

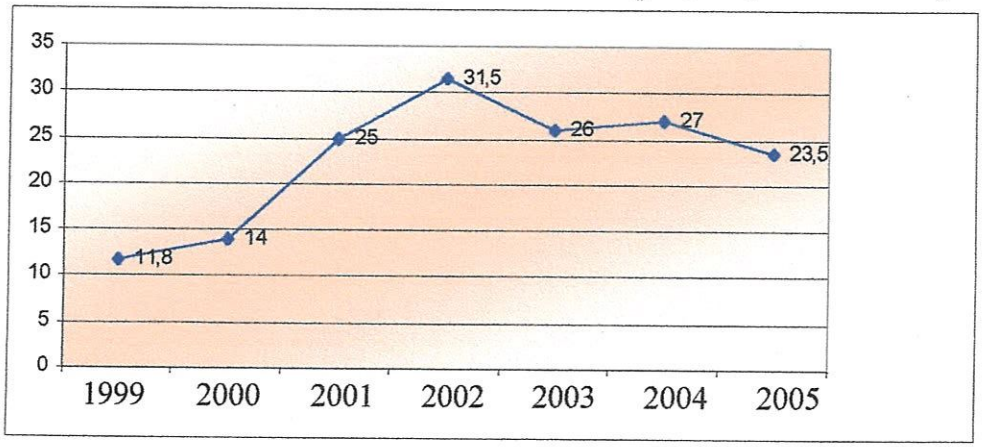

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2005، مرجع سابق، ص 20.

2.5الفقر* :

إن زيادة نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية تؤدي على اتساع رقعة الفقر، و انخفاض مستوى المعيشة للأفراد و الأسرة مما يؤثر بشكل مباشر على عملية التنمية الشاملة.

---

[1] المرجع السابق، ص 20.

* أشارت دراسة مشتركة بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني و البنك الدولي بعنوان: "الفلسطينيون الأكثر فقرا في ظل الأزمة الاقتصادية"، صدرت في أكتوبر 2004 ،حول مفهوم خط الفقر، يتم استخدام منهجيات مختلفة لتقدير الفقر في الأراضي الفلسطينية ترتبط بخطوط فقر مختلفة، ولقد أوضح الفريق الوطني لمكافحة الفقر إن اعتماد خط الفقر، سواء كان نسبيا أو مطلقا، هو في نهاية الأمر خطا افتراضيا، حيث انه قرار سياسي من الناحية الجوهرية، و بالنسبة للسياسات الاجتماعية، فإن التغيرات التي تطرأ على نسب الفقر لمختلف المجموعات السكانية عبر الزمن أهم من نسبة الفقر بحد ذاتها، أما المعايير الأساسية لتحديد خط الفقر فتشمل الانسجام الداخلي وموافقة الأكثرية وسهولة القياس،و لقد تم تحديد خط الفقر الرسمي عام 1997، هذا وقد بلغ خط الفقر الفلسطيني الرسمي 1800 شيكل شهريا (حوالي 396دولار) للأسرة المكونة من شخصين بالغين وأربعة أطفال، خلال شهر كانون أول 2003، وعلى سبيل المقارنة، فإن خط الفقر الإسرائيلي الرسمي لنفس الاسرة حدد ب 5926 شيكل .

و تشير البيانات، أن نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر في الأراضي الفلسطينية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، وذلك على الرغم من التحسن في هذه النسبة في بداية نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية، حيث انخفضت من 24% عام 1996 إلى 20% عام 1998، ولتأخذ بعد ذلك في الارتفاع لتصل إلى 32 % من عام 2000، وتستمر بالارتفاع بشكل جنوني لتصل إلى 66% في عام 2004، وهذا يدل على مدى تدهور الأوضاع الاقتصادية للشعب الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بسبب ممارسات الاحتلال الإسرائيلي إضافة إلى أن الفقر في قطاع غزة أكثر انتشارا منه في الضفة الغربية، حيث تبين أن 76% من سكان قطاع غزة يعيشون تحت خط الفقر في عام 2004، مقابل 56% من سكان الضفة الغربية[1] .

شكل (3-5): نسبة السكان الواقعين تحت خط الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال (1996-2004)

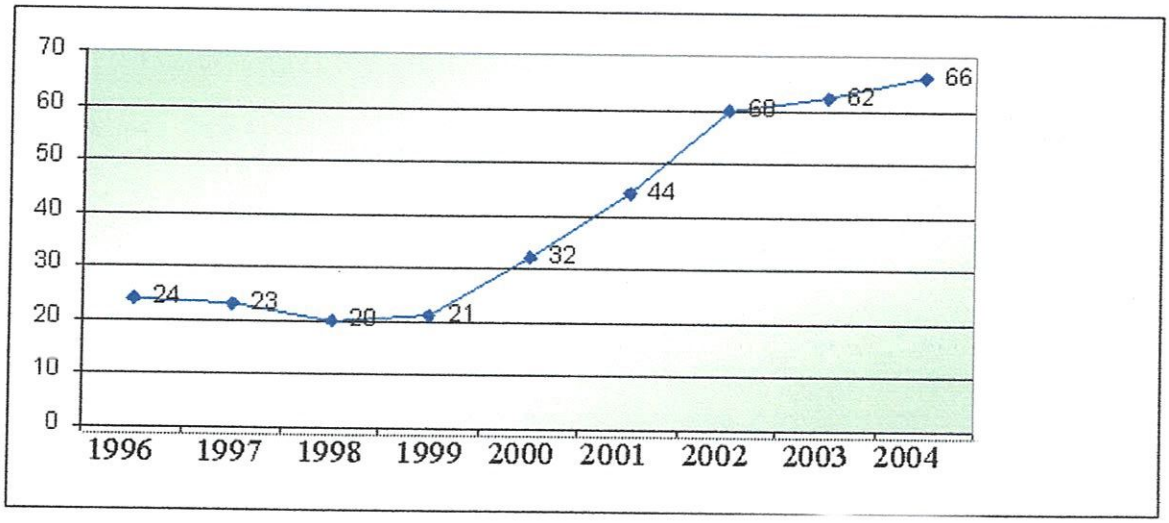

المصدر:- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) ،المراقب العام، عدد رقم 11 – 2004 ، ص XII .

-السلطة الوطنية الفلسطينية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ، الموقع الالكتروني :

www.pnic.gov.ps

6.2. العجز في الموازنة العامة:

ينشأ العجز في الموازنة العامة بشكل عام عند زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، في هذه الحالة تلجأ الدولة إلى إصدار نقدي جديد، أو طلب مساعدات وقروض من الدول الخارجية، ولكن في الشأن

[1] – السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الموقع الالكتروني www.pnic. gov. ps

الفلسطيني حيث لا يوجد نظام لإصدار عملة وطنية لتغطية العجز في الموازنة، فتكون الموازنة محتاجة بشكل دائم إلى المنح والقروض من الدول الخارجية في حالة وجود العجز، ويوضح الجدول رقم (3-3) أن هناك عجزا سنويا دائما في الموزانة العامة للسلطة الفلسطينية، وأنه لا يمكن تغطية النفقات العامة بدون اللجوء إلى المنح والمساعدات الخارجية، وخاصة في ظل استمرار تردى الأوضاع السياسية والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

جدول رقم (3-3) العجز في الموزانة العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال (1996-2005)

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ادات العامة	684.2	816	921.5	903.8	964	287.1	283.6	207	805.9	396
ات العامة	927.9	1211	1858.4	1758.1	1364	1239.3	1227.8	1278	1694	2220
ز السنوي قبل يل	-	395	936.9	854.3	422	186.3	250.4	747	888	1162

المصدر: -السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة.

-السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني ،الموقع الالكتروني

www.pnic.gov.ps

بعد الإطلاع على المعطيات والمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1994-2004) في الأراضي الفلسطينية، تبين لنا أنها نتاج مسؤولية مشتركة ومتداخلة تقع على عاتق جميع الأطراف المؤثرة في عملية التنمية وإدارة الحياة اليومية للفلسطينيين وبدرجات متفاوتة، ويمكن التعبير عن هذه الأطراف بثلاثة عوامل هي: العامل الذاتي، والعامل الإسرائيلي وعامل المساعدات الدولية وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، وخصوصا منذ بداية انتفاضة الأقصى إلى إحداث خلل كبير في بنية الاقتصاد الفلسطيني،فتلك الإجراءات لم تفشل فقط المحاولات الفلسطينية التي هدفت إلى إعادة تأهيل الاقتصاد وتصحيح الاختلالات الهيكلية التي تكرست في هذا الاقتصاد زمن الاحتلال الإسرائيلي، بل تعدت ذلك إلى إرباك الأنشطة الإنتاجية والاستثمار العام والخاص في الأراضي الفلسطينية والى إحداث تشوهات في سوق العمل الفلسطيني، وقد أدى

ذلك بالنتيجة إلى نشوء وضع اقتصادي جديد، يشوبه العديد من الفجوات والاختلالات ، يمكن تلخيصها في ثلاث فجوات رئيسية[1]:

-فجوة الموارد المالية: والتي عانت منها ومازلت السلطة الفلسطينية نتيجة انخفاض مواردها المالية بشكل ملحوظ خلال السنوات الثلاث الأخيرة، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية المتأتية من الأنشطة الاقتصاديةفي الإقليم الفلسطيني ، إضافة إلى انخفاض إيرادات المقاصة بسبب انخفاض التجارة مع إسرائيل، وبسبب احتجاز إسرائيل للجزء الأكبر من تلك الإيرادات كإجراء عقابي ضد الفلسطينيين.

-فجوة استمرار العجز في الميزان التجاري الفلسطيني:وبالأخص مع الجانب الإسرائيلي، إذ تشير البيانات إلى أن هذا العجز قد بلغ خلال العام 2004 حوالي 2060.6 مليون دولار[2].وبالرغم من انخفاض هذا العجز مقارنة بما كان عليه الوضع قبيل اندلاع الانتفاضة، إلا أن الأمر المقلق هو أن هذا الانخفاض ناجم عن تراجع كل من الواردات والصادرات وبنسبة متساوية تقريبا، وهذا يظهر حساسية الصادرات الفلسطينية للعوامل الخارجية وتأثرها بها بشكل كبير.

فجوة الطلب على العمل: حيث تسببت إجراءات الحصار والإغلاق الإسرائيلية في توقيف أكثر من 125ألف عامل فلسطيني عن العمل داخل الخط الأخضر ، مما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير.

---

[1] - تقرير التنمية البشرية، فلسطين 2004، ص 104.

[2] - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،" الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية في ظل الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب واقع ومؤشرات"، رام الله، فلسطين، أيار/ مايو 2006، ص 104.

3. البيئة التنموية في الأراضي الفلسطينية[1]:

من أبرز النواقص التي واكبت العمل الفلسطيني بعد نشوء السلطة الفلسطينية في عام 1994 ،كان إهمال دور العمل على الصعيد الاقتصادي والتنموي بشكل عام، فمسيرة التنمية الفلسطينية خلال تلك الحقبة أتسمت بالعشوائية والتخبط، الأمر الذي أدى إلى عدم نجاحها في تحقيق الأهداف التنموية الرئيسية، سواء ما يتعلق ببناء القدرة الذاتية، وإزالة أو التخفيف من حدة التشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال الطويلة، أو تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وتطوير العلاقات الفلسطينية العربية، أو بإرساء دعائم تنموية مواتية لإطلاق قدرات القطاع الخاص على طريق بناء اقتصاد عصري يتجه نحو التنمية المستدامة. ومن إطار استعراضنا للتجربة التنموية الفلسطينية التي تشكل منطلقا هاما ومصدرا رئيسيا لاستشراف الرؤية الاقتصادية الفلسطينية المنشودة، سوف نقوم باستعراض أبرز مواطن القوة والضعف للبيئة التنموية الفلسطينية.

1.3. نقاط القوة:

1.1.3. خصائص جيدة للسكان وقوة العمل الفلسطينية:

يقدر عدد المواطنين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2006مايزيد عن 3.888مليون منهم 2.444 في الضفة الغربية و1.444 في قطاع غزة، ويبلغ معدل الزيادة السنوية الصافية نحو 3.3% و هي من أعلى النسب في العالم، وأما توزيع السكان حسب فئات العمر المختلفة فيبين أن السكان دون 14 سنة يشكلون نحو47% من السكان، وبإضافة السكان من فئة العمر 15-19سنة، فإن نحو 57% من السكان هم من عمر 19 سنة فأقل، وإذا عرفنا أن السكان من فئة العمر 20-39 سنة يشكلون 28.5% من السكان[2]. يبين لنا أن تركيبة الشعب الفلسطيني العمرية يغلب عليها عنصر الشباب، ولاشك أن هذه الميزة لها ارتباط وثيق بتقبل التغيير والقدرة على التعلم واكتساب المهارات وتشغيل التكنولوجيات الحديثة.

وتتميز قوة العمل الفلسطينية بارتفاع المهارة، حيث تظهر الإحصاءات أن 26% من أفراد القوى العاملة قد أنهوا أكثر من 12سنة تعليمية، و31% أتمـــــوا ما بين 10-12 سنة تعليمية، و25% أتموا ما

[1] – ماس، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، مرجع سابق، ص 20-33.

[2] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية....، مرجع سابق، ص 20.

بين 7-9 سنوات تعليمية وذلك في عام 2004[1]. وتدل هذه الأرقام أن القوة العاملة الفلسطينية تتمتع بمستوى تعليمي عال نسبيا يؤهلها للانخراط في الصناعات الجديدة بما في ذلك التي تعتمد على تكنولوجيات عصرية.

2.1.3. قاعدة جيدة لرأس المال البشري الفلسطيني:

لقد كان راس المال البشري عنصر التميز الرئيسي للشعب الفلسطيني على مدار العقود الماضية، وعلى الأرجح أنه سيكون كذلك في المستقبل أيضا، وقد أسهمت التطورات التاريخية التي عصفت بفلسطين دورا هاما في تشكيل هذا الواقع، إذ أن اغتصاب الجزء الاكبر من مصادر وثروات فلسطين من أراضي ومياه وإحباط مناخ الاستثمار لسنوات طويلة وجه الشعب الفلسطيني نحو الاستثمار في الإنسان من خلال التعليم، وقد تعاظم الاهتمام بتعليم الأبناء وأصبح تقليدا راسخا لدى الأسرة الفلسطينية بصرف النظر عن التغيرات التي شهدتها سوق العمل في الاقتصاد الفلسطيني، التي لم تكن دائما توفر فرص العمل الأفضل لاستخدامات الكفاءات الفلسطينية، فمنذ وقت مبكر كانت مساحة توظيف راس المال البشري الفلسطيني تمتد إلى دول المنطقة وخصوصا في العربية السعودية ودول الخليج العربي، وإلى العديد من الدول الأخرى.

3.1.3. مخزون الخبرات ورؤوس الأموال لدى الجاليات والتجمعات الفلسطينية في الخارج:

شكل الامتداد الفلسطيني لنمو خمسة ملايين نسمة في الخارج * واحدة من نقاط القوة التي يتمتع بها الاقتصاد الفلسطيني ومصدرا هاما لدعم التنمية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولكن لا يمكن القول أن استثمار هذا الامتداد جرى بشكل كامل ومناسب لغاية الآن، حيث جرى اجتذاب وتوظيف جزء يسير من راس المال المادي والبشري لفلسطيني المهجر في التنمية الفلسطينية، كما لم تبذل جهود كافية للاستفادة من الجاليات الفلسطينية في المهجر للوصول إلى أسواق الدول المضيفة لها، وذلك في ظل إمكانية مضاعفة الاستفادة من تلك الجاليات بأشكال وأوجه متعددة كمصدر لراس المال المادي والبشري ونقل التكنولوجيات والبحث والتطوير وفتح الأسواق للمنتجات الفلسطينية في الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية أيضا.

---

[1] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التقرير السنوي للقوى العاملة، 2004.

* لا يأخذ بعين الاعتبار ما يقارب 1.3 مليون فلسطيني يعيشون داخل الخط الأخضر "الأراضي الفلسطينية المحتلة العام 1948".

4.1.3. الموقع الجغرافي ووفرة عناصر الجذب السياحي (التنوع المناخي والذخر التاريخي والثقافي):

يعتبر الموقع الجغرافي والتنوع المناخي والحيوي من عناصر قوة الاقتصاد الفلسطيني التي يمكن استغلالها بعد إزالة الاحتلال، إذ تحتل فلسطين موقعا استراتيجيا بالنسبة للعالم، فهي حلقة اتصال بين قارتي آسيا وإفريقيا، وتتميز فلسطين بمقومات وثروات سياحية فريدة ومتعددة جعلتها قبلة للسياح من مختلف الأقطار والانتماءات، حيث تحتوي على مناطق دينية وتاريخية تعتبر من أهم المقدسات للأديان السماوية الرئيسية، بالإضافة إلى توفر خصائص مناخية تمنحها قيمة سياحية كبيرة في فصول معينة، كما تشمل المقومات السياحية الفلسطينية إمكانيات توسع هائلة في مجالات السياحة الدينية، والإقليمية، والحضارية، والطبية، وسياحة المؤتمرات والسياحة الترفيهية، حيث تمتلك فلسطين ميزة تنافسية مطلقة في جاذبيتها السياحية، وبخاصة في توفر الأماكن الدينية، وقد ارتبط بالنشاط السياحي في فلسطين نشوء عدد كبير من الأنشطة المكملة للنشاط السياحي والثقافي، وترميم الأماكن التاريخية، وإقامة المواسم والأنشطة الثقافية، وتطوير الخدمات السياحية، بما في ذلك المطاعم والفنادق، ومراكز الترفيه السياحية وخدمات السفر، والصناعات التقليدية مثل التحف والخشب والزجاج والتطريز والمنتجات الجلدية، كما أن تحسين البنية التحتية والخدمية في السنوات الأخيرة يمثل عنصر قوة في مجال تنشيط السياحة* .

وتتميز فلسطين، رغم صغر مساحتها، بتعدد النظم المناخية، حيث تمتاز بالمناخ المتنوع على مدار السنة والدافئ المعتدل والمشجع على قدوم السياح والحجاج من مختلف الأصقاع والاجناس، وخاصة بالنسبة للسياح والحجاج القادمين من غرب أوروبا وأمريكا اللاتينية الذين يستفيدون من اعتدال المناخ صيفا ودفئه شتاءا.

5.1.3. قطاع خاص فلسطيني حيوي وذو تجربة غنية:

شكل القطاع الخاص الفلسطيني وما يزال القاطرة الرئيسية للتنمية الفلسطينية في ظروف بيئة استثمارية غير مواتية تمثلت بالأساس بسياسيات الاحتلال المعادية للتنمية، فبعد نشوء السلطة و إعلانها عن التزامها باقتصاد السوق وبالدور الريادي للقطاع الخاص، بدأت بتطوير الإطار القانوني والتنظيمي لإرساء دعائم بيئة تنافسية، وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني حركة استثمارات خاصة نشطة، بما في ذلك من قبل المستثمرين الفلسطينيين العائدين من الخارج، وبرز ذلك بشكل خاص في تطوير القطاع المالي، حيث نشأت البنوك

*- حيث تشير البيانات إلى أن عدد الفنادق قد تضاعفت خلال الفترة 1995-2000 ليصل إلى 106 فنادق، موزعة على النحو التالي: 44فندقا في القدس، و51فندقا في محافظات الضفة الغربية، و 11فندقا في قطاع غزة، إلا أن عدد هذه الفنادق قد انخفض خلال فترة انتفاضية الأقصى لتصل إلى 77فندق عام 2005، منها 13 فندق في غزة ،فيها 98 مطعم منها 19 مطعم في غزة، ويبلغ عدد العاملين في هذه الفنادق 1273عامل خلال عام 2005.

وشركات التأمين والسوق المالي، وظهر العديد من الشركات الاستثمارية القابضة، والفنادق السياحية، والصناعات الجديدة، كما قاد القطاع الخاص التطوير في قطاع الاتصالات والكهرباء والمدن الصناعية وغيرها، وبالرغم من الخسائر الفادحة التي تكبدها القطاع الخاص خلال السنوات الأربع الأخيرة، فقد أظهر قدرة فائقة على التكيف والصمود.

إن المميزات والخبرات والتجارب التي يمتلكها القطاع الخاص الفلسطيني، بما في ذلك تجاربه المريرة، زادت من قدرة القطاع الخاص على مواجهة المخاطر، وزادت من قدرته على التكيف معها، ومنه ستجد الشركات العربية والأجنبية في القطاع الخاص الفلسطيني شركاء على مستوى رفيع من الخبرة والقدرة لاستغلال مئات الفرص الاستثمارية المربحة في فلسطين بعد جلاء الاحتلال في شتى مجالات الاستثمارات السياحـــــية و الصناعية و الخدمية و الزراعية و في مجالات التكنولوجيا الحديثة أيضا.

2.3.نقاط الضعف:

و يمكن تلخيص أبرز نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني في صغر حجم الـــسوق الداخـــــلي، و ضعف القطاع الحكومي، و انحصار قاعدة مصادر الاقتصاد ،و التشوهات الهيكلية المتراكمـــة.

1.2.3.صغر حجم السوق الداخلي:

يعتبر صغر حجم السوق الداخلي، للاقتصاد الفلسطيني، من أهم المحددات التي تؤثر على رسم التوجهات العامة للتنمية الاقتصادية الفلسطينية، إن صغر حجم السوق الداخلي يشكل عائقا أو قيدا على التنمية الاقتصـــادية، و عليه فإنه هناك ضرورة ملحة للبحث عن أسواق خارجية مكملة للسوق الداخلي، لتحقيق التنمية الاقتصـــادية و الاجتماعية، و المحافظة على معدل نمو مرتفع للاقتصاد الفلسطيني في المستقبل، و ذلك يفرض على الاقتصادي الفلسطينيين بالضرورة أن يكون اقتصادا حرا و غير مغلق، و ذلك حتى يتمكن من إقامة شبكة مهمة من العلاقات التجارية الخارجية مع دول العالم[1].

[1] عبد الفتاح أبو شكر،" آفاق التنمية الاقتصادية في فلسطين"، مجلة صامد الاقتصادي، السنة الحادية عشر، العدد 98، تشرين الأول، تشرين الثاني، كانون الأول 1994، ص 129.

2.2.3.ضعف القطاع الحكومي:

تفتقر فلسطين إلى وجود قطاع حكومي متمرس و قادر على تقديم الخدمات الحكومية بمستوى لائق من الكفاءة و النجاعة، و يرجع ذلك إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية هي سلطة حديثة نشأت في عـــام 1994، كما أن عملية بناء مؤسساتها لم تجر وفق الأسس السليمة للبناء المؤسسي، هذا بالإضافة إلى ظروف عدم الاستقرار السياسي و الاقتصادي التي سادت خلال السنوات الاحد عشر الأخيرة، أسهمت في الانحراف عن تطبيق المفاهيم الحديثة للإدارة الحكومية، و تجري منذ فترة، و بمبادرة من المجلس التشريعي الفلسطيني ،و بدعم من مؤسسات المجتمع المدني حركة إصلاح واسعة و شاملة للقطاع الحكومي، من أجل تأهيله للقيام بواجباته في حماية المشروع الوطني و في تحقيق الأمن و العدالة للمواطنين، و لتوفير البيئة القانونية و التنظيمية الضرورية لإطلاق تنمية يقودها القطاع الخاص، كما لابد من إيجاد الحلول المناسبة لتقليص حجم القطاع الحكـــــومي و زيادة فعاليته في تلبية حاجات المواطنين و البيئة التنموية من الخدمات و الســـلع العامة.

3.2.3.سيطرة سلطات الاحتلال على مفاتيح التحكم بالاقتصاد الفلسطيني:

أبقت اتفاقيات المرحلة الانتقالية (أوسلو) لسلطات الاحتلال الإسرائيلي السيطرة على استخدامات 60% من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، وسلطات شاملة على حركة المواطنين والتجارة الداخلية والخارجية، ممثلة في تحكمها بالمعابر الدولية مع كل من الأردن ومصر، كما ظل بإمكانها قطع الاقتصاد الفلسطيني عن العالم وإحباط وتطوير التشريعات والقوانين، ومنع إنشاءات المشروعات الاستراتيجية كالميناء والمطار وإنتاج الطاقة الكهربائية وحفر آبار المياه ومشروعات الاتصالات والممر الأمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنشاء وتأهيل الطرق السريعة بين المدن وبين القرى، وقد عطلت إسرائيل بقدر ما تستطيع كافة المشاريع الفلسطينية الهامة أو أخرتها، واستخدمت حكومة إسرائيل خلال سنوات الانتفاضة ومازلت وسائل حربية لتدمير المنشآت والمرافق الاقتصادية، كما طبقت سياسات الإغلاق والحصار لإحباط التجارة الداخلية والخارجية الفلسطينية، ولشل حركة تنقل المواطنين من آماكن سكنهم إلى آماكن عملهم بهدف إضعاف النشاط الاقتصادي وتجويع الناس.

4.2.3. التشوهات الهيكلية المتراكمة:

أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي إلى تشكل وتراكم العديد من التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني كان من أبرزها ضعف البنية التحتية، وتشكل فجوة مزمنة في المصادر ناتجة عن أن الاستهلاك الخاص أصبح أكبر من الناتج المحلي منذ بداية السبعينات ولغاية الآن، واحتكار إسرائيل لتجارة فلسطين

الخارجية بصورة تعسفية، ويتجلى ذلك في أن 90% من الصادرات الفلسطينية مع إسرائيل، و70-80% من الواردات مع إسرائيل[1]. واعتماد نسبة كبيرة من الأيدي العاملة الفلسطينية على العمل في السوق الإسرائيلي،فقد وصلت هذه النسبة في عام1999 إلى ربع الأيدي العاملة الفلسطينية، ولكنها انخفضت لتصل إلى 10% في عام 2005[2]، وقد أدى هذا الاعتماد على إضعاف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، وانخفاض العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك، وضعف التنوع الصناعي وغلبة الصناعات التقليدية على البنية الصناعية، ونقص خدمات المساعدة الفنية والبحث والتطور لتلبية احتياجات قطاع الأعمال.

ولقد أدى العدوان العسكري الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في أعقاب اندلاع انتفاضة الأقصى وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وتشديد الحصار والإغلاق وفرض حظر التجول لفترات طويلة متصلة إلى تقويض المنجزات المحدودة للمرحلة الانتقالية (1994-2000)، وكبدت الاقتصاد الفلسطيني خسائر فاقت 15.6 مليار دولار منذ اندلاع الانتفاضة[3].وتسببت في انخفاض حاد في الدخل * وارتفاع حاد في معدلات البطالة وانخفاض في الطلب والاستهلاك العام والخاص.

كما أدت الممارسات والإجراءات الإسرائيلية إلى إرباك وتعطيل العملية الإنتاجية الفلسطينية بسبب تجريف الأراضي الزراعية وإتلاف المحاصيل وقصف الورش الصناعية والحرفية **،وتعطل العمل في المناطق والمدن الصناعية والحدودية ،وعدم تمكن العاملين من الوصول إلى أماكن عملهم، وعرقلة وصول المواد الخام

---

[1] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية...، مرجع سابق، ص 102.

[2] – المرجع السابق، ص 39.

[3] – السلطة الوطنية الفلسطينية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، "خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الحصار الإسرائيلي خلال الفترة 2000/09/28 -2005/09/28"، التقرير السنوي الخامس، أكتوبر/تشرين الأول 2005، الموقع الالكتروني www.pnic. gov. ps

* أشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ما نسبته 62.6% من مجمل الأسر الفلسطينية فقدت أكثر من نصف دخلها خلال الانتفاضة، بواقع 61.3% في الضفة الغربية، و65.6% في قطاع غزة عام 2005.

** تشير البيانات إلى أن إجمالي خسائر القطاع الزراعي المباشرة وغير المباشرة قد بلغت 1300 مليون دولار، حيث أقتلعت سلطات الاحتلال حوالي(1400.000) مليون وأربعمائة ألف شجرة مثمرة ،كما بلغت خسائر قطاع الصناعية المباشرة 2113.5 مليون دولار، حيث بلغ عدد المصانع والمعامل المتضررة جراء العدوان الإسرائيلي حوالي 9000 منشأة صناعية، منها 430 مصنعا ومعملا دمرت تدميرا كاملا وذلك حتى نهاية عام 2005.

ومستلزمات الإنتاج في الأراضي الفلسطينية، وارتفاع تكاليف النقل والتوزيع ما أدى إلى تدهور تنافسية المنتجات محليا وخارجيا.

وألحقت الاعتداءات الإسرائيلية أضرارا بالغة بالبيئة الاستثمارية الفلسطينية وأدت إلى تدهور الاستثمار العام والخاص على السواء، مما أدى إلى تدهوره وانخفاضه بشكل بالغ.

5.2.3.انحسار قاعدة المصادر:

تعتبر الضفة الغربية وقطاع غزة من المناطق العربية الفقيرة بمواردها الطبيعية * سواء من حيث اتساعها الجغرافي حيث تبلغ مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة 6000كيلومتر مربع، أو حوالي 22% من مساحة فلسطين التاريخية، وتسيطر السلطات الإسرائيلية على 60% من تلك المساحة، ووفرة مياهها، أو من حيث مواردها المعدنية ،وقد أضاف الاحتلال الإسرائيلي بطابعه الاستيطاني- الكولونيالي قيودا كبيرة على وصول واستخدام الشعب الفلسطيني لموارده تلك، فقد شرعت الحكومة الإسرائيلية خلال العام 2003 بتنفيذ خطة جدار الضم والتوسع من الجهة الغربية للضفة الغربية والذي يمتد طولا لنحو 360 كم، وبعمق يتراوح بين 6 -20كم داخل أراضي الضفة الغربية من خط حدود عام 1967[1]. ويحمل هذا الجدار تأثيرات اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة، حيث سيؤدي إلى الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية، والاستيلاء على معظم مصادرها المائية، وتقطيع أوصال ما تبقى من الضفة الغربية وفصل عشرات الآلاف من المواطنين عن مصادر رزقهم خارج الجدار.

6.2.3. ضعف مشاركة المرأة في حقول النشاط الاقتصادي:

لا تزال مشاركة المرأة في حقول النشاط الإنتاجي منخفضة جدا، حيث لا تتجاوز 14% من النساء في سن العمل بالمقارنة مع 69% نسبة مشاركة الرجل[2]. وتشكل مشاركة المرأة واحدة من نقاط الضعف الرئيسية التي تستوجب المعالجة للنهوض بالتنمية وتحسين نوعية الحياة، وتعظيم القاعدة الإنتاجية للاقتصاد، ولا شك أن ارتفاع نسبة البطالة يعمل على تقليص الفرص المتاحة للمشاركة للمرأة، ولكن الانخفاض في مشاركة

---

* باستثناء أملاح البحر الميت التي تشكل ثروة طبيعية متميزة، ولكنها غير متاحة للفلسطينيين حاليا، حيث تسيطر إسرائيل على استغلال الحقوق الفلسطينية في البحر الميت بشكل كامل.

[1]- السلطة الوطنية الفلسيطنية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني " جدار الفصل العنصري "
الموقع الالكتروني www.pnic.gov.ps

[2]- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني " مسوح القوى العاملة "، 2005، الموقع الالكتروني
www.pcbs .gov. ps

المرأة يرجع بالأساس إلى تخلف في المفاهيم السائدة حول عمل المرأة من جهة، وعدم توفير المتطلبات الضرورية للتخفيف من الأعباء المترلية، كحضانات ورياض الأطفال وتطوير بيئة وشروط العمل بما يسمح بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة من حيث الأجر للعمل الواحد، لتشجيع المرأة على التقدم لأشغال مختلف الوظائف التي ترغب بمزاولتها.

4. محتوى التنمية الاقتصادية المستهدفة وصورة الاقتصاد الفلسطيني المستقبلي:

1.4. الرؤية التنموية الفلسطينية:

بعد استعراضنا للبيئة التنموية للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، نرى أنه وعلى الرغم من التشوهات العميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية، ونقاط الضعف التي تراكمت بسبب الاحتلال طويل الأمد، فإن الشعب الفلسطيني يملك نقاط قوة هامة وراسخة يمكن التعويل عليها لتحقيق القدرة على مواجهة الاحتلال وتحديات البناء التنموي، ومنه فالمهام الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية تتمثل في القضاء على التشوهات، والاختلالات الهيكلية التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، وإنهاء علاقات التبعية التي تطورت خلال الاحتلال الإسرائيلي بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال رؤية تنموية تتلخص في أن **دولة فلسطين**[1]:

" دولة عربية مستقلة وذات سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة في حدودهما ما قبل الاحتلال في حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وذات اقتصاد عصري يشكل فيه رأس المال البشري ثروته الرئيسية ومحرك نموه، اقتصاد قادر على استيعاب هذه الثروة في مختلف قطاعاته، وعلى مراكمة القدرات للارتقاء بالإنتاجية والجودة لإنتاج منتجات تعتمد على العمل الماهر وذات قدرات تنافسية مرتفعة، وبناء قواعد راسخة للارتقاء نحو اقتصاد المعرفة في المدى البعيد. دولة يلعب فيها القطاع الخاص دورا ريادي في بيئة تنافسية، ومندمجة اقتصاديا مع عمقها العربي، ومنفتحة على الاسواق الإقليمية والدولية ،دولة تحقق المساواة الحقيقية للمرأة وتعزيز مشاركتها الاقتصادية والمجتمعية على قدم المساواة مع الرجل، ويشكل رأسمالها الاجتماعي ذخر تماسك وتضامن المجتمع الفلسطيني، ومصدر تمسك بالهوية والثقافة العربية الفلسطينية وبالقيم الإنسانية والتسامح الدين."

تنطلق هذه الرؤية من إبراز معالم الواقع الاقتصادي و الاجتماعي الفلسطيني بأبعاده المختلفة، و لكنها بحاجة إلى تبني جميع شركاء التنمية، لتصبح ذات قدرة حقيقية على توجيه و تركيز المصادر و الجهود نحو تنمية رأس المال البشري و الاجتماعي الفلسطيني كطريق لبناء قواعد متينة لاقتصاد قادر على إنهاء الهيمنة الاقتصادية

[1] ماس، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، مرجع سابق، ص 43.

الإسرائيلية، و على وضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة، و تستند هذه الرؤية التنموية إلى المنطلقات و العوامل التالية[1]:

-الاستقرار السياسي، أي أنه يجب أن لا تكون عملية التحول الاقتصادي محكومة لعملية التحول السياسي.

-إن عملية التحول الاجتماعي يجب أن تكون أو تحصل جنبا إلى جنب مع عملية التحول الاقتصادي و من أجل ضمان استمرارية التحول الاقتصادي.

-إن الرؤية التنموية الفلسطينية و الاستراتيجيات الكفيلة بقيادة المجتمع و الاقتصاد لبلوغها لابد و أن تسعى للاستفادة من تجربة التنمية الدولية خلال العقدين الأخيرين و التي أكدت الأهمية الحاسمة للاستثمار في الإنسان كأهم رافعة للتنمية على الإطلاق.

-إن التركيز على الاستثمار في رأس المال البشري و صيانة رأس المال الاجتماعي كعنوان للتنمية الفلسطينية يحقق إستراتيجية ربط الإغاثة بالتنمية التي تهدف إلى توجيه النشاط الإغاثي نحو بناء القواعد المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني لوضع الاقتصاد على طريق التنمية المستدامة.

-إدارة عملية التنمية الاقتصادية تتم من قبل القطاع الخاص، في ظل سياسات حكومية و مؤسسات تهدف لمساعدة القطاع الخاص و دعم جهوده لتحقيق التنمية.

2.4.نوع (هوية) الاقتصاد المرغوب فلسطينيا:

هـــناك اتفاق فلسطيني على اعتماد اقتصاد يلعب فيه القطاع الخاص الدور الريادي و القيادي في التنمية، في إطار دولة المؤسسات العصرية القادرة على توظيف قدرتها الاقتصادية و التنظيمية كرافعة لتوجيـــه التنمية و خلق البيئة التنافسية الملائمة لجذب و تشجيع الاستثمارات في ظل حكم القانون والمسؤولية الاجتماعية المشتركة و عدالة توزيع نتائج التنمية على المستويين الاجتماعي و الجغرافي، اقتصاد مندمج مع عمقه العربي، و منفتح على الأسواق العالمية، و قادر على بناء شراكة قوية مع المستثمرين العرب ،و على جذب الاستثمارات الأجنبية.

---

[1] انظر: -السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني،" إطار العمل للتنمية الاقتصادية الوطنية"، الموقع الالكتروني www.met. gov. ps .

-ماس، نحو صياغة رواية تنموية فلسطينية، مرجع سابق، ص 43-46.

3.4.البيئة الاقتصادية المنشودة:

عبر الطريق لتحقيق الرؤية الفلسطينية لإقامة اقتصاد غني بالمعرفة، فإن هذا الطريق سيشهد تحولات تدريجية في بنية الاقتصاد معلمها الرئيسي الارتقاء نحو إنتاج منتجات و خدمات ذات محتوى معرفي أعلى و ذات قدرة تنافسية عالية حيثما كان ذلك ممكنا، نحو بنية اقتصادية قادرة على فتح فرص عمل جديدة، و خصوصا استيعاب القدرات العلمية و الكفاءات المهنية للقوى البشرية الفلسطينية داخل فلسطين، و خصوصا في بعض الفروع الصناعية و الخدمية التي ستظل فلسطين تمتلك فيها مميزات تنافسية: التعليم، الأعمال الاستشارية ،و تكنولوجيا المعلومات، السياحة و الصناعات السياحية والفلكلورية،والحجر والرخام،وبعض المنتجات الغذائية ، و الزراعة، بنية اقتصادية تأخذ بعين الاعتبار العمل من الآن على تسهيل الاندماج مع الاقتصاد العربي و الانفتاح على الخارج بما يحقق أقصى منفعة للمواطن الفلسطيني.

4.4.أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة[1]:

عند وضع أهداف التنمية الاقتصادية الفلسطينية، لابد التعامل بشكل واقعي مع حجم التدمير الذي تم ممارسته على الاقتصاد الفلسطيني من قبل الاحتلال الإسرائيلي و ذلك في إطار محاولة التغلب و الاستفادة من أخطاء المرحلة السابقة في عملية إدارة و توزيع أموال الدول المانحة و تنسيقها من خلال خلق ميكانيكية متجددة للتعامل مع الموارد المالية المتاحه بما يتلاءم مع الرؤية التنموية الاقتصادية و أهدافها المحتلفة، و ذلك للعمل على توضيح الرؤية الاستراتيجية الاقتصادية للتنمية من أجل العمل على معالجة الصعوبات الحالية و التحضير للتحسن الاقتصادي و التنمية المستدامة، و منه يكون تحديدنا للأهداف الاستراتيجية التنموية حسب كل مرحلة و ما يناسبها.

العديد من المراجع أهمها:-السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة الاقتصاد الوطني، إطار العمل للتنمية الاقتصادية الوطنية، مرجع سابق.

-ماس، نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية، مرجع سابق، ص 49-51.

-السلطة الوطنية الفلسطينية مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، مرجع سابق.

1.4.4.الأهداف التنموية في المدى القصير الآني:

*المساهمة بالحاجات الإنسانية و المجتمعية لعدد السكان المتزايد، و الوفاء بالاحتياجات الأساسية للفئات تحت خط الفقر.

*بدء عملية إصلاح آثار الدمار الإسرائيلي على الاقتصاد و خاصة على القطاع الخاص و القطاعات الإنتاجية.

*بناء مؤسسات القطاع العام والخاص و تنمية القدرات البشرية من أجل رفع مستوى الخدمات التي تقدمها كمرتكز أساسي لعملية الإصلاح.

*ربط الجهد الإغاثي بالنشاط التنموي بحيث توجه نشاطات الإغاثة نحو نشاطات من شأنها تحسين فرص النمو الاقتصادي الذاتي، وتحضير المقومات و الشروط للانتقال بالاقتصاد إلى التنمية المستدامة بعد الاستقلال.

*مواجهة مشكلات البطالة و الفقر، و منع هجرة الأيدي العاملة، و خصوصا الكفاءات من خلال فتح فرص عمل و برامج تشغيل داخل الوطن، و خصوصا الكفاءات الإدارية و الفنية التي ستكون فلسطين بحاجة ماسة لها لبناء الاقتصاد الفلسطيني العصري بعد الاستقلال.

*تطوير البيئة الاستثمارية المواتية و المحفزة و الجاذبة للاستثمارات المحلية و الأجنبية، و لقيام القطاع الخاص بدوره القيادي في التنمية الاقتصادية.

2.4.4الأهداف التنموية الاستراتيجية في المرحلة المتوسطة:

-العمل على إصلاح الاختلالات الهيكلية و إزالة التشوهات في البنية الاقتصادية و الاجتماعية.

- دعم عملية الإصلاح و إنجاز بناء مؤسسات القطاع العام و الخاص، و وضع و إنجاز كافة البرامج التي تؤدي إلى تحقيق الأمن الاقتصادي و الاجتماعي بالتنسيق بين القطاع العام و الخاص و مؤسسات المجتمع المدني.

-تحسن بيئة الاستثمار من خلال الإصلاحات الاقتصادية و الإدارية، و ضمان حكم القانون.

-تحسين البنية التحتية المطارات و الميناء، الطرق، الكهرباء،..الخ.

-تحسين الموارد البشرية و الاستثمار بتطوير المناهج الحكومية و خاصة علاقة التعليم بحاجات القطاع العام و الخاص، تحسين نظام التدريب المهني ،و الاستثمار بالأبحاث و التطوير.

-تنويع العلاقات التجارية من خلال تنويع أسواق التصدير المستهدفة عبر استخدام الاتفاقيات التجارية الموقعة، تحسين تقنيات التسويق، استخدام المعلومات عن الأسواق الخارجية بشكل فعال، و تشجيع الاستثمار الخارجي.

-استمرار دعم القطاعات الإنتاجية بهدف استكمال عملية تأهيل و إعادة هيكلة هذه القطاعات.

3.4.4.الأهداف التنموية الاستراتيجية في المدى الطويل:

*إنهاء الاحتلال الإسرائيلي و توفير البيئة المناسبة للنشاطات الاقتصادية لتحقيق النمو و الازدهار.

*الاندماج الاجتماعي بشكل يكفل استفادة كل فئات المجتمع من الفرص الاقتصادية المتاهة.

*الاندماج الإقليمي و العالمي من خلال خلق اقتصاد و مجتمع منفتح و زيادة التنافس و التنوع بالسوق.

*تقوية النظام الخاص من خلال تحسين الميزة التنافسية و دعم ثقافة المؤسسة و التفكير الريادي و استخدام التقنية الحديثة لدعم القطاعات المبنية على المعرفة باعتبارها تمثل التنمية الاقتصادية لفلسطين.

*استمرارية عملية التنمية الاقتصادية من خلال دمج الاهتمامات الاقتصادية بالاجتماعية.

*تحسين فعالية القطاعات الإنتاجية من خلال موائمة التقدم التقني و استخدام الأبحاث من أجل التنمية.

II. السمات الرئيسية للتمويل الدولي للفلسطينيين:

بدأت حكاية التمويل الدولي للفلسطينيين بانعقاد مؤتمر الدول المانحة في أكتوبر من العام 1993، و الذي عقد في واشنطن بمشاركة 42 دولة و مؤسسة مانحة، حيث كان الهدف الأساسي لهذا المؤتمر هو حشد المساعدات للشعب الفلسطيني و وضع آلية لتنسيق المساعدات المالية و الفنية للسلطة الفلسطينية، و ذلك لتمكينها من إدارة المناطق الفلسطينية التي ستؤول إليها بموجب الاتفاقيات السياسية مع الجانب الإسرائيلي، إضافة إلى دورها في إعادة تأهيل البنية التحتية، و تمويل إدارة عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية.

و سوف نتطرق في هذا المبحث إلى آلية و أهداف تقديم هذا التمويل و حجمه و مصادره و توزيعه القطاعي و الأشكال التي قدم بها و الجهات المتلقية له، و من الملاحظ أن وتيرة التمويل الدولي و أولوياته، قد ارتبطت إلى حد كبير بطبيعة المرحلة التي تم خلالها تقديم هذا التمويل، و في هذا الصدد يمكن تقسيم فترة التمويل الدولي(1994-2004)، إلى مرحلتين منفصلتين: المرحلة الأولى،وتمتد من العام1994 وحتى نهاية العام 2000، و هي المرحلة التي شهدت تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية و بداية ممارستها لصلاحياتها و سيادتها بالقدر الذي إتاحته اتفاقيات أوسلو، و المرحلة الثانية و تمتد في 2001-2004، و هي المرحلة التي أعقبت اندلاع انتفاضة الأقصى الحالية، و ما رافقها من سياسات و إجراءات إسرائيلية أدت إلى إلحاق أضرار فادحة في البنية التحتية و القومية في كافة مجالات الحياة في الأراضي الفلسطينية، حيث بدأ أثر تلك الإجراءات يظهر بشكل جلي في بداية العام 2001 و استمر بالتصاعد حتى وقتنا هذا.

1.أهداف و آلية تقديم التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية:

1.1.أهداف تقديم التمويل الدولي:

تمثل عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط نموذجا حيا لطبيعة علاقة وأهداف المساعدات المالية الدولية المقدمة من الدول المانحة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ففي أعقاب توقيع إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 13 أيلول 1993، عقدت الدول المانحة في أكتوبر من نفس العام مؤتمر شاركت فيه 42 دولة ومؤسسة، وذلك بهدف تبني استراتيجية محددة من أجل تقديم المساعدات المالية والفنية للسلطة الفلسطينية التي تقرر تأسيسها في إطار ذلك الاتفاق وقد هدف مؤتمر المانحين هذا إلى تمكين السلطة من إدارة المناطق الفلسطينية، وتنفيذ مشاريع

وإعادة تأهيل البنية التحتية، وإقامة المرافق والمؤسسات العامة، بالإضافة إلى دورها في إدارة تمويل عملية التنمية الشاملة، ولقد اتفقت الدول المانحة على خطوط عريضة لأهداف وأغراض تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

-دعم عملية السلام بين منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل عن طريق دفع عجلة التنمية الاقتصادية في المناطق الفلسطينية(الضفة الغربية وقطاع غزة) وتنفيذ المشاريع التي من المفترض أن تعمل على تحسين مستوى المعيشة، ونوعية الحياة للفلسطينيين.

-إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على أساس الأمن الجماعي والاستقرار، والتقدم لشعوب المنطقة، ومن ثم إلحاقها كسوق مشترك واعد بالنظام الاقتصادي العالمي.

- إزالة واحتواء أسباب النزاع والتوتر والعنف، وتشجيع اقتصاديات السوق، وترسيخ المؤسسات الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان.

2.1. آلية وهيكل تقديم التمويل الدولي:

1.2.1 الهيكل العام[2]:

-الطواقم الاستشارية:

تعتبر الطواقم الاستشارية هي أحد الآليات التي يعتمد عليها البنك الدولي في عملية تنسيق المساعدات الدولية للدول المختلفة، وتحتوى الطواقم الاستشارية على العديد من الخبراء في المجالات المختلفة، إضافة إلى كبار موظفي دوائر المساعدات الدولية في الدول المانحة والبنك الدولي وممثلين عن الدول المتلقية للمساعدات، وعادة ما يمثلها عن الجانب الفلسطيني رئيس السلطة الفلسطينية، أو وزير التخطيط والتعاون الدولي.

وتعقد الطواقم الاستشارية اجتماعات سنوية أو نصف سنوية (بحسب الحاجة)، حيث يتم خلال هذه الاجتماعات عرض خطة التنمية الفلسطينية والبرنامج الاستثماري العام، بعد ذلك يقوم ممثلو الدول المانحة باستعراض مسيرة مساعداتهم للشعب الفلسطيني وخططهم المستقبلية ، وذلك عن طريق اختيار تمويل بعض المشاريع المقدمة، وغالبا ما يتم التمويل حسب اهتمامات الدول المانحة.

---

[1] محمد أشتيه، " الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية " ، بكدار، القدس ، 1999،، ص 68- 69.

[2] – علي شعث،" آلية وهيكل المساعدات الدولية"، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التنمية البشرية في فلسطين، غزة، 16/17-6/ 2002.

-لجنة الاتصال:

وتترأس هذه اللجنة النرويج وتضم أعضاء عن الدول التالية: كندا، الاتحاد الأوروبي، اليابان، النرويج، السعودية، الولايات المتحدة، مصر، الأردن، إسرائيل، تونس، هيئة الأمم المتحدة، ويقوم بأعمال السكرتارية البنك الدولي، وتتخذ هذه اللجنة قراراتها بالإجماع وتعقد اجتماعاتها في مقر البنك الدولي في باريس، ويمثل السلطة الوطنية الفلسطينية في هذه اللجنة وزارة التخطيط والتعاون الدولي والتي تقوم بدورها بتقديم تقرير المساعدات الدولية والذي يتضمن المعلومات حول تعهدات والتزامات وصرف الدول المانحة في كافة الأنشطة، وأهم المهام الموكلة للجنة الاتصال هي [1]:

-تنسيق ودعم جهود الدول المانحة في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني.

-توخى الشفافية و الوضوح في نشاطات وإجراءات الدول المانحة ، والسكرتارية، والجهات الفلسطينية المتلقية للمساعدات.

-توفير إطار تنظيمي (منتدى) للحوار، والمناقشة، والتشاور حول نشاطات الدول المانحة المتعلقة بالمساعدات.

-لجنة تنسيق المساعدات المحلية:

تترأس هذه اللجنة النرويج ويتولى سكرتاريتها كل من البنك الدولي ومكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة، وتتكون هذه اللجنة من ممثلي الدول المانحة والمؤسسات الدولية العاملة في فلسطين إضافة إلى ممثلين عن الجهات الفلسطينية العاملة في مجال التنمية وتنفيذ البرامج، وأهمها وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة المالية، والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار) ،وتتولى هذه اللجنة شؤون تنسيق المساعدات محليا ودوليا، وترفع تقاريرها وتوصياتها إلى مؤتمر الدول المانحة، وتعقد اجتماعاتها حسب الحاجة، وغالبا ما يكون كل عام.ويلاحظ على هذه اللجنة غياب السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها عن الرئاسة وسكرتاريتها على غرار اللجان الأخرى.

-مجموعات العمل القطاعية:

تتكون هذه المجموعات من اثنا عشر مجموعة قطاعية تهدف إلى متابعة وتنسيق نشاطات الدول المانحة على أساس قطاعي، أي على أساس توزيع المساعدات على أوسع رقعة ممكنة من القطاعات الاقتصادية، وتشمل هذه القطاعات: (البنية التحتية، الزراعة، التعليم ،خلق فرص العمل، البيئة، بناء المؤسسات، الشرطة، القطاع الخاص، المالية العامة، السياحة، المواصلات، الاتصالات)، وتعقد اجتماعاتها بشكل شهري، حيث

[1] - محمد اشتية، مرجع سابق، ص 107.

يضم الاجتماع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بالقطاع والدول المانحة المهتمة بتنمية ودعم القطاع بشكل خاص، والبنك الدولي ومكتب المنسق العام للأمم المتحدة، ويرأس كل مجموعة دولة مانحة (الأكثر نشاطا في القطاع ذو صلة)، وتسمى الراعي(shepherd) ويشاركها رئاسة المجموعة من الجانب الفلسطيني الوزارة الفلسطينية المختصة بذلك القطاع، ويطلق عليها اسم حامل المطرقة (Gavel Holder).

-لجنة الارتباط المشتركة:

هي لجنة الارتباط بين الدول المانحة وكل من السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل، وتدور مناقشات هذه اللجنة غالبا حول المعوقات الإسرائيلية أمام تنفيذ المساعدات من الدول المانحة و سبل تذليلها، وتجتمع اللجنة عدة مرات في العام.

2.2.1. آلية تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني:

ارتبطت المساعدات والمنح الدولية المقدمة للشعب الفلسطيني بالعديد من المصطلحات والمفاهيم والتي طغت على الحياة الاقتصادية اليومية للفلسطينيين مثل المنح والمعونات والإغاثة ولكن هناك ثلاث مصطلحات غلبت عليها وهي[1]:

***التعهد (pledge):**

هو إعلان دولة ما عن نيتها في تقديم مساعدة مالية لدولة أخرى، وذلك بإصدار تعهد تحدد فيه إجمالي المبلغ أو قيمة المساعدات التي تنوى تقديمها، ودون أي التزام رسمي بذلك، أو الدخول في تفاصيل حول كيفية تقديمها، أو الغرض النهائي منها ويتم ترك ذلك إلى مرحلة لاحقة يجرى التفاوض حول الأمور المتعلقة بالمنحة أو المساعدة، وأهم الأمور التي تتركز المفاوضات عليها هي:

- الغرض النهائي من تقديم المنحة.
- القطاع الذي سيستفيد منها.
- المشروع أو البرنامج الذي سيتم تمويله.
- الجهة أو المؤسسة التي ستتولى إدارة المنحة في الدول المانحة والدولة المتلقية.
- صياغة اتفاقية حول المعونة / المنحة تحدد بموجبها كيفية تلقى المعونة والإجراءات الإدارية والمالية لصرفها.

[1] - محمد أشتية، مرجع سابق، ص 113-118.

***الالتزام(commitment):**

هو الخطوة أو المرحلة المتقدمة من مراحل تقديم العون، والتي يسبق توقيع اتفاقيتها مفاوضات طويلة ومكثفة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والجهة المانحة، ويعد أهم عنصر من عناصر الالتزام هو تحديد المشاريع والبرامج التي سيتم تنفيذها بواسطة المعونة.

إن الدول المتلقية للمعونة، تحرص وبشكل خاص على أن تتقدم للدول المانحة بمشاريع وبرامج مدروسة ومكتملة الشروط، ووثائق داعمة مثل دراسات الجدوى والتصاميم وقوائم الأجهزة أو المواد إذا كانت جزء من المشروع، ويفترض أن يتم ذلك ضمن إطار رؤية سياسية واقتصادية بعيدة المدى، تأخذ بعين الاعتبار كافة الظروف والمعطيات المحلية والخارجية، وكذلك سياسات الدول المانحة ودوافعها الداخلية والخارجية لتقديم الدعم.

الصرف الفعلي(Disbuvsement):

هي عملية الدفع الفعلي للمنح والقروض المتفق عليها عبر صناديق مالية تخصص لذلك ويشرف البنك الدولي على عدد كبير من هذه الصناديق المخصصة للمناطق الفلسطينية ، وفي بعض الأحيان تلجأ بعض الدول إلى فتح حسابات خاصة في بنوكها أو بنوك الدول المتلقية للمعونات للسحب منها لمشاريع أو برامج معينة، ولإعطاء صورة أكثر وضوحا حول آلية الصرف الفعلي نسترشد بنموذج لصندوق معونة البنك الدولي، حيث يقوم البنك الدولي بفتح صندوق (Fund) مخصص لبرنامج أو مشروع، ويسمى الصندوق باسم البرنامج أو المشروع كصندوق تطوير التجمعات السكانية (community Development fund)،

وتوقع بشأن الصندوق اتفاقية مالية يتم الصرف من الصندوق بموجبها (Fund Gedit Agreement)، وتتضمن مثل هذه الاتفاقية أحكاما وبنودا تتعلق بتقديم المساعدات، والغرض من تقديمها والجهة المنفذة وأسلوب السحب من الصندوق، وفي حالة القروض يتم الاتفاق على شروط التسديد والتزام الجهة المتلقية باستعمال القرض لأغراض المشروع أو البرنامج فقط، وإتباع الأصول المحاسبية والبنود التي سيصرف عليها، مثل:

-الأشغال الفعلية -مصاريف إدارية

-خدمات استشارية -المشتريات والتوظيف.

2. حجم ومصادر التمويل الدولي للسلطة الفلسطينية:

منذ العام 1993 ومع بدء العملية السلمية اجتمعت الدول المانحة وتعهدت بتقديم ما مجموع 2400 مليون دولار للفلسطينيين خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ انعقاد هذا الاجتماع، واستمر هذا المبلغ بالارتفاع وبشكل مطرد خلال السنوات اللاحقة نتيجة لتعثر عملية التسوية السياسية وما رافق ذلك من ترد للأوضاع السائدة في الأراضي الفلسطينية،وازدياد الاحتياجات، وبالتالي المساعدات الواجب تقديمها للفلسطينيين لمواجهة تلك الأوضاع، فارتفعت قيمة التعهدات لتصل إلى حوالي 3420 مليون دولار مع نهاية أكتوبر من العام 1997، وبلغ إجمالي التعهدات منذ العام 1994وحتى نهاية العام 2004 حوالي 9000 مليون دولار ، أضف إلى ذلك التعهدات التي حصلت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية في مؤتمر لندن الذي عقد في شهر آذار في عام 2005 بقيمة زادت على 1300 مليون دولار. وكانت حصة الولايات المتحدة من هذه التعهدات، هي الأكبر من بين المانحين حيث قاربت 1800مليون دولار، أو ما نسبته 19.7 % من إجمالي التعهدات، تلاها الاتحاد الأوروبي بنسبة 13.1 %، أما الدول العربية فقد تعهدت بتقديم حوالي مليار دولار ، وشكلت تعهدات الإمارات النسبة الأكبر من إجمالي تعهدات الدول العربية ، حيث بلغت 400 مليون دولار ،ثم السعودية التي بلغت تعهداتها 380 مليون دولار . وفيما يتعلق بحجم ومصادر المساعدات حسب المراحل الزمنية التي أسلفناها سابقا فتكون على النحو التالي :

1.2.الفترة الأولى(1994-2000):

-حجم المساعدات الدولية:

لقد بلغت إجمالي المساعدات التي التزمت الجهات المانحة بتنفيذها خلال الفترة (1994-2000)حوالي 5128.1 مليون دولار، بمعدل سنوي 732.6مليون دولار، وقد قامت تلك الجهات فعليا بتقديم مساعدات بلغت قيمتها حوالي 3495.7 مليون دولار، و ذلك حتى نهاية العام 2000، بمعدل سنوي بلغ حوالي 499.3 مليون دولار، أو ما نسبته 68% من إجمالي الالتزامات، و قد شهد العام 1997 أعلى قيمة صرف للمساعدات إذ بلغت حوالي 526 مليون دولار، في حين سجلت أدنى قيمة صرف في العام 1998، إذ لم تتجاوز قيمة المساعدات الفعلية في ذلك العام 419.1 مليون دولار.

جدول رقم:(3-4)إجمالي المساعدات المالية المقدمة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال (1994-2000).

القيمة (بالمليون دولار أمريكي)

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الالتزامات	821.3	630.2	770.2	660.8	668.7	730.7	878.4
الصرف	508.3	426.5	515.9	526.1	419.1	517.1	501.7
الصرف:الالتزام	%62	%67	%67	%79	%63	%70	%57

Source: Palestine National Authority," the 3rd and 4 the Quarterly monitoring report of donors assistance of the year 2001",P2.

و من الجدول نلاحظ انخفاض مستوى الصرف الفعلي مقارنة بالالتزامات في هذه المرحلة، و لعل أهم الأسباب التي ساهمت في وجود هذه الفروق بين ما التزم به، و ما تم صرفه فعلا، مايلي[1]:

-ارتباط المعونات الدولية بتطورات عملية التسوية السياسية، و تحولها عن هدفها الرئيسي (الاستثمار في السلام)، إلى تمويل عملية التسوية و منع انهيارها.

-كانت للإجراءات الإسرائيلية الإحتلالية آثار واضحة على عملية تدفق المساعدات الدولية و تخصيصها من خلال مايلي:

*يعمل الحصار الإسرائيلي على إعاقة تدفق المساعدات الدولية من خلال صعوبة تنقل ممثلي الهيئات الدولية، و تأخر وصول المواد الخام اللازمة لتنفيذ كثير من المشاريع الممولة من هذه المساعدات، و هذا هو السبب الرئيسي في اتساع الفجوة في العام 2000.

*و لعل أهم القنوات التي تؤثر إسرائيل من خلالها في تدفق المساعدات الدولية و صرفها، هي المنح المخصصة للانفاق على المشاريع في المناطق (ب) حيث تحتاج هذه المشاريع إلى المصادقة و التراخيص الإسرائيلية، و التي غالبا ما تتم المماطلة في إصدارها.

*القيود الإسرائيلية على المعابر الفلسطينية الدولية، و بخاصة أن كثير من المساعدات الدولية تكون على شكل مساعدات عينية أو مشروطة بشراء معدات من الدول المانحة.

*حداثة تكوين السلطة الوطنية الفلسطينية، وافتقارها إلى رؤية واضحة لإدارة المساعدات الدولية.

---

[1] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، "نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني" ، 2005، ص 24-25.

-مصدر المساعدات الدولية:

أما بالنسبة للجهات التي قامت بتقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية، فقد تم تصنيفها و ذلك لأغراض التحليل، إلى سبع مجموعات هي: الدول العربية، و الاتحاد الأوربي و الولايات المتحدة، و اليابان، و مؤسسات دولية، و دول أوربية، و دول أخرى.

و تشير بيانات وزارة التخطيط و وزارة المالية في السلطة الفلسطينية إلى أن الدول الأوربية كانت المساهم الأكبر، سواء من حيث الالتزام أو من حيث الصرف الفعلي، فقد التزمت خلال الفترة (1994-2000)، بتقديم حوالي 1966.2 مليون دولار، أنفقت منها بشكل فعلي حوالي 1344.3 مليون دولار أو ما نسبة 68.4%، و إذا ما أضفنا ما قدمه الاتحاد الأوربي و هو مبلغ 454.3 مليون دولار، فإن إجمالي المساعدات المقدمة من القارة الأوربية للفلسطينيين يصل حوالي 1800 مليون دولار، مشكلة بذلك أكثر من 50% من إجمالي المساعدات المقدمة خلال هذه الفترة، إلا أن ما يؤخذ على الاتحاد الأوربي في هذه الفترة هو عدم و فائه بالالتزامات التي يتم الاتفاق عليها حيث لم تتجاوز نسبة الصرف 42.2% من إجمالي الالتزامات و تعد هذه النسبة منخفضه جدا.

جدول رقم (3-5): مساهمات الجهات المانحة في المساعدات الدولية (1994-2000)

القيمة(بالمليون دولار أمريكي)

البيان	الدول العربية	الاتحاد الأوربي	الولايات المتحدة	اليابان	مؤسسات دولية	دول أوربية	دول أخرى
الالتزام	413.8	1027.4	589.7	466.4	406	1966.2	158.7
الصرف الفعلي	299.7	454.3	545.7	440.7	280	1344.3	130.5
الصرف: الالتزام	%72.4	%42.2	%92.5	%94.5	%69	%68.4	%82.2

Source: Palestine National Authority," the 3rd and 4 the Quarterly monitoring report of donors assistance of the year 2001",P 12.

أما الولايات المتحدة فقد احتلت المرتبة الثالثة من حيث الالتزامات مشكلة ما نسبته 11.5% من إجمالي الالتزامات في هذه المرحلة، فيما كانت في المرتبة الثانية من حيث الصرف الفعلي فقدمت 545.7 مليون دولار، ممثلة 15.6% من المساعدات المقدمة خلال هذه المرحلة،و قدمت اليابان خلال هذه الفترة 440.7 مليون دولار أو ما نسبته 94.5% من التزاماتها، وبالنسبة للدول العربية فقد احتلت المرتبة الخامسة

سواء من ناحية الالتزام أو الصرف الفعلي، و كانت مساهمة المملكة العربية السعودية هي الأكبر طول هذه الفترة.

و بالنسبة لمشروطية هذه المساعدات تعتبر المساعدات الأمريكية أفضل مثال، حيث ظلت هذه المساعدات طيلة هذه الفترة (1994-2000)، رهن بموافقة "لجنة اعتمادات العمليات الخارجية"، في الكونغرس الأمريكي، و تعتمد هذه اللجنة في رأيها على توفر مجموعة من المتطلبات السياسية و الأمنية من قبل الجهة المتلقية للمساعدات، و تشمل تلك المتطلبات أيضا مدى التزام الفلسطينيين بضمان و حماية أمن إسرائيل، و التزامهم بتنفيذ التزاماتهم في الاتفاقيات الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، إضافة إلى بعض المعايير المتعلقة بالنزاهة و الشفافية و المساءلة و غيرها من المعايير المماثلة[1].

أما بالنسبة للاتحاد الأوربي فلا يضع أي شروط على تقديم هذه المساعدات غير تلك التي تمليها لجنة الأنظمة المالية و القانونية لدى السوق الأوربية المشتركة في بروكسل و تتخذ اليابان موقفا مشابها للاتحاد الأوربي في تقديم مساعداتها، أما من الناحية القانونية و الإجرائية فإن معظم المساعدات اليابانية لا تزال تقدم عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الأونروا.

و جدير بالذكر إلى أن البنك الدولي يعتبر من أهم المؤسسات الدولية التي تقدم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية عبرها، و ذلك لقدرته على وضع و تنفيذ السياسات الخاصة بصرف الأموال التي تقدمها الدول المانحة لمشاريع التنمية الفلسطينية، و هذا ما حذا من أغلبية الدول المانحة و لاسباب إدارية و قانونية تقديم مساعداتها عبر البنك الدولي، و اعتماد البنك الدولي و مؤسساته المالية لإدارة هذه المساعدات[2].

---

[1] تقرير التنمية البشرية، فلسطين- 2004، ص 116.

[2] عماد سعيد لبد،" تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية 1994-2003"، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو 2004، ص 475.

2.2.الفترة الثانية 2001-2004:

-حجم المساعدات:

و هذه الفترة التي شهدت اندلاع إنتفاضة الأقصى في أواخر سبتمبر 2000، و التي أثرت بشكل كبير جدا على الكثير من جوانب و مظاهر المجتمع الفلسطيني ،فقد شهدت هذه الفترة العديد من التغيرات على هيكلة المساعدات و أشكالها و أغراضها، فقد تضاعف متوسط التمويل الدولي ليصل إلى مليار دولار سنويا خلال سنوات الإنتفاضة ، فلقد بلغت إجمالي المساعدات المقدمة فعليا إلى السلطة الوطنية الفلسطينية خلال هذه الفترة حوالي 4591.3[1]، مشكلة نسبة 133.4% من إجمالي الالتزامات، و لقد كان في عام 2001 أعلى قيمة صرف للمساعدات، إذ بلغت حوالي 1045.8 مليون دولار.

-مصدر المساعدات الدولية:

في هذه الفترة حدث تقدم كبير على إجمالي المساعدات المقدمة فعليا من قبل الدولي العربية، حيث قررت تلك الدول في القمة العربية التي عقدت في القاهرة في عام 2000، إنشاء صندوق القدس برأسمال قدره 200 مليون دولار، و صندوق الأقصى برأسمال بلغ 800 مليون دولار، و تم تحديد حجم مساهمة كل دولة عربية في هذين الصندوقين، و لقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى، حيث ساهمت ب 45.1% من مجموع الالتزامات، تلتها الكويت و قطر ب 15.1% و 13.1% على التوالي، و بالمحصلة فقد قامت الدول العربية مجتمعة بتقديم حوالي 1172.2 مليون دولار خلال هذه الفترة، محتلة بذلك المركز الأول من بين الجهات المانحة.

شكل(6.3) توزيع تعهدات الدول العربية من المساعدات الطارئة خلال انتفاضة الأقصى.

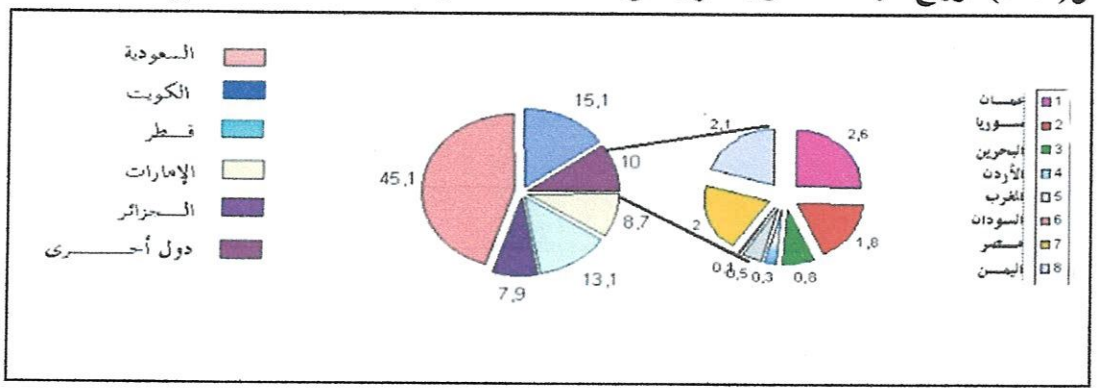

المصدر: معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،"نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني"،مرجع سابق،ص23.

[1] هذا المبلغ يغطي الفترة الممتدة من العام 2001، إلى منتصف العام 2005.

و لقد شهدت هذه الفترة انخفاض المساعدات المقدمة من الدول الأوربية لتتراجع محتلة المرتبة الثانية بين المانحين مقدمة حوالي 1147.8 مليون دولار و ارتفع حجم المساعدات المقدمة من الاتحاد الأوربي، و خاصة في مجال دعم الموازنة الجارية و رواتب الموظفين في الشرطة، و وصل إجمالي ما قدمه الاتحاد إلى أكثر من 1041.8 مليون دولار أي أكثر من ضعف ما قدمه في الفترة الأولى، و جاءت الولايات المتحدة في المرتبة الرابعة، و ذلك بالرغم من ارتفاع قيمة مساعداتها عن الفترة السابقة بالمطلق، إذ قدمت 815.2 مليون دولار مقارنة مع 545.7 مليون دولار مشكلة نسبية 17.8% من إجمالي المساعدات الفعلي

جدول رقم(3-6): مساهمة الجهات المانحة في المساعدات الدولية خلال الفترة (2001-2005)[1].

القيمة(بالمليون دولار امريكي)

الجهة المانحة	الدول العربية	الاتحاد الأوربي	الولايات المتحدة	اليابان	مؤسسات دولية	دول أوربية	دول أخرى
الالتزام	298.8	493.2	1065.5	127.1	132.6	1192.9	130.5
الصرف	1172.2	1041.8	815.2	108.7	250.4	1147.8	55.2
الصرف: الالتزام	%392.3	%211.2	%76.5	%85.5	%188.8	%96.2	%42.3

المصدر:

-Palestine National Authority,"Donors Assistance in Occupied Palestinian Territory for year 2003",Ministry of Planning,General Directorat of Management and Coordination,June2004,P15-46.

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، "نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني" ، مرجع سابق،ص53.

[1] البيانات متوفرة حتى منتصف العام 2005.

.3. التوزيع القطاعي للتمويل الدولي و استخداماته:

من أجل تتبع مسار التمويل الدولي في محاولة لمعرفة الاتجاهات المختلفة و التوزيع القطاعي لهذا التمويل، تم استخدام التوزيع المعتمد من قبل وزارة التخطيط الفلسطينية، و الذي يتم بموجبه تصنيف التمويل الدولي من حيث الاستخدام على خمسة أجزاء رئيسية، و هي: (البنية التحتية، القطاعات الإنتاجية، و القطاعات الاجتماعية، و بناء المؤسسات، و قطاعات متنوعة).

و تشير التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط الفلسطينية[1]، إلى أن القطاعات الاجتماعية قد استحوذت على الجزء الأكبر من المساعدات الفعلية المقدمة للفلسطينيين خلال الإحدى عشر عاما الأخيرة، حيث بلغ نصيبها حوالي 40.6% من إجمالي المساعدات و تشمل القطاعات الاجتماعية العديد من القطاعات الفرعية، منها:(التعليم و الصحة، الشباب، و الطفولة، المرأة و المساعدات الإنسانية)، و بالرغم من أهمية هذه القطاعات للفلسطينيين، إلا أنها لا تأتي في المرتبة الأولى من حيث أولويات الفلسطينيين، و احتياجاتهم و مدى تأثيرها في الرفاه الاقتصادي و الاجتماعي لهم.

و يلي القطاعات الاجتماعية قطاع بناء المؤسسات في المرتبة الثانية من خلال انفاق ما نسبته 21% من إجمالي المساعدات الفعلية، و يلي ذلك قطاع البنية التحتية الذي يشمل(الطاقة، و الإسكان، و النفايات الصلبة، و الصرف الصحي و الاتصالات، المواصلات و غيرها)، حيث جاء هذا القطاع ثالثا، إذ صرف عليه حوالي 20% من المساعدات، و يعتبر قطاع البنية التحتية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الفلسطيني و ذلك لما يحققه من آثار إيجابية في العديد من المجالات الاقتصادية و الاجتماعية، كزيادة التشغيل و الحد بالتالي من مشاكل البطالة و الفقر في الأراضي الفلسطينية وتحريك عجلة الاقتصاد الفلسطيني بسبب ارتباطاته الأمامية و الخلفية مع مختلف القطاعات، إضافة إلى زيادة دوره في جذب الاستثمارات المحلية و الأجنبية من خلال تخفيض التكاليف الكلية لتلك الاستثمارات على المستثمرين، و قد احتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث الالتزام، إلا أن انخفاض نسبة الصرف له و التي لم تتجاوز 53% جعلته ثالثا، و بدا واضحا انخفاض حصة القطاعات الإنتاجية من إجمالي المساعدات إذ لم تتجاوز حصتها 10% من إجمالي الالتزامات، و انخفضت تلك النسبة إلى 6% من إجمالي الصرف، و يلاحظ أيضا انخفاض نسبة الصرف في تلك القطاعات على غرار قطاع البنية التحتية، و التي لا تتعدى 53%، و هذا مؤشر آخر على عدم إيلاء المانحين الاهتمام الكافي للقاعدة الإنتاجية

[1] تغطي البيانات الواردة في تلك التقارير الفترة 1994 و حتى منتصف عام 2005، كما أنها لا تشمل المساعدات المقدمة من المانحين لدعم الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية.

للاقتصاد الفلسطيني، و على عدم سعيهم الجاد لتقوية دورة الإنتاج في هذا الاقتصاد و تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، أما القطاعات الأخرى المتنوعة أو غير المصنفة ضمن المجموعات السابقة فقد استحوذت على 10% من إجمالي الالتزامات و حوالي 12.4% من إجمالي الصرف، و ذلك نظرا لتعددها و وجود الاختلافات فيما بينها ، أو أنها أوجدت للاستجابة للأوضاع الطارئة التي حدثت خلال المرحلة السابقة.

شكل (7.3):التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية للفترة 1994-2005[1].

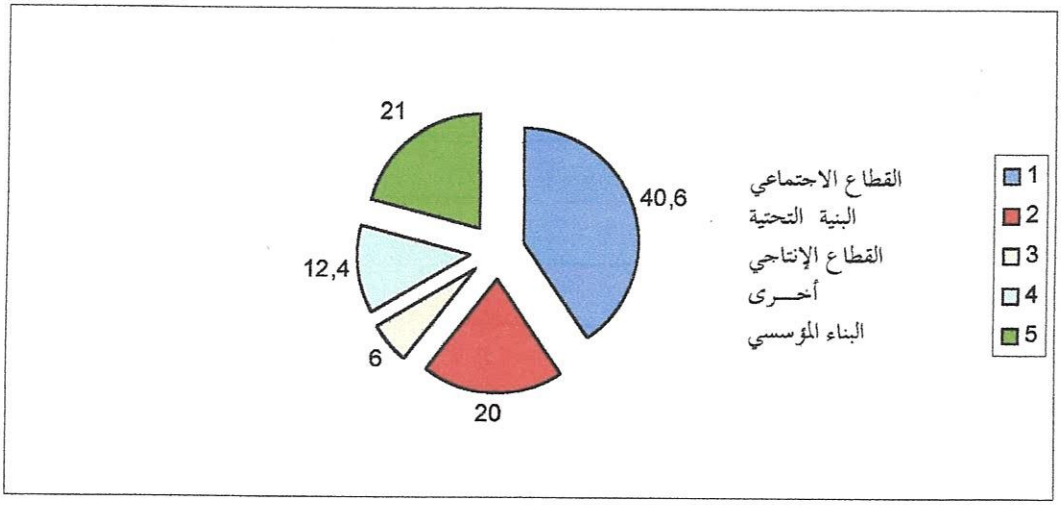

المصدر: تم إعدادها من قبل الباحث بناء على التقارير الصادرة عن وزارة التخطيط و المعلومات المتوفرة من وزارة المالية.

أما فيما يتعلق بالتوزيع القطاعي للمساعدات حسب الفترات التي سبق الحديث عنها فهي كالتالي:

-الفترة الأولى (1994-2000):

خلال هذه الفترة استحوذت ثلاث قطاعات رئيسية على المساعدات الفعلية المقدمة و هي البنية التحتية بنسبة 33.1%، و هي تعادل حوالي ثلث المساعدات الفعلية المقدمة للسلطة الفلسطينية و يعود السبب في ارتفاع نسبتها كون أن البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية تعرضت أثناء فترة الاحتلال الإسرائيلي إلي تدمير متعمد بشكل ممنهج، إضافة على أن جميع القطاعات الأخرى تعتمد في الأساس عليها، و تلي قطاعات البنية التحتية القطاعات الاجتماعية بنسبة 29.3% ،و لقد استحوذ قطاع التعليم على حوالي 35.6% من إجمالي مخصصات القطاعات الاجتماعية، و حل ثالثا بناء المؤسسات بنسبة 24.2% ،و جاء رابعا القطاعات

[1] البيانات متوفرة حتى منتصف عام 2005.

الإنتاجية بنسبة 9.5% ،و تعتبر هذه النسبة منخفضة حيث أنها لا تعكس أولويات التنمية الفلسطينية و متطلباتها.

جدول(7.3): التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية خلال الفترة(1994-2000).

القيمة (بالمليون دولار أمريكي)

القطاع	البنية التحتية	قطاعات إنتاجية	قطاعات اجتماعية	بناء مؤسسات	قطاعات متنوعة	المجموع
الالتزام	2024.8	619.4	1254.3	1103.1	126.4	5128.1
الصرف الفعلي	1156.5	329.8	1026.4	846.2	136.3	3495.2
نسبة القطاع من إجمالي الصرف الفعلي	%33.1	%9.5	%29.3	%24.2	%3.9	%100

Source: Palestine National Authority," the 3rd and 4 Quarterly monitoring report of donors assistance of the year 2001", P3.

الفترة الثانية (2001-2004):

لقد شهدت هذه الفترة اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة، حيث استحوذت خلال هذه الفترة القطاعات الاجتماعية على 49.6% من إجمالي المساعدات أي حوالي نصفها، و هذا عائد إلى تضخم بند المساعدات الإنسانية و الإغاثية و الطارئة و التي تندرج ضمن القطاعات الاجتماعية، و قد ساهم انخفاض قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية على تحصيل الإيرادات و تردى الأوضاع العامة في الأراضي الفلسطينية بسبب سياسات الإغلاق الإسرائيلية المتكررة لتلك الأراضي، و منع العمال الفلسطينيين من الوصول إلي أماكن عملهم في إسرائيل، ساهم ذلك كله في توجه الجهات المانحة لدعم موازنة السلطة لمنع انهيار تلك السلطة و انهيار العملية السياسية برمتها نتيجة لذلك، أما قطاعات البنية التحتية فإن نسبة مساهماتها في إجمالي المساعدات قد تراجع في هذه الفترة إلى حوالي 9.8% بالمقارنة مع 33.1% في الفترة السابقة، و ذلك بالرغم من الدمار الهائل الذي تعرضت له البنية التحتية و المرافق العامة نتيجة التصعيد الإسرائيلي ضد الفلسطينيين خلال تلك الفترة، و بالرغم من الحاجة الماسة إلى إعادة إعمار و تأهيل ما تم تدميره، أما حصة القطاعات الإنتاجية فلم تتجاوز 140.5 مليون دولار، أي أقل من 3.1% من المساعدات الفعلية، وذلك على الرغم من أهمية تلك القطاعات في تقوية الفلسطينيين وتعزيز مقدرتهم على تحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة.

جدول (3-8): التوزيع القطاعي للمساعدات الدولية خلال الفترة(2001-2005)[1].

القيمة (مليون دولار أمريكي).

القطاع	بنية تحتية	قطاعات إنتاجية	قطاعات اجتماعية	بناء مؤسسات	قطاعات متنوعة	المجموع
الالتزام	633.7	179.2	687.5	1164	720.4	3384.8
الصرف الفعلي	449.7	140.5	2278.8	849.9	872.2	4591.3
نسبة القطاع من إجمالي الصرف الفعلي	%9.8	%3.1	%49.6	%18.5	%19	%100

المصدر:

-Palestine National Authority,"Donors Assistance in Occupied Palestinian Territory for year 2003", Ministry of Planning,General Directorat of Management and Coordination,June2004,P15-46.

- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، "نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني" ، مرجع سابق،ص54.

أما فيما يتعلق بتوزيع المساعدات الدولية وفقا للاستخدامات المختلفة ، فتشير بيانات وزارتي التخطيط والمالية إلى أن الاستثمار العام قد استحوذ على 32% من إجمالي المساعدات الفعلية خلال السنوات السابقة، كما تم تخصيص 28% من المساعدات للاستشارات الفنية والخبراء، وتعتقد الجهات المانحة أن تلك الاستشارات مهمة جدا لضمان كفاءة صرف المساعدات وتوجيهها نحو الأهداف المطلوبة، وبالرغم من أهمية هذا الشكل من المساعدات، إلا أن المبالغة فيها تكون في الغالب على حساب قيمة المساعدات الحقيقية المقدمة للأطراف المتلقية للمساعدات وبالتالي التأثير في فاعلية المساعدات الدولية وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن الاستخدامات الرئيسية للمساعدات هو دعم الموازنة التطويرية للسلطة الفلسطينية، إذا أمتنعت الجهات المانحة وحتى العام 2000(أي قبل اندلاع الانتفاضة) عن تقديم أي دعم للموازنة الجارية، وقد شكلت المساعدات المقدمة لدعم الموازنة التطويرية حوالي 12% من إجمالي المساعدات الفعلية وإذا ما أضفنا لهذا البند المنح المقدمة لدعم الموازنة الجارية، فإن نسبة المساهمة لهذا البند أو الاستخدام سترتفع بشكل كبير، إذ قدمت الجهات المانحة منذ اندلاع الانتفاضة أكثر من 1600مليون دولار ضمن هذا البند، أما المساعدات

* البيانات متوفرة حتى منتصف عام 2005.

العينية التي قدمت للفلسطينيين على شكل معدات، فشكلت حوالي 8% من إجمالي المساعدات الفعلية، وصرف حوالي 5% من المساعدات من خلال برامج فرص عمل للعاطلين عن العمل، و3% فقط لدعم القطاع الخاص.

4-أشكال التمويل الدولي والجهات المتلقية له:

4-1-الأشكال التي قدم بها التمويل الدولي:

تشير بيانات وزارة التخطيط والمالية إلى أن المساعدات الدولية التي ألتزمت الجهات المانحة بتقديمها لم تكن جميعها على شكل منح وهبات، حيث تبين أن أكثر من 14% من تلك المساعدات مقدمة على شكل قروض[1]. والجزء الأكبر من هذه القروض طويلة الأجل، تم الحصول على حوالي 95% منها، وبقيمة 996 مليون دولار من مصادر رسمية ثنائية ومتعددة الأطراف، وبنسبة 10%، و90% على التوالي، إضافة إلى كون حوالي 94% من قروض المصادر الرسمية، عبارة عن قروض ميسرة(حصلت عليها السلطة الوطنية الفلسطينية بشروط ميسرة)[2]. ولكن هناك بعض القروض قدمت للسلطة الفلسطينية بشروط تجارية، وترتفع الشروط لتصل نسبة الفائدة إلى 15% عند التسديد الفعلي لتلك المساعدات.

جدول(3-9) هيكل القروض الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة (2000-2004)

القيمة (مليون دولار امريكي)

البيـــــان	2000	2001	2002	2003	2004
قروض من مصادر خاصة	62	62	62	62	62
قروض من مصادر رسمية	431	843	942	983	996
منها: قروض ميسرة	281	693	792	833	832
من مصادر رسمية متعددة الأطراف	327	739	838	879	892
من مصادر رسمية ثنائية	104	104	104	104	104
إجمالي القروض الخارجية	493	905	1004	1046	1058

المصدر:وزارة المالية، مشروع الموازنة العامة لعام 2004، دائرة الدين العام، جدول التدفقات السنوية من القروض الخارجية.

[1]- تقرير التنمية البشرية-فلسطين، مرجع سابق، ص 110.

[2]- السلطة الوطنة الفلسطينية،"التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام 2004"، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الموقع الإلكتروني. www.pnic.gov.ps

أما فيما يتعلق بحجم ونسبة القروض من إجمالي المساعدات حسب الفترات، فلقد شكلت القروض خلال الفترة الأولى (1994-2000) حوالي 12% من إجمالي المساعدات، على أنه تجدر الإشارة إلى أن جميع المساعدات المقدمة من الولايات المتحدة واليابان كانت على شكل منح وهبات خلال السنوات الإحدى عشر السابقة. أما على مستوى الجهات المانحة الأخرى، فقد شكلت القروض حوالي 19% من إجمالي المساعدات الفعلية المقدمة من الاتحاد الأوروبي والباقي على شكل منح وهبات خلال هذه الفترة، فيما كانت نسبة القروض المقدمة من الدول العربية حوالي 8.7% من إجمالي مساعداتها، وقدمت المؤسسات الدولية 21.3% فقط من مساعداتها على شكل منح وهبات، والباقي كان على شكل قروض، أما الدول الأوروبية فقدمت حوالي 6% من إجمالي مساعداتها على شكل قروض والباقي على شكل منح وهبات، ليبلغ حجم القروض الخارجية المقدمة للسلطة الفلسطينية من المصادر الرسمية خلال هذه الفترة(1994-2000) ما يقدر بـــ 431 مليون دولار.

أما في الفترة الثانية، فتشير البيانات المتوفرة إلى ارتفاع نسبة الإقراض من إجمالي المساعدات الفعلية، لتبلغ حتى نهاية عام 2004 ما يقارب 14.5%، ويرجع هذا بشكل أساس إلى القرض الذي قدمته الدول العربية من خلال بنك التنمية الإسلامي، وبلغت قيمته 480 مليون دولار، وذلك بالرغم من تردي الأوضاع في الأراضي الفلسطينية بشكل كبير خلال تلك المرحلة إذ كان من المفترض أن لا تحمل الجهات المانحة الفلسطينيين أعباء إضافية في ظل انخفاض الإيرادات المتحصلة من قبل السلطة الفلسطينية وانخفاض قدرتها بالتالي على تلبية احتياجات الفلسطينيين، وما يثير الإنتباه في هذه المرحلة أوالفترة، هو ارتفاع نسبة القروض الممنوحة من قبل الدول العربية من إجمالي المساعدات التي قدمتها، في حين انخفضت نسبة القروض المقدمة من الإتحاد الأوروبي و الدول الأوروبية إلى أقل من 2% و1.7%من إجمالي مساعدتها على التوالي، وذلك بما يتلاءم مع فجوة الموارد المالية للسلطة والأوضاع الصعبة والمريرة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وكان واجبا على الدول العربية أن تسلك مسلك الإتحاد الأوروبي والدول الأوروبية في هذا المجال.

4-2-توزيع التمويل الدولي حسب الجهات المتلقية:

نستطيع تقسيم المساعدات الدولية من حيث توزيعها على الجهات المختلفة إلى ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول من المساعدات: تم تقديمه للسلطة الفلسطينية بأجهزتها المختلفة، والقسم الثاني من المساعدات: تم توجيهه إلى المؤسسات الأهلية (NOG's)، أم القسم الثالث من تلك المساعدات: فقد تم من خلال وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا). وإجمالا فقد قامت الجهات الدولية المانحة بتقديم أكثر من 7000 مليون دولار خلال الفترة (1994-2004)، وإذا ما أضفنا المساعدات الطارئة المقدمة عبر الأونروا منذ اندلاع

الإنتفاضة وحتى نهاية العام 2004، والتي قدرت بنحو 400 مليون دولار، فإن المبلغ الإجمالي سيرتفع إلى حوالي 7400 مليون دولار.

تشير بيانات وزارة التخطيط إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية بأجهزتها التنفيذية المختلفة، من وزارات وهيئات ومؤسسات عامة قد تلقت ما نسبته 87% من إجمالي المساعدات المقدمة للفلسطينيين خلال تلك الفترة، في حين تلقت المؤسسات الأهلية (NOG's) ما نسبته 8%، وقد لوحظ أن نسبة الصرف الفعلي للمساعدات المقدمة للمؤسسات غير الحكومية بلغت حوالي 80% وهي أعلى من نسبة الصرف للمساعدات المقدمة للسلطة، والتي لم تتجاوز 65%، إلا أنها تبقى أقل بكثير مما كانت تحصل عليه قبل قدوم السلطة الفلسطينية.

فقد قدر حجم المساعدات المقدمة لهذه المؤسسات ما بين 140-220 مليون دولار في السنوات القليلة التي سبقت تأسيس السلطة، مقارنة مع 60 مليون دولار في العام 1994. وما يعادل 45-50 مليون دولار سنويا في الفترة 1995-1998[1]. وقد انفقت هذه المساعدات في مجالات مختلفة، أبرزها مجالي التعليم والصحة، وتقوم العديد من المؤسسات الأهلية بالاتصال مباشرة بالدوال المانحة وجلب التمويل والتصرف به طبقا لرؤيتها الخاصة، ودون أن تكون عليها رقابة فعالة من طرف الجهات المختصة في السلطة الوطنية الفلسطينية، مما قد يؤدي إلى هدر هذه الأموال وعدم توجيهها في الاتجاه الصحيح بما يتوافق مع جهود التنمية الفلسطينية وخصوصيتها. وقد بينت الدراسة التي صدرت عن معهد السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) بعنوان" علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين"، الآتي[2]:

-الاعتماد الكبير للمنظمات غير الحكومية على مصادر التمويل الأجنبية الخارجية.

-هناك ارتباط كبير بين التمويل والتأييد لعملية التسوية السلمية الجارية.

-تأثير التمويل برؤى الممولين وتقديراتهم للاحتياجات الفلسطينية وضعف قدرة المنظمات غير الحكومية على التأثير على برامج الممولين.

أم فيما يتعلق بالمساعدات الفعلية المقدمة عبر الأونروا، فيلاحظ وجود تفاوت كبير في حجم تلك المساعدات، وذلك تبعا لاختلاف مصدر البيانات الدالة على هذه المساعدات، إضافة إلى الاختلاف في منهجية

---

[1]- تقرير التنمية البشرية، فلسطين، 2002، ص 26.

[2]- معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس) ،"علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين"،حزيران 2001، ص ii.

تقدير حجم تلك المساعدات حيث أشارت بيانات وزارة التخطيط إلى أن إجمالي المبالغ المقدمة عبر الأونروا بلغت حوالي 337.2 مليون دولار منذ العام 1994، بمعدل سنوي بلغ 33.7 مليون دولار، وشكلت تلك المبالغ حوالي 5% من إجمالي المساعدات ويعد هذا المبلغ قليلا نسبيا إذا ما قورن مع البيانات الصادرة عن الأونروا ذاتها، حيث تشير تلك البيانات إلى أن الأموال التي صرفت من قبل الأونروا خلال عام واحد فقط وهو العام 2003 بلغت حوالي 259 مليون دولار[1]، ويعزى هذا التباين بين المصدرين بشكل أساسي إلى احتساب الوزارة للأموال التي تصرف من قبل الأونروا على المشاريع التطويرية والموازنات المنتظمة فقط، مستثنية بذلك المساعدات الطارئة والإنمائية التي بدأت الأونروا بإنفاقها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة، وقد شكل هذا النوع من المساعدات الجزء الأكبر من إجمالي المبالغ التي أنفقتها الأونروا في الأراضي الفلسطينية منذ العام 2001 وحتى الآن، والتي بلغت 400 مليون دولار. وعند إضافة هذا المبلغ إلى المساعدات المنتظمة فإن حصة الأونروا من إجمالي المساعدات سيرتفع إلي أكثر من 9.6%، وتبدو تلك النسبة أكثر منطقية وتمثيلا لحجم المساعدات المقدمة عبر الاونروا، وبذلك تنخفض حصة السلطة الفلسطينية كجهة متلقية للمساعدات لتبلغ حوالي 82.4% من إجمالي المساعدات.

[1]- تقرير التنمية البشرية-2004 ،مرجع سابق، ص 111-112.

III-آثار وانعكاسات التمويل الدولي على ميسرة التنمية الفلسطينية:

بعد اتفاق أوسلو الموقع عام 1993، عقدت آمال كبيرة بتحقيق السلام والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء، فالفلسطينيين من جانبهم كان يصبوهم الأمل في العيش في سلام ورفاهية بعد سنين عدة قضوها تحت ويلات الاحتلال ، وذلك من خلال مساعدتهم على وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار النمو والتنمية المستدامة، وبالفعل التزمت الدول المانحة منذ مؤتمر المانحين في مطلع أكتوبر 1993 بالمساعدة في جعل السلام حقيقة ملموسة، وترجمته في المساعدة وإعادة الإعمار والإسهام في خلق فرص عمل، والبناء المؤسسي الفلسطيني، وبالفعل فقد وصل الدعم الدولي للسلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها عام 1993 حتى نهاية عام 2004، ما يقارب 7.5 مليار دولار. وعلى الرغم من ذلك يعيش 20% من الشعب الفلسطيني تحت خط الفقر المدقع، وثلثي هذا الشعب يعيش تحت خط الفقر النسبي وهذا كله انعكاس للاستخدام الضعيف لموارد الاقتصاد الفلسطيني وإمكانياته. حوافز المانحين، إن كانت سياسية أو اقتصادية هو أمر من الصعب التصدي له حيث تتعهد مصادر المانحين المختلفة بالتمويلات للتنمية في فلسطين، وهم كما يعرفونها بوضوح وبصراحة، فإنها امتداد لتعهدهم السياسي لعملية السلام ومنها السلطة الوطنية الفلسطينية ذات الحكم الذاتي والتي هي الجزء المقوم في عملية السلام[1].

ويعتقد الكثيرون أن حجم التمويل كان أكبر بكثير من النتائج التي تحققت وإن التمويل الدولي لم يوظف بالشكل السليم[2]، وعلى الرغم من أن هذه المقولات فيها شيء من الصحة إلا أنه لا يمكن إلقاء اللوم على طرف دون الآخر ، فالمسؤولية مشتركة.

وفي هذا المبحث سوف نحاول التعرف على أهم انعكاسات وتأثيرات التمويل الدولي على جهود التنمية الفلسطينية بشكل عام، وعلى مقدرته في تقوية وتعزيز مقدرة الاقتصاد الفلسطيني على الانعتاق من التبعية للعوامل الخارجية.

---

[1]- خليل نخلة،" نظرة نقدية عن التمويل الأجنبي: فلسطين-إلى أين تسير؟"،ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 1998.

[2]-عمر أبو شعبان،" نحو توظيف أفضل للتمويل الدولي في التنمية في فلسطين"، ورقة مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية،غزة، فبراير 2006.

1-مدى انسجام التمويل الدولي مع الأولويات الفلسطينية.

إن معيار مدى انسجام التمويل الدولي مع الأولويات الفلسطينية، يعتبر المعيار الرئيسي الذي يمكن الحكم من خلاله على دور وأهمية التمويل الدولي في تمكين المجتمع الفلسطيني وتحقيق الأهداف المنشودة والمتوقعة من هذا التمويل، ويمكن القول أن نجاح التمويل في تعزيز هذا الدور أو الوصول إلى تلك الأهداف، يكون بالقدر الذي يحدث فيه انسجام وتوافق بين التخصيص الفعلي للتمويل على القطاعات والأنشطة المختلفة وبين أولويات واحتياجات الشعب الفلسطيني ومتطلبات التنمية التي يسعى إلى توفرها.

فمنذ بداية التسعينات، يعمل المجتمع الدولي مع الحكومة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني ضمن مبدأ التمويل المشروط الذي ينص على"نحن نملك المال، وانتم تحتاجون له، لذلك فأنتم تتصرفون كما نحن نفكر بأنه صحيح"[1]. ضمن هذا المنطق عملت التدخلات التنموية الموجهة لدعم السلطة ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، فما قدم للسلطة من تمويل لغرض الإصلاح المالي والإداري وتغطية النفقات الجارية"فاتورة الرواتب". وبناء مؤسسات السلطة والمجتمع بشكل يفوق بكثير دعم القطاعات الإنتاجية والصناعية و مواجهة الفقر ،ومن خلال البيانات والنتائج التي ذكرناها. مما سبق وملاحظتنا لتوزيعها القطاعي تبين لنا ما يلي:

– يلتهم **القطاع الاجتماعي** الحصة الأكبر من التمويل الدولي، حيث بلغت حصته حوالي 40.6% من إجمالي صرف المساعدات المقدمة للفلسطينيين منذ العام 1994 وحتى منتصف عام 2005، و لم تكن تلك النسبة هي السائدة على مدى الفترة السابقة، إذ لم تزد عن 30% حتى العام 2000، إلا أنها استحوذت على حوالي نصف المساعدات منذ اندلاع الانتفاضة، وهذا الارتفاع في نصيب القطاعات الإجتماعية كان نتيجة لزيادة حجم المساعدات الإنسانية والإغاثية الطارئة والمنح المقدمة لدعم الموازنة الجارية والتي تندرج ضمن هذا البند، وبالرغم من الدور الذي يلعبه هذا النوع من المساعدات في إغاثة العديد من الأسر الفلسطينية، وخلق فرص عمل لعدد كبير من العاطلين عن العمل*، بالإضافة إلى دورها في منع انهيار السلطة من خلال دعم موازنتها ودفع رواتب الموظفين لديها، إلا أنها لا تشمل على أية أبعاد تنموية ولا ترتبط بخطة أو رؤية محددة، بل يقتصر

---

[1] - Crewe,E. and Harrison,E ,"Whose development : An Ethnography of Aid ", Zed Books LTD, 1998,P 70.

*-أشار استطلاع للرأي أجراه برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت(حزيران 2004)، أن 78% من عائلات المستجوبين لم تستفد مباشرة من الدعم الدولي، بينما يرى 49% منهم أن الدعم الدولي خفف من معاناة المستفيدين منه، وصرح 54% من المستطلعين الذين استفادوا من المساعدات بأنهم استفادوا في مجال الرعاية الاجتماعية والمساعدات الإغاثية الطارئة، فيما استفاد 21% من برامج خلق فرص العمل(جامعة بيرزيت-برنامج دراسات التنمية، استطلاع الرأي العام رقم(17)، 4-2004/06/6).

دورها على النواحي الإسعافية الإغاثية ، وتشمل القطاعات الاجتماعية، بالإضافة للمساعدات الطارئة، المساعدات الموجهة لتعزيز الديمقراطية، وتأهيل المعتقلين والبيئة، وحقوق الإنسان وغيرها، وتشكل تلك القطاعات أحد أهم أولويات الدول المانحة.

ورغم أهمية تلك القطاعات للشعب الفلسطيني، إلا أنها أقل قدرة من القطاعات الإنتاجية الأخرى على تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل والمستدام.

-**قطاع بناء المؤسسات**: ويحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من حيث اهتمام أو أولوية المانحين، إذ وجهت تلك الدول ما نسبته (21%) من إجمالي الصرف الفعلي للمساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية، أي حوالي(1696.1) مليون دولار، وهي نسبة معقولة في ظل الحاجة لإقامة المنشآت الخاصة بعمل السلطة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى حداثة نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذه النسبة تعتبر مؤشر مهم لمدى الحاجة للأموال اللازمة لإعادة إعمار ما تم تدميره من طرف جيش الاحتلال الإسرائيلي خلال الانتفاضة الحالية، وخاصة في ظل تركز التدمير على مراكز ومقرات السلطة، والأمنية منها على وجه التحديد.

-**قطاع البنية التحتية**: بلغت حصة قطاع البنية التحتية (الطاقة، الإسكان، النفايات الصلبة، الاتصالات، ترميم الآثار، المواصلات، الصرف الصحي) حوالي 31.5% من إجمالي التزامات الدول المانحة، في حين بلغت حصة هذا القطاع حوالي 20% من إجمالي الصرف الفعلي من المساعدات الدولية، ولقد شهدت المرحلة الثانية(مرحلة الانتفاضة) تراجعا ملحوظا في حجم المساعدات المخصصة أو الموجهة إلى هذا القطاع، إذ لم تتجاوز حجم الأموال المخصصة له مبلغ 450 مليون دولار، أي أقل من نسبة 10% من إجمالي المساعدات المقدمة خلال تلك الفترة، وذلك بالرغم من الدمار الهائل الذي لحق بمرافق البنية التحتية الفلسطينية نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على تلك المرافق. مما كان يستدعي التركيز على هذا القطاع بشكل أكبر مما تم على أرض الواقع، إذ اعتمد المانحون في إنفاقهم على تقديرات البنك الدولي* لتكاليف إعادة تأهيل البنية التحتية والتي كانت أقل بكثير من التقديرات الفلسطينية، ويعد هذا القطاع من الأولويات في الأجندة الفلسطينية وذلك لما لهذا القطاع من ارتباطات أمامية وخلفية على مستوى الاقتصاد الفلسطيني، إضافة إلى دوره في استيعاب الأيدي العاملة وتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في الأراضي الفلسطينية.

-**القطاعات الإنتاجية**: بلغت حصة القطاعات الإنتاجية ما نسبته 9.3% فقط من أجمالي الالتزامات، في حين لم تتجاوز حصته 6% فقط من إجمالي الصرف الفعلي للمساعدات الدولية، فلقد احتلت القطاعات الإنتاجية ذيل الترتيب من حيث الصرف للقطاعات المختلفة. وهذا المؤشر يدل على عدم إيلاء المانحين الاهتمام الكافي

---

* قدر البنك الدولي الأضرار في البنية التحتية والناجمة عن التصعيد الإسرائيلي خلال الثلاث سنوات الأولى من انتفاضة الأقصى الحالية بحوالي 251 مليون دولار.

للقاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وعلى عدم سعيهم الجاد لتقوية دورة الإنتاج في هذا الاقتصاد وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة، وهذا يتضح من خلال انحياز الدول المانحة نحو حل الأزمات المالية قصيرة المدى بسبب الصدمات السلبية مثل الإغلاق أو الحصار أو القصف أو غيرها، وابتعادهم عن تمويل المشاريع طويلة الأجل التي تخدم الاقتصاد الفلسطيني وتساعد في تنميته، كما أنه وفي نفس الوقت، فإن ذلك يتوافق وبشكل كلي مع الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية الإسرائيلية السابقة والحالية، والتي تهدف بشكل أو بآخر إلى إبقاء الاقتصاد الفلسطيني اقتصاد مشوه، وعبارة عن سوق استهلاكي للمنتجات الإسرائيلية، والعمل على إفشال أي مشروع يخدم أو يصب في اتجاه دعم وتقوية وتنمية الاقتصاد الفلسطيني.فالمساعدات والقروض الممنوحة للفلسطينيين سواء كسلطة أو كمنظمات حكومية هي ليست أكثر من مساعدات سياسية شكلية في جوهرها، هدفها الأساسي دفع ما يسمى مسيرة السلام المبعثرة، وبالتالي هنا نقطة الانطلاق. هذه المساعدات والقروض ليست لها علاقة مباشرة ببناء البنية التحتية أو التنمية الفعلية على الأرض، علما بأن القطاعات التي يتم اختيارها للاستثمار الأجنبي أو المشاريع المرشحة للتمويل تحددها أساسا الدول المانحة بالاتفاق مع البنك الدولي وإسرائيل غالبا[1]. ومعظم المشاريع في معظم المناطق لكي تنفذ، فهي بحاجة لموافقة من إسرائيل، خاصة وأن هذه المرجعية الاقتصادية والتنموية الحقيقية هي إسرائيل حسب الاتفاقات الواقعة على الأرض، وليس الخطط التي توضع على الورق، لأن هذه العوامل الموجهة للاستثمارات الإنتاجية، هي هامشية، وخاصة الزراعة والتصنيع الزراعي والصناعة بشكل عام، السبب في هذا التهميش واضح ومكشوف، فهذه هي الإملاءات الإسرائيلية.

[1] جورج كرزم،"واقع الحال الفلسطيني"،ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية في فلسطين ، برامج دراسات التنمية ، جامعة بيرزيت،1998.

2-التمويل الدولي وانعتاق الاقتصاد الفلسطيني

تنقسم العوامل والمحددات المتحكمة بالملامح الأساسية للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، إلى عوامل موضوعية خارجية كالعامل الإسرائيلي وعامل المساعدات الخارجية، وعوامل ذاتية تتعلق بأداء المؤسسات الفلسطينية، الرسمية منها والأهلية.

ولقد أسهمت هذه المحددات في رسم ملامح الاقتصاد الفلسطيني خلال المرحلة السابقة، حيث اعتمد الاقتصاد الفلسطيني على نظيره الإسرائيلي، وتعددت أوجه وقنوات التشابك بين الاقتصادين في مجالات العمالة، والعلاقات التجارية، وعوائد المقاصة الضريبية، ويتمثل مجال العمالة في استيعاب سوق العمل الإسرائيلي لفائض العمالة الفلسطينية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 145ألف عامل فلسطيني كانوا يعملون في إسرائيل قبيل الانتفاضة الفلسطينية الحالية[1]، أما في مجال العلاقات التجارية الفلسطينية الإسرائيلية، فتشكل التجارة مع إسرائيل أكثر من 80% من حجم التجارة الخارجية الفلسطينية[2]،وفي عوائد المقاصة تعتمد السلطة الفلسطينية في تمويل خزينتها على الإيرادات الجمركية وإيرادات المقاصة الناجمة عن المعاملات التجارية مع إسرائيل، حيث تشكل الإيرادات الجمركية والضريبية الناجمة عن التجارة الخارجية مع إسرائيل حوالي 60 % من إجمالي الإيرادات العامة في الموازنة الفلسطينية[3]، وتكمن خطورة هذا التشابك والترابط بين الاقتصادين في استمرار إسرائيل بإتباع سياسات تقوم على منع أي محاولة فلسطينية للإنعتاق والتحرر من الهيمنة الإسرائيلية، والتصدي لمحاولات النهوض بالاقتصاد الفلسطيني وتحكم الفلسطينيين بمواردهم الطبيعية.

ويتمثل المؤشر الثاني بالمساعدات الخارجية، فقد غطت تلك المساعدات أكثر من 80% من الأموال اللازمة لتمويل برنامج الاستثمار العام في الأراضي الفلسطينية، فلقد أشار تقرير البنك الدولي للعام 2000 [4]حول فعالية المساعدات الدولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، أن هذه المساعدات أثرت بشكل محدود على تحسين الاقتصاد الفلسطيني، حيث رفعت معدل إجمالي الدخل المحلي بنسبة 1-2% مقارنة بما كان يمكن تحقيقه لو لم تتوفر هذه المساعدات. كما أشار إلى ارتفاع معدل الاستثمار العام من الدخل الإجمالي المحلي إلى 5.7% في الفترة ما بين 1997-1998، مقارنة مع 2.9% في العام 1990-1992، لكن هذا المعدل يبقى منخفضا مقارنة بحجم الاستثمار العام في دول مجاورة كالأردن ومصر.

---

[1] تقرير التنمية البشرية 2004، مرجع سابق، ص 117.

[2] - الجهاز المركزي الإحصاء الفلسطيني،"الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية....." ،مرجع سابق، ص 102.

[3] - تقرير التنمية البشرية 2004، مرجع سابق، ص 117.

[4] - The World Bank, "Aid Effectiveness in the west Bank and Gaza",2000.

كما أن للمساعدات دور مؤثر في تمويل الموازنة الجارية للسلطة الفلسطينية، إلا أن هناك العديد من التساؤلات حول مدى استمرارية تدفق تلك المساعدات خلال الفترة اللاحقة، وهذا يؤدي بدوره إلى رفع درجة المخاطرة والانكشاف للعوامل الخارجية بشكل كبير.

ويعود طرح هذه التساؤلات إلى مجموعة العوامل المتعلقة بتلك المساعدات، كارتباطها بتطورات العملية السياسية، فعندما يبدأ وهج السلام وأحلام إعادة الاعمار بالتراجع بسبب الفشل في التقدم في العملية السليمة، أو عدم تحقيق الآمال بالأعمار السريع يزول ذلك الشعور بالنشاط الذي يصاحب عملية السلام، والذي يكون له أثر إيجابي جدا على القرارات التي تتخذها الهيئات المانحة بخصوص المساعدات في عملية التنمية كما حدث عامي 1992-1994 فما لبث أن حدث تراجع متواصل في المساعدات الدولية تزامن مع انخفاض التوقعات بخصوص تنشيط دور القطاع الخاص في المنطقة، النتيجة الحتمية هي عدم الاستمرار في نهج واضح سواء فيما يتعلق ببناء المؤسسات أو المشاريع التنموية التطويرية ويؤدي للمزيد من عدم اليقين، وربما الذعر عند البعض الذين يجدون في المتاح فرصة لن تعوض ، وظهرت هذه الحالة بوضوح في فلسطين عام 1998،أي بعد انتهاء فترة الالتزام بتمويل السلام والتي امتدت من العام 1993 حتى 1998[1]. كما أن الدول المانحة كانت تعمل دائما وفق اجندتها السياسية لا ضمن احتياجات وأولويات المجتمع الفلسطيني، كما أنه طرأ تغيرات جذرية على هذه المساعدات منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، إذ وجه معظم تلك المساعدات لبرامج الإغاثة الإنسانية وتمويل الخزينة وإصلاح الأضرار الناجمة عن المؤثر الإسرائيلي، ففي ورشة عمل نظمها برنامج دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، في الثاني والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) للعام 2001، حول تأثير الانتفاضة على التمويل الدولي، أكد مشاركون يمثلون مؤسسات دولية رئيسية تقدم مساعدات للشعب الفلسطيني، وممثلون عن وزارة التخطيط وخبراء آخرون، أن المساعدات الدولية ساهمت في بناء العديد من المؤسسات الإدارية والخدماتية للمجتمع الفلسطيني، وأقر العديد منهم أن التنمية المستدامة أمر يصعب، أو يستحيل تحقيقه في ظل الاحتلال، ومن هنا كان التركيز على دور المساعدات الخارجية في تطوير البنية التحتية والاقتصادية الفلسطينية المتضررة جراء العدوان الإسرائيلي المستمرة[2].

لقد تزامنت الفترة التي بدأت فيها عملية التمويل الدولي مع سياسات الإغلاق والحصار الإسرائيلية، حيث أدت هذه السياسات إلى إلحاق أضرار بالغة بالفلسطينيين، وتجاوزت ذلك طائلة عملية التمويل في حد

---

[1]- هديل رزق القزاز، مرجع سابق.

[2]- Development Studies Programme, Birzeit University," The Impact of the Palestinian Intifada on International Funding: Reality and Prospects",November,2001.

ذاتها، حيث حدت من حرية الحركة لموظفي وممثلي المؤسسات المحلية والدولية والمشرفة والمنفذة للبرامج الممولة، وذلك من خلال وسائل عديدة أهمها شبكة الحواجز الأمنية التي تخنق بها المدن والقرى الفلسطينية، إضافة إلى إعاقة وصول المواد الخام والمعدات اللازمة لتنفيذ تلك البرامج والمشاريع، كما تعمدت السلطات الإسرائيلية وضع العراقيل والصعوبات أمام تنفيذ المشاريع الممولة في التجمعات الفلسطينية التي تقع في مناطق "ب"*،وظل المؤثر الإسرائيلي المحدد الأساسي لواقع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، وانتهجت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ انطلاق عملية التسوية السياسية والتوقيع على اتفاق أوسلو عام 1993، مجموعة من السياسات والإجراءات والممارسات التي أدت في مجملها إلى عرقلة الجهود الفلسطينية والدولية الهادفة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، و لم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعداه إلى نجاح إسرائيل في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق استهلاكي للمنتجات والخدمات الإسرائيلية حتى الفاسدة منها، ومصدرا للأيدي العاملة الرخيصة، وقادت هذه السياسات إلى خلق تشوهات بنيوية متأصلة في الاقتصاد المحلي، فتوسعت الأنشطة الخدمية والهامشية على حساب الأنشطة الإنتاجية التنموية مما أدى إلى إضعاف القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وعرقل نموه الطبيعي.

2-1-التمويل الدولي ومؤشرات الأداء الاقتصادي.

إن عملية تقييم المساعدات الدولية للتعرف على انعكاساتها المباشرة على عملية التنمية في الأراضي الفلسطينية عملية معقدة نسبيا، وذلك بسبب حداثة تجربة تلك المساعدات إذ أن عمرها لم يتجاوز الأحد عشر سنة، كما أنه لا يمكن إيجاد علاقة مباشرة وواضحة بين المساعدات الدولية والتطورات التي حدثت على مؤشرات التنمية في الأراضي الفلسطينية، ومن هنا، سيتم البحث في التأثير غير المباشر لعملية التمويل الدولية، وربطها بالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الكلية في الأراضي الفلسطينية، وذلك للخروج ببعض الاستنتاجات، والتي ربما لن تكون جازمة ولكنها قد تعطي بعض المؤشرات والدلالات على أهمية تلك المساعدات ودورها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين المجتمع الفلسطيني.

كما ذكرنا سابقا فقد تزامن تقديم المساعدات الدولية مع سياسات الإغلاق الإسرائيلية التي تفاقمت ما بعد عام 1993، وأدت إلى فقدان أحد أهم مصادر الدخل من الخارج (دخل التجارة ودخل العاملين في إسرائيل حيث كان يشكل الأخير أكثر من ثلث الناتج القومي الإجمالي في السابق) ،ومن الممكن اعتبار مرحلة ما بعد عام 1993 هي مرحلة إحلال المساعدات الدولية بدخل العاملين(وأيضا التجار) في إسرائيل في معادلة

*يطلق مصطلح مناطق"ب" على تلك المناطق التي تكون للسلطة الفلسطينية فيها صلاحيات مدنية فقط بينما تكون للسلطات الإسرائيلية فيها جميع الصلاحيات الأمنية وخلافه.

الدخل في فلسطين[1]. إلا أن هذا الإحلال لم يكن إحلالا تاما وذلك لأن خسارة الاقتصاد الفلسطيني المباشر من سياسة الإغلاق الإسرائيلية قد تعدت بشكل كبير ما تم صرفه كمساعدات للشعب الفلسطيني*، كما أن هذه المساعدات قد تم تخصيصها بطرق تختلف بشكل كبير عن التخصصات النمطية التي كانت سائدة قبل عام 1993** أو حتى عن التخصصات المقصودة حين قامت الدول المانحة بالتعهد والالتزام بمساعدة الشعب الفلسطيني، وبالنتيجة فعن طريق تتبع عملية التمويل الدولي وبداية نشأتها في فلسطين، يلاحظ التغيرات التي طرأت على المؤشرات الكلية، ويمكن رصد عدد من تلك المؤشرات خلال المرحلة التي تمت فيها عملية التمويل على النحو التالي:

- تشير البيانات إلى أن الناتج القومي الإجمالي للأراضي الفلسطينية قد نما بمعدلات سالبة بلغت 3.5% و 10.1% و 2.9%، وذلك خلال الأعوام 1993-1995-1996 على التوالي[2]، في حين تحققت معدلات نمو موجبة خلال العامين 1998-1999، فقد بلغت معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي 18 % و8.2% على التوالي[3]، ثم عاودت معدلات النمو للانحدار في الأعوام اللاحقة خاصة منذ اندلاع الانتفاضة وما رافقها من إجراءات إسرائيلية حيث انخفض الناتج القومي الإجمالي خلال العام الأول للانتفاضة بحوالي 11.2% كما سجلت انخفاضات متتالية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام 2000-2001-2002، حيث نمت بمعدلات سالبة، إلا أنه استرد عافيته في الأعوام اللاحقة لينمو بمعدلات موجبة خلال عامي 2003 -2004.

-لقد تفاقمت ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني ليصل إلى أكثر من 30% بعد العام 1993 مقارنة مع 5 % قبل هذا العام[4]، ولقد كان هناك تذبذب في تلك المعدلات صعودا وهبوطا وذلك تبعا للسياسات

---

[1]- محمد أشتية، مرجع سابق، ص 91.

*- تشير البيانات الصادرة عن السلطة الفلسطينية أن إجمالي المساعدات التي صرفت في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1994-1996 بلغ حوالي 1.49 مليار دولار، فيما تجاوز حجم الخسائر الناجمة عن سياسة الإغلاق الإسرائيلية في الفترة ذاتها حوالي 2.8 مليار دولار.

**-لقد كانت معظم المساعدات التنموية للأراضي الفلسطينية المحتلة قبل اتفاق أوسلو عام 1993، توجه بالأساس كمساعدات إنسانية وإغاثية طارئة عبر المنظمات الأهلية ومنظمات الأمم المتحدة المختلفة وتحديدا الأونروا، حيث تشير التقديرات على أن المصادر الفلسطينية والعربية الإسلامية المختلفة أنفقت ما يقارب 564 مليون دولار أمريكي في الفترة ما بين 1977 و 1992، بالإضافة إلى حوالي 77 مليون دولار من خلال مؤسسات أمريكية.

[2]محمد أشتية،مرجع سابق ،ص91.

[3]تقرير التنمية البشرية2004،مرجع سابق119.

[4]محمد اشتية،المرجع السابق.

الإسرائيلية المتبعة في الأراضي الفلسطينية، وقـــــد وصلـــت إلى أعلى مستوى لها في العام 2002 لتصل إلى 31.3%.

- لقد طرأ تراجع ملحوظا على مستويات المعيشة للفلسطينيين بعد العام 1993، فقد انخفض الدخل الحقيقي للفرد إلى أكثر من 30% عما كان عليه العام 1993، إذ بلغ في ذلك العام 2000دولار للفرد في السنة[1]، أصبح في عام 2004 حوالي1400 دولار تعادل في قوتها الشرائية 50% في الأردن و 45% في سوريا، و 70% في مصر، كما وصلت معدلات الفقر إلى مستويات قياسية منذ أيلول 2000، إذ تشير التقارير إلى أن ثلثي المجتمع الفلسطيني يعانون من الفقر خلال العام 2004، كما ارتفع المستوى العام للأسعار بأكثر من 37.7% مقارنة مع أسعار العام 1996.

-ترافق مع هذه المظاهر، الكثير من الأضرار والتراجع التي أصابت القطاعات الإنتاجية وبشكل خاص الزراعة، حيث سبق لهذا القطاع أن حقق عام 1988 (1572 مليون دولار في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي البالغ آنذاك 3896مليون دولار (40%)) وفي العام 1995 تراجع هذا القطاع وانخفضت مساهمته إلى 799 مليون دولار(21%)[2]، وأخذت مساهمة هذا القطاع في التدهور لتصل نسبته إلى الناتج المحلي في العام 2005 حوالي 7%.

2-2-التمويل الدولي والحياة الاجتماعية للفلسطينيين:

لا يمكن إنكار مساهمة التمويل الدولي في تحسين شروط الحياة في المجتمع الفلسطيني والتخفيف من معاناة الفلسطينيين عن طريق الخدمات المقدمة في مجال الرعاية الاجتماعية والمساعدات الإغاثية الطارئة فلقد حققت بعض الإنجازات في هذه المجالات، بالرغم من المعيقات والعراقيل التي وضعتها السلطات الإسرائيلية. ولقد أشار تقرير صادر عن البنك الدولي[3]، يتحدث عن الإنجازات التي حققتها المساعدات الدولية في الأراضي الفلسطينية إلى أن المساعدات الدولية قد أسهمت في تطوير الخدمات الصحية في الأراضي الفلسطينية، من خلال بناء وتطوير عدد من المستشفيات والمراكز الصحية، وقد شكلت إجمالي المساعدات المقدمة لهذا القطاع خلال الفترة (1994-1998)حوالي7.7% من إجمالي المساعدات، مما انعكس في ارتفاع عدد مراكز الرعاية الصحية من 207 مركزا في العام 1994 إلى أكثر من 369 مركزا خلال العام 1998، وأثر ذلك بالتالي على عدد الأسرة وتطوير حجم ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للفلسطينيين خلال تلك الفترة.

---

[1] غازي الصوراني،" محاضرات في التنمية والمقاومة"،برنامج دراسات التنمية ، جامعة بيرزيت،2002،ص39.

[2] - نفس المرجع.

[3] -The World Bank," Donor Investment in Palestinian development (1994-1998),the Promise, the challenges, and the achievements", 1999.

كما حققت المساعدات إنجازات مهمة في القطاع التعليمي، فقد تم خلال السنة الأولى وحدها بناء 6 مدارس وتجهيزها بالمعدات اللازمة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وخلال خمس سنوات تم تطوير وترميم أكثر من 76 مدرسة من خلال"بكدار" وحدها، وارتفع بذلك عدد الصفوف المدرسية بحوالي 2068 صفا. وفي مجال البنية التحتية تم إنفاق حوالي 1156.5 مليون دولار أو ما نسبته 33% من إجمالي المساعدات خلال الفترة (1994-2000) فقد تم تنفيذ أكثر من 112 مشروعا للمياه والصرف الصحي، كما تم شق مئات الكيلومترات من الطرق الرئيسية والفرعية، وساهم ذلك إلى حد كبير في تطوير خدمات البنية التحتية في الأراضي الفلسطينية وبالتالي تسهيل الحياة اليومية للفلسطينيين.

كما ساهمت المساعدات الدولية بتعزيز مبدأ المشاركة ولو بشكل محدود، وذلك من خلال العمل على تقوية وتمكين الفئات المهمشة، ومن بين تلك الفئات النساء والفقراء والعمال والشباب، وتسهم المساعدات الدولية بتقديم الدعم لهذه الفئة من المجتمع عبر العديد من المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث تشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أن حوالي 17% من الفلسطينيين يعتمدون بشكل كلي تقريبا على المساعدات الخارجية[1]،و تعد مؤسسات إقراض المشاريع الصغيرة من بين المؤسسات الرئيسية التي تقدم الدعم للفلسطينيين وتوفر لهم مصدر تمويل أساسي، حيث لعبت تلك المؤسسات دورا مهما، خاصة في الثمانينات وأوائل التسعينات، وكانت تضاهي في حجم أعمالها البنوك العاملة في فلسطين، إلا أن الأهمية النسبية لتلك المؤسسات قد تراجعت بعد العام1993، وذلك لحساب البنوك، وقد نجحت المساعدات الدولية من خلال تمويل برامج الإقراض في تحقيق بعض الإنجازات، فقد بينت إحدى الدراسات[2] التي تناولت الآثار المترتبة على برامج إقراض المشاريع الصغيرة التي تقوم الأونروا بتنفيذها في الأراضي الفلسطينية أن تلك البرامج قد حققت النتائج التالية: المساهمة في زيارة دخل المستفيدين منها، وزيادة المشاركة المجتمعية للفئة التي استخدمت تلك البرامج، ورفع مقدرتهم على التعامل مع المستقبل وعلى التفاوض مع الأطراف الأخرى، وزيادة ثقتهم بأنفسهم، كما ساهمت المساعدات وحققت إنجازات في مجال تدريب وتأهيل الأسرى المحررين، والعمل على تعزيز فرص اندماجهم في مجتمعاتهم.

ولكن في جانب آخر أخفقت المساعدات الدولية في تفعيل مشاركة الفئات المهمشة في صياغة واتخاذ القرارات المتعلقة بها، حيث أنها لم تعمل على دمج مفهوم المشاركة المجتمعية في المشاريع التي تدعمها بحيث يصبح المستفيدون من المشاريع مشاركين في صياغة واتخاذ القرارات المتعلقة بمجتمعاتهم، ولعل خير مثال على

---

[1]-تقرير التنمية البشرية 2004، مرجع سابق، ص 121.

[2] -Khalil El-Naga," The Impact of Microcredit, Case Study, UNRWA's Microcredit Programme, WBG,Master's Thesis", Islamic university of Gaza,2004.

ذلك الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، والتي من المفترض فيها أن تلبي احتياجات جميع شرائح وفئات المجتمع، إلا أن الطريقة التي يتم بها إعداد الموازنة العامة وإقرارها وتنفيذها والرقابة عليها لا تسمح بمشاركة تلك الفئات فيها.

وكخلاصة مما سبق نلاحظ أنه لم يتمخض عن المرحلة السابقة، رغم المساعدات الدولية للسلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، انفكاك الاقتصاد الفلسطيني من علاقة التبعية شبه الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي، فالمؤشرات تشير إلى ترافق المساعدات الدولية مع النمو الاقتصادي المنخفض وهذه الاتجاهات في الاقتصاد الفلسطيني هي اتجاهات خطيرة، فالنمو الاقتصادي المنخفض يؤدي إلى زيادة الحاجة إلى المساعدات الدولية للتخفيف من الآثار الاجتماعية والاقتصادية المرافقة، مما يعني بأن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المساعدات الدولية يزداد بشكل متوالي مع الزمن، وان هذه المساعدات لم تستطع نقل الاقتصاد الفلسطيني إلى مسارات نمو مرتفعة تؤدي إلى تقليل الحاجة إلى المساعدات الدولية، ومن هنا فإن أي تراجع في حجم تلك المساعدات أو توقفها سيترك تأثيرات عكسية مباشرة وواسعة على الأوضاع المعيشية والتعليمية والصحية لمعظم السكان، وتحديدا على الأطفال والفئات الضعيفة في المجتمع، كما أن تراجعها سيؤثر على أداء العديد من المنظمات التنموية غير الحكومية.

3-السلطة الفلسطينية وإدارة التمويل الدولي:

للتمويل الدولي تأثير على الناحية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتختلف آثار التمويل الدولي حسب الطريقة التي يدار فيها التمويل، فالإدارة الناجحة شرطا أساسيا لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتمد الإدارة الناجحة على الرؤية الواضحة والتنظيم الملائم والشفافية الحقيقية، فأي عملية تمويل في العالم تحتاج إلى عنصرين رئيسيين لاتمامهما: الجهة الممولة والبيئة التي تضخ فيها المساعدات، ويعتبر دور النظام أو الأداة التي ستقوم بإدارة هذا التمويل أساسا في هذه العملية.

وعند النظر إلى واقع التمويل في الأراضي الفلسطينية، نجد أن هذه الفكرة تنطبق إلى حد بعيد عليه، وذلك لأن مقدرة النظام الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني على إدارة التمويل الدولي والاستجابة إلى التطورات التي تطرأ على هذا التمويل عنصرا أساسيا للحكم على نجاعة تلك المساعدات ومقدرتها على تحقيق الأهداف المنشودة فيها.

لقد ذكرنا سابقا في المبحث الثاني إلى أن أكثر من 87% من المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين تمر عبر السلطة الفلسطينية ومؤسساتها المختلفة، ويتولى مهمة إدارة المساعدات الدولية المقدمة للسلطة منذ انطلاقها كل من المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار) ووزارة المالية ووزارة التخطيط، كما يستحوذ على الجزء الأكبر من تلك المساعدات عدد محدود من الوزارات (كوزارة التربية والتعليم العالي والصحة والحكم المحلي).

أما بخصوص الإجراءات التي تتبعها تلك الوزارات لإتمام عملية تنفيذ المشاريع الممولة عبر المساعدات الدولية فإنها تمر عبر مراحل عدة، حيث تقوم كل وزارة على حدي بإجراء الدراسات اللازمة لتحديد احتياجات القطاع الذي تمثله، ومن ثم يتم تقديم تلك الاحتياجات للجهات الفلسطينية المسؤولة عن التنسيق مع الجهات المانحة من أجل إيجاد التمويل اللازم لتلبية تلك الاحتياجات، ويتم بعد ذلك رفع هذه الاحتياجات للجهات المانحة والتي تقوم بدورها بإرسال وفد للتأكد من تلك الاحتياجات، وتنتهي المرحلة الأولى بموافقة الجهة المانحة على التمويل، وبعد الانتهاء من هذه المرحلة تبدأ المرحلة الثانية وهي المتعلقة بالتصاميم الفنية-الهندسية للمشروع، وعادة تشتمل اللجنة التي تبث في العروض المقدمة على مندوب عن الوزارة المعنية ، وتتمثل المرحلة الثالثة بعملية اختيار الشركة التي ستقوم بتنفيذ المشاريع الممولة ، وفيما يتعلق بعملية دفع وتوريد الأموال والمستحقات من قبل الممول للشركة المنفذة ، فهي عادة ما تتم بدون وسطاء ، حيث يتم تحويل الدفعات المستحقة مباشرة على حساب الشركة في فلسطين.

عند الحديث عن تفعيل دور التمويل الدولي في إحداث التنمية المستهدفة ، يجب أولا التوقف والنظر بنظرة فاحصة لوضعية المؤسسات الحكومية الفلسطينية ،فغالبية تلك المؤسسات تعاني العديد من المشكلات [1] :

- **المشكلة الأولى** وتتمثل في غياب هياكل إدارية ووصف وظيفي للعاملين في تلك المؤسسات ، مما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات بين العاملين في المؤسسة الواحدة وبين المؤسسات المختلفة .
- **المشكلة الثانية** وهي عدم وجود جهة تنسيقية مركزية للتنسيق فيما بين هذه المؤسسات وضمان عدم الازدواجية في العمل وهدر المال والجهد ، وغياب أسس الشفافية والمساءلة داخل تلك المؤسسات ، هذا كله أدى إلى تعزيز التنافس بين المؤسسات الفلسطينية والذي أدى إلى المزيد من التشويش والتعثر في تحديد أولوياتها وأضعاف المؤسسات التي تفتقر إلى المهارات السياسية أو التنظيمية اللازمة لتمكينها من الحصول على التمويل ، ومن هنا ، أصبح المهم بالنسبة لتلك المؤسسات هو الحصول على المساعدات وليس كيفية صرفها .
- **المشكلة الثالثة** وتتمثل في غياب رؤية محددة أو خطة تنمية واضحة المعالم لدى السلطة ، حيث أن عملية التخطيط في السلطة مرت في أربع مراحل أساسية : حيث شهدت المرحلة الأولى (1994-1997) غياب كامل لأي خطة ، واتسمت المرحلة الثانية (1998-2000) بوجود تخطيط جزئي ، فيما انعدم التخطيط منذ عام 2001 أي بعيد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية وحتى العام 2004 والتي تشكل المرحلة الثالثة ، أما المرحلة الرابعة فبدأت عام 2005 والتي شهدت وضع أول خطة فلسطنية متوسطة المدى ، وهذا كله يؤثر بالطبع على الدور الذي من الممكن أن تلعبه المساعدات ، حيث تعتمد مؤسسات السلطة غالبا في تلقي المساعدات الخارجية على مجهودات متفرقة من طرف كل وزارة على حدي .

ولقد أشارت دراسة صادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) في التاسع من مايو /أيار 2006، والتي حملت عنوان :"الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحروب : المساعدات والتنمية وتشكيل الدولة " والتي تناولت حالة الاقتصاد الفلسطيني وتداعيات الحصار المفروض عليه ، بأن السلطة الوطنية الفلسطينية تتحمل جزءا مما وصل إليه الحال الآن في المناطق الفلسطينية ، لاستثمارها في المشروعات القصيرة المدى مما انعكس على معدلات النمو الاقتصادي الذي يواصل الهبوط ، ولقد استدلت الدراسة على معدلات إنفاق الحكومة الفلسطينية ، التي كانت في الفترة ما بين عامي 1999 و2000 موزعة بنسبة 88.1% من الأموال الممنوحة تذهب إلى مشروعات التنمية و 9.4% إلى برامج الطوارئ و2.6% لدعم الميزانية في حين أن الفترة ما بين عامي 2001 و 2004 شهدت صورة أخرى إذ تحولت 28.4% فقط

[1] - تقرير التنمية البشرية 2004 ، مرجع سابق ، ص 114.

من المنح إلى مشروعات التنمية ، بينما ارتفعت ميزانية الطوارئ إلى 29% ووصل دعم الميزانية إلى 42% من حجم المساعدات الدولية ، كما انتقدت الدراسة عدم اتخاذ الحكومة الفلسطينية منذ تأسيسها لخطوات واضحة لوضع استراتيجية اقتصادية على أسس ثابتة تعتمد على التنمية طويلة المدى وتسد الثغرات التي كانت واضحة في البرامج الاقتصادية ، وعدم تطوير أسلوب الإدارة والتعامل مع الأزمات ومختلف شرائح المجتمع [1].

كما يضاف إلى ما سبق ما يتردد في تقارير رسمية وغير رسمية عن استشراء الفساد المالي والإداري والسياسي في مؤسسات السلطة ، وهذا ما أكده ضخامة ملف الفساد الذي فتح مؤخرا من قبل النائب العام الفلسطيني ، والذي تتجاوز الأموال التي تتناولها قضايا الفساد المليار دولار [2] ، كل هذه العوامل ساهمت في تراجع ثقة المواطنين في قدرة السلطة الفلسطينية على إدارة التمويل الدولي .

---

[1]- الأمم المتحدة ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) ، " الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحروب: المساعدات والتنمية وتشكيل الدولة "، جنيف ، مايو2006.

[2]- ابراهيم حمامي ،" ملفات الفساد في فلسطين ..الخطوة الأولى في رحلة طويلة "، فيفري 2006 www.aljazeera.net

4-المشاكل والتحديات التي تواجه عملية تخصيص و تدفق التمويل الدولي

لقد قمنا بالإشارة إلى تصنيف التمويل الدولي المقدمة للشعب الفلسطيني ، وقد تم تخصيص هذا التمويل بشكل لا يتفق كليا مع الأولويات الفلسطينية ، وقد تناولنا المشاكل المتعلقة بالمؤثر الذاتي الفلسطيني في تفعيل دور هذا التمويل ، إلا أن هناك مشاكل وتحديات أخرى ساهمت في تقليل فعالية التمويل الدولي والحد من قيمته الحقيقية ، وأهم هذه المشاكل تتلخص في :

- المشاكل المتعلقة بالإجراءات الإسرائيلية [1]:

- الاغلاقات الإسرائيلية المتكررة للأراضي الفلسطينية عملت على الحد من تنفيذ البرامج المختلفة وعدم القدرة على توفير المدخلات الإنتاجية اللازمة لتنفيذ المشاريع العاملة .
- زيادة تكلفة استيراد الآلات والمعدات نتيجة للإجراءات الأمنية الإسرائيلية على المعابر والمتمثلة في رسوم الأرضية والتعبئة والتعليق والفك وإعادة التركيب إضافة للمواصلات الغير مبررة .
- مماطلة إسرائيل في إصدار التراخيص اللازمة للمشاريع أو البنية التحتية الخاصة بها في المناطق الفلسطينية التي مازالت تقع تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية مثل المناطق C أو حتى في بعض المنطق B.
- معارضة إسرائيل المباشرة في تخصيص المساعدات المالية للعديد من المشاريع عند اجتماع الطواقم الاستشارية ، وذلك بحكم مشاركة إسرائيل على قدم المساواة في الطواقم الاستشارية واللجنة المحلية لتنسيق المساعدات .
- إحجام بعض الدول المانحة عن تمويل بعض المشاريع إرضاء للطرف الإسرائيلي ، كما أن بعض الدول المانحة تستخدم المساعدات كوسيلة ضغط على السلطة الفلسطينية لتقديم التنازلات والتي تكون دائما لصالح الطرف الإسرائيلي .

تحديات وعقبات أخرى [2]:

- تدني سقف الاتفاقيات الاقتصادية الفلسطينية والإسرائيلية المبرمة ، ومحدودية الهوامش التي تتيحها لإحداث تحولات جوهرية في الواقع الاقتصادي الفلسطيني الموروث عن الاحتلال الإسرائيلي الطويل .
- توسع نشاط القطاع العام بشكل كبير وقد جاء هذا التوسع بشكل أساسي في التوظيف بدلا أن يكون في الاستثمار وفي مشاريع البنية التحتية وازداد الانفاق الحكومي المتكرر بنسبة ثلاثة أضعاف في فترة ما بين 1993-1996 فقفز من 258 إلى 779 مليون دولار أمريكي وازداد عدد الموظفين في جهاز الخدمة

---

[1]-محمد اشتيه ، مرجع سابق ،ص 119-120.

[2]ابراهيم سالم جابر،مرجع سابق.

المدنية في نفس الفترة فارتفع من 2200 إلى 75000 ومع ذلك لم يصل الاستثمار في البنية التحتية إلى أكثر من 70 مليون دولار في العام أي ما يساوي أقل من 2% من الناتج المحلي السنوي [1].

- تراجعت الاستثمارات الخاصة بشكل مطرد منذ 1993 وخصوصا في عامي 1996-1997 ، حيث تردي الأجواء السياسية وعدم إجراء تقدم يذكر في شتى المجالات التي تخدم المستثمر وتسهل له عمله ، وقد أشارت المعطيات إلى تراجع نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي من 20.7% في عام 1993 إلى 17.1% عام 1994 إلى 11% عام 1995 إلى 10.3% عام 1996 [2].
- سلبية الموقف العربي الرسمي من موضوع الاعمار وإعادة البناء الاقتصادي الفلسطيني واستمرار الافتقار إلى سياسة عربية واضحة لدعم مباشر لعملية التحول الفلسطيني وإعادة البناء واكتفاء معظم الدول العربية المقدمة للعون المالي ، بالإسهام المحدود عبر الدول المانحة وفي إطار البرنامج والتوجهات التي تحددها تلك الدول ، وتنفيذها من خلال الأطر ، والقنوات الدولية وفقا للسياسات والبرامج والأولويات التي تقرها تلك المؤسسات.
- عدم اكتمال الأطر القانونية والمؤسسات الرقابية لتقييم وتطوير عملية التنمية الاقتصادية .
- انعدام السيادة الفلسطينية الكلية على أي من المنافذ والمعابر البرية أو البحرية مما يعيق عملية التجارة الخارجية ، ويقلل من فرص الاستثمار المتاح.

---

[1] أسحاق ديوان ورضوان شعبان ،مرجع سابق ،ص7.

[2] السلطة الوطنية الفلسطينة،مركز المعلومات الوطني الفلسطيني،"التقرير الاقتصادي الفلسطيني1994-1999"،الموقع الالكتروني www.pnic.gov.ps

خلاصة الفصل :

إن الحديث عن دور التمويل الدولي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني يقودنا إلى القول بأن هذا التمويل على مدار الإحدى عشرة سنة الماضية لم يؤدي إلى تحقيق الطموحات الفلسطينية المتمثلة في وضع الاقتصاد الفلسطيني على مسار النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة ، وهذا الضعف نابع من الأهداف الحقيقية التي كانت وراء تقديم التمويل الدولي للفلسطينيين والمتمثلة في دعم العملية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين وإعطائها الزخم المناسب وذلك عن طريق دعم الاقتصاد الفلسطيني وإزالة التوتر والعنف في المنطقة واحتواء أسبابه ، ونشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بين الفلسطينيين وكان ذلك كله بالطبع على حساب إحداث التنمية الحقيقية التي يسعى إليها الفلسطينيين أو بمعنى آخر اهتم التمويل بالأزمات قصيرة المدى والطارئة على حساب الاهتمامات طويلة المدى التي تخدم التنمية الحقيقية للفلسطينيين ، أي أنه استخدم كمسكنات لأزمات الاقتصاد الفلسطيني وليس كعلاج لها .

ومن جهة أخرى ، تزامن هذا التمويل مع التغيرات السلبية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية ، ولكن هذا لا يعني أن هذا التمويل هو السبب المباشر لوجود تلك التغيرات ، ولكن يمكن الجزم بأن ذلك التمويل لم يكن بمقدوره علاج الأزمات والظواهر السلبية التي عانت منها الأراضي الفلسطينية خلال الأحد عشرة سنة الماضية ، ورغم أن التمويل الدولي حقق بعض الإنجازات وخصوصا في تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وساهم في تنمية بعض الفئات المهمشة ، إلا أنه لم يكن له الدور الفعال في انعتاق الاقتصاد الفلسطيني وتقليل انكشافه للعوامل الخارجية واعتماده عليها ، حيث لم يسهم التمويل الدولي في الحد من الآثار السلبية المترتبة على العامل الإسرائيلي ، فعلى مدى السنوات الماضية فشل التمويل في تعويض الخسائر والأضرار التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الممارسات والسياسات الإسرائيلية طيلة المرحلة السابقة ، كما لم ينجح ذلك التمويل في تقليل اعتمادية الفلسطينيين على العامل الخارجي الثاني ، وهو التمويل الدولي في حد ذاته .

الخاتمة العامة :

يعتبر التمويل الدولي عصب الاقتصاد العالمي، وذلك لارتباطه بكافة جوانب الحياة الاقتصادية والمالية لدول العالم أجمع ، ويكتسب هذا التمويل أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية ، وذلك كونه المصدر الأهم لتلبية الحاجة المتزايدة لتمويل تنميتها الاقتصادية في ظل عجز مواردها المحلية عن تدبير هذا التمويل .

اعتمدت الدول النامية مواكبة بما مر بها من تطورات في مختلف مناحي الحياة على التمويل الدولي للنهوض باقتصادياتها ومجتمعاتها ، وفي هذا السياق عرفت أكثر من مصدر تمويلي دولي ، ومرت بمراحل مختلفة من حيث الأهمية النسبية التي احتلها كل مصدر تمويلي من إجمالي تمويلها الدولي.

إن التمويل الدولي بجميع أقسامه وخاصة الرسمي له تأثير على الناحية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المتلقية له ، مع اختلاف هذه الآثار من دولة لأخرى حسب طبيعة هذا التمويل والطريقة التي يدار بها ، ويحمل التمويل الدولي وخاصة الرسمي في تقديمه صبغة سياسية ، وتختلف طبيعة تلك الصبغة على حسب الهدف المرجو منها ، فقد تكون بهدف شراء الذمم أو تحييد أطراف أو أهداف سياسية أخرى ، أما الجهة الأخرى من معادلة تقديم التمويل ونقصد هنا الدول النامية ، فكثير منها غلب عيها حالة من التشرذم والارتجالية في إدارة هذا التمويل واستغلاله ، والنابع من غياب رؤية تنموية واضحة المعالم لدى تلك الدول ، بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية المزمنة السائدة فيها ، علاوة على استشراء الفساد الإداري في مناحي الحياة فيها، هذا كله أدى إلى تراكم استحقاقات التمويل الدولي عليها، والذي عرف بما يسمى المديونية الخارجية التي شكلت عبئا كبيرا على الدول النامية ، والذي أدى بدوره إلى سلبها قرارها الاقتصادي والسياسي ، لتصبح رهينة برامج صندوق النقد والبنك الدوليين ، والتي أثبتت افتقارها إلى الكفاءة النظرية والتطبيقية وعجزها عن تشخيص مشكلات الدول النامية ، وما حققته من نتائج غير مشجعة ، لتتعمق جراح هذه الدول ، ويستمر استنزاف قدراتها ، وتتواصل نكستها الإنمائية .

والآن وفي ظل تسارع وتيرة العولمة والمالية منها على وجهة التحديد وإطلاق العنان لرؤوس الأموال للتحرك في كل اتجاه وصوب دون أي قيود أو حواجز تذكر ، أصبحت الدول النامية في مهب رياح هذه العولمة ، فهي بين خيارين ، الأول بأن تتأقلم وتتكيف مع التطورات العالمية المتسارعة من خلال العمل على إصلاح الاختلالات الهيكلية المزمنة فيها ومحاربة أركان الفساد بها ، وتقوية مناعتها ضد الصدمات الخارجية ، وذلك للاستفادة القصوى من تحركات تلك الأموال التي تحل بها ، وإما أن تترك نفسها عرضة لمخاطر هذه الأموال لتعصف باقتصادياتها وتغرقها في دوامة من التخلف والضياع .

أما فيما يتعلق بالحالة الفلسطينية ، فالأمر له خصوصية معينة هنا ، فالفلسطينيون لم يحصلوا على سيادة كاملة على أراضيهم ، علاوة على أن التنمية الفلسطينية اقترنت بإعادة الإعمار ، كما أن التمويل الدولي المقدم إلى الفلسطينيين قدم بالدرجة الأولى لاعتبارات سياسية ، فبعد اتفاق أوسلو ، اعتقد المجتمع الدولي وخاصة الدول الراعية لعملية السلام ، بأن التمويل الدولي للفلسطينيين سيكون إحدى عوامل الاستقرار في المنطقة ، إلا أن هذا التمويل والجدوى المحققة منه تعارضت مع الهدف ، وعلى الأقل أنها لم تحقق الهدف المرجو منها ، فبعد معرفة السمات الرئيسية للتمويل الدولي ، من حيث الجهات التي ساهمت في تقديمه، وتوزيعه القطاعي ،والأشكال التي قدم بها، والجهات المتلقية له ، وتأثيراته العامة في مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بأهدافه المفترضة ، ومعرفة المشاكل التي تواجهه، نلخص النتائج التالية :

- على الرغم من بعض الإنجازات التي تحققت وخصوصا في مجال تطوير الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تحققت بفضل التمويل الدولي ، إلا أن هذا التمويل فشل في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية العدوانية على الشعب الفلسطيني ، كما لم ينجح هذا التمويل في تقليل اعتمادية الفلسطينيين عليه، وكان مصدر هذا الفشل نابع من الأهداف الأساسية لتقديم هذا التمويل والمتمثلة بدعم عمل عملية التسوية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإعطائها الزخم المطلوب ، وذلك عن طريق دعم الاقتصاد الفلسطيني واحتواء أسباب التوتر والعنف في المنطقة ، ونشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان بين الفلسطينيين ، وكان ذلك بالطبع على حساب إحداث التنمية الحقيقية التي يسعى إليها الفلسطينيين.
- بالرغم من الحجم الكبير نسبيا للتمويل الدولي المقدم للشعب الفلسطيني ، إلا أنه يمكن الاستنتاج بأن ضعف التنسيق بين مؤسسات السلطة المعنية نفسها ومع منظمات المجتمع المدني في تخطيط وإدارة وتنفيذ البرامج والمشاريع المشمولة والمتعلقة بهذا التمويل قد حد من الاستفادة بالقدر الكافي من هذا التمويل ، فغلب على إدارة مؤسسات السلطة لهذا التمويل سمات الارتجالية والتداخل والتشرذم واللامنهجية في تحديد أولويات الإنفاق وشروطه ، بعيدا عن رؤية أو خطة تنموية شاملة ومتكاملة ، واتسم سلوك المؤسسات الرسمية والأهلية تجاه التمويل الدولي بالتسابق فيما بينها سعيا منها لاقتناص الفرصة التمويلية حتى لو كانت مغايرة لرسالتها وبرامج عملها ، هذا السلوك ساعد في هدر جزء مهم من هذه الموارد من خلال ازدواجية التمويل والتنفيذ لنفس المشروع في أكثر من مؤسسة ، وبالتالي فإن هذا الضعف في إدارة التمويل الدولي كان له أثر سلبي على استغلال هذا المورد الاقتصادي المهم وتوظيفه في خدمة الجهد التنموي الفلسطيني .
- ساهم التمويل الدولي بشكل فعال في تخفيف الآثار السلبية لسياسة الإغلاق الإسرائيلية عن طريق برامج إيجاد فرص عمل ودعم الموازنة العامة ، كما ساهم هذا التمويل في تقوية البناء المؤسسي

للسلطة الفلسطينية ، مما سيزيد من قدرتها على تصميم السياسات ووضع الاستراتيجيات ، وخلق بيئة اقتصادية متميزة .

- ساهم التمويل الدولي في توفير الموارد المالية الضرورية لضمان استمرار تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والرعاية الصحية للمواطنين ، ولا سيما ذوي الدخل المحدود منهم من قبل العديد من المؤسسات الرسمية والأهلية على حد سواء .
- أعطى غياب خطة تنموية فلسطينية شمولية واضحة المعالم المانحين هامشا واسعا ومرونة عالية في تحديد الإنفاق بطريقة قد تكون أكثر انسجاما مع أجندتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وليست الأجندة الفلسطينية ، بل أكثر من ذلك بقيام مؤسسات السلطة والمجتمع المدني على حد سواء في تكييف برامجها وأجندتها مع أجندة الممول سعيا وراء التمويل الدولي .
- أخفق التمويل الدولي في تعزيز فرص الاقتصاد الفلسطيني وإمكانية انعتاقه من تبعيته لمنظومة الفعل الإسرائيلية ، كما لم ينجح هذا التمويل في تقليل اعتمادية الفلسطينيين على العامل الخارجي الثاني وهو التمويل الدولي في حد ذاته .
- تم استنفاذ جزء هام من التمويل الدولي في المساعدات الفنية والدورات التدريبية والتي استحوذت على حوالي 28% من هذا التمويل ، تم إعادة تدويرها للدول المانحة من خلال الإنفاق على البعثات والخبرات وعلى دورات تدريبية في معاهد تلك الدول.
- تنامي القروض أو الدين العام الخارجي الفلسطيني ليبلغ 1058 مليون دولار عام 2004 مشكلا حوالي 37 % من إجمالي الناتج المحلي ، مما يثير مخاوف جدية فيما يتعلق بتأثيره على التنمية المستقلة ، حتى يخشى أن تشكل أقساط الديون الخارجية وفوائدها عبئا متزايدا على الموازنة العامة .
- من المستبعد أن يسهم التمويل الدولي في تعزيز فرص تنمية الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة القادمة حتى لو ارتفع إلى أكثر من مستواه الحالي ، وتحسنت الإدارة الفلسطينية لهذا التمويل ، وذلك طالما استمر المؤثر الإسرائيلي المناهض بطبعه لهدف تحقيق التنمية الفلسطينية على حاله ، فالوصول إلى تسوية شاملة وعادلة للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يشكل مقدمة أساسية للتوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ومن ضمنها التمويل الدولي .
- إن تزامن التمويل الدولي مع التغيرات السلبية التي طرأت على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية لا يعني بأن هذا التمويل هو السبب المباشر لوجود تلك التغيرات ، ولكن يمكن الجزم من خلال المعطيات المتاحة بأن هذا التمويل لم يكن بمقدوره علاج الأزمات والظواهر السلبية التي عانت منها الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الإحدى عشرة الماضية .

استنادا إلى الاستنتاجات السابقة حول درجة مساهمة التمويل الدولي في دفع عجلة التنمية الفلسطينية ، يمكن صياغة مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تساعد على زيادة المكاسب التنموية التي تعود على الفلسطينيين من جراء توظيفها :

- مأسسة التنسيق في إدارة التمويل الدولي بين المؤسسات الرسمية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية نفسها ، وبين مؤسسات المجتمع المدني ، وقد يكون من المفيد في هذا الصدد تأسيس مجلس تنسيقي دائم ذي إطار تنظيمي واضح برئاسة وزارة التخطيط وعضوية وزارات السلطة الأخرى ذات العلاقة المباشرة مع التمويل الدولي والقطاع الخاص وشبكات المنظمات الأهلية ، على أن يكون من مهام هذا المجلس وضع الخطط الدورية والطارئة لتوظيف التمويل الدولي بناء علي قاعدة بيانات حول المشاريع والبرامج التي يتم تنفيذها عبر هذا التمويل .
- التعامل بجدية وعلى أسس علمية مع الدول المانحة عند تخصيص وتوزيع التمويل الدولي على القطاعات المختلفة ، من خلال إعطاء الأهمية القصوى للقطاعات الإنتاجية المولدة للدخل مثل :(الزراعة ، الصناعة، تنمية القطاع الخاص، والتكنولوجيا والمواصلات والاتصالات) عند تخصيص وتوزيع التمويل الدولي .
- ضرورة قيام مؤسسات السلطة ومن خلال الخطط الموضوعة لاستيعاب التمويل الدولي بتعميم برامج ومشاريع العمل التي تربط الإغاثة والتنمية والاستثمار في التعليم كونها أساسا للتنمية الفلسطينية طويلة الأمد.
- ضرورة دعم برامج الإقراض الصغيرة ومتناهي الصغر ومساندتها ، وخاصة التي تستهدف الفئات محدودة الدخل وأصحاب المشاريع الصغيرة التي لا تستطيع الحصول على قروض مصرفية ، ويكتسب هذا التوجه أهمية خاصة حاليا في ظل اتساع دائرة الاقتصاد غير المنظم في الضفة والقطاع ، وفي دور هذا القطاع تحديدا في امتصاص جزء لا بأس به من العمالة الفائضة في السوق المحلي وخصوصا العمالة الغير ماهرة .
- ضرورة التعامل مع القروض التجارية غير المسيرة بحذر ، لما لها من آثار قد تثقل كاهل الاقتصاد الفلسطيني ، وتدفعه لأن يكون سوقا استهلاكيا غير قادر على سداد تلك الديون ، كما يجب توجيه القروض الميسرة لخدمة القطاعات الإنتاجية لتحقيق التنمية المستدامة .
- التعامل مع المساعدات الفنية بطريقة تكفل تحقيق أكبر نفع ممكن منها ، والعمل باستمرار على تقليص المساعدات الفنية المكررة ، والتي يمكن الاستغناء عنها والتي لها بديل محلي .
- قد يكون من المفيد في المستقبل أن تتفق الدول المانحة مع إسرائيل على مبدأ عدم الاعتداء على البنى التي يقومون بتمويلها ، وإذا خالفت ذلك فإن عليها تعويض الخسائر حتى لو اقتضى الأمر اللجوء إلى المحاكم الدولية لإجبارها على ذلك .

خلاصة القول أن التمويل الدولي قد لا يستمر إلى الأبد ، وهذا ما دلت عليه الأحداث الحالية التي أعقبت فوز حركة حماس بالمجلس التشريعي الفلسطيني وتشكيل الحكومة الحالية ، وذلك من خلال التهديد بقطع المساعدات ومنع وصولها للسلطة الفلسطينية إذا لم ترضخ حماس إلى مطالب المجتمع الدولي والمتمثلة في الاعتراف بإسرائيل ، وبالتالي يجب أن لا يبقى التمويل الدولي عنصرا ثابتا ودائما في الاستراتيجية الفلسطينية المتعلقة بإدارة الاقتصاد الفلسطيني وتحديد توجهات تنميته ، بل يجب النظر إليه باعتبار مؤقت وغير مضمون يستوجب من الفلسطينيين بذل أقصى درجة ممكنة من الحكمة والكفاءة في استغلاله عند توفره ، مع مواصلة البحث عن السبل الكفيلة بالتخلص من الاعتماد عليه في يوم ما.

قائمة المراجع :

I- المصادر والمراجع باللغة العربية :

1- الكتب :

1- أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد حسن: الاقتصاد المالي ،مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية 1989.

2- أحمد هني:المديونية ، موفم للنشر، الجزائر، 1992.

3- أديب دمتري : دكتاتورية رأس المال ، دار المدى ،دمشق ، 2002.

4- إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقات : مفاهيم ونظم اقتصادية ،دار وائل، عمان ،2004.

5- المرسى السيد حجازي: مبادئ الاقتصاد العام،الدار الجامعية،بيروت،2000.

6- أميرة حسب الله محمد: الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر،الدار الجامعية ،القاهرة ،2005.

7- جمال الدين العويسات: العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة ، الجزائر،2003.

8- جون كلود ديرتيميلي:ديون العالم الثالث، منشورات عويدان،بيروت 1996.

9- جون كينث جالبريت: تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر،ترجمة أحمد فؤاد بليغ،المجلس الأعلى الوطني للثقافة والآداب، الكويت، 2000.

10- جون هدسون ومارك هرندر: العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار المريخ،الرياض،1983.

11- حامد عبد المجيد دراز: السياسات المالية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،1999.

12- رمزي زكي : العولمة المالية، دار المستقبل العربي ،الكويت،1999.

13- رمزي علي إبراهيم سلامة :اقتصاديات التنمية ،مركز الدلتا،الإسكندرية ،1991.

14- زينب حسين عوض الله: الاقتصاد الدولي ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

15- سمير محمد عبد العزيز: المداخل الحديثة لتمويل التنمية الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1988.

16- سنغ كقالجيت: عولمة المال، دار الفارابي ،بيروت ،2001.

17- سيد البواب : برامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ،البيان للطباعة والنشر،القاهرة،2002.

18- سيد البواب ، نظرية الفضاءات الاقتصادية (الأبعاد الجيو-اقتصادية) ، البيان للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

19- صبحي تادريس قريصة ومحمود يونس : مقدمة في الاقتصاد ،دار النهضة العربية ، بيروت،1984.

20- صفوت عبد السلام عوض الله: البنك الدولي ومشكلات التنمية الاقتصادية في دول العالم الثالث ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

21- صلاح الدين حسن السيسي: الشركات متعددة الجنسيات وحكم العالم، عالم الكتب ،القاهرة، 2002

22- عادل أحمد حشيش: أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ،2002.

23- عادل المهدي : عولمة النظام الاقتصادي العالمي، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، 2003.

24- عبد السلام أبو قحف : اقتصاد الإدارة والاستثمار ،الدار الجامعية ، الإسكندرية، 1993.

25- عبد القادر محمد عبد القادر عطية : اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000.

26- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة واقتصاديات البنوك، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2001.

27- عبد النعيم محمد مبارك: مبادئ علم الاقتصاد ، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 1999.

28- عرفات تقي الحسيني : التمويل الدولي ،دار المجدلاوي ،عمان، 1999.

29- على لطفي وآخرون: التنمية الاقتصادية ،دار عين شمس، القاهرة،2001.

30- عمر محي الدين: التخلف والتنمية ، مطابع إسلامية، القاهرة، 1977.

31- غازي عبد الرزاق النقاش : التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل، عمان ، 1996.

32- فليح حسن خلف: التمويل الدولي ، دار المجدلاوي ، عمان ،2004.

33- فؤاد مرسي : الرأسمالية تجدد نفسها ،سلسلة عالم المعرفة 147، الكويت ، 1991.

34- مالكوم جيلز وآخرون : اقتصاديات التنمية ، دار المريخ ، الرياض ،1995.

35- ماهر كنغ شكري ومروان عوض : المالية الدولية ، دار حامد للنشر، عمان ، 2004.

36- مايكل أبدجمان: الاقتصاد الكلي ، دار المريخ ، الرياض ، 1988.

37- محمد الفرجاني حصن: أفريقيا وتحديات العولمة، المكتبة الجامعية ، غريان، 2003.

38- محمد بسيوني : الاستثمار الأجنبي المباشر، دار عين شمس، القاهرة ، 2003.

39- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون: مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية ،بيروت ، 1983.

40- محمد عبد العزيز عجمية وإيمان ناصف : التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،2005.

41- محمد عبد العزيز عجمية وعبد الرحمن يسري أحمد: التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999.

42- محمد عبد العزيز عجمية ومحمد الليثي: التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2003.

43- محمود يونس: اقتصاديات دولية، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2000.

44- مروان عطون: الأسواق النقدية والمالية، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، الجزء الثاني ، 2000.

45- ميثم صاحب عجام وعلي محمد سعود: التمويل الدولي ، دار الكندي ، عمان، 2002.

46- يونس أحمد البطريق: السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،1996.

2- المجلات :

1- أحمد أبو راس : العولمة والأسواق المالية في الدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة قسنطينة، العدد 17، جوان 2002.

2- أليش بولبرج وتيموثي لين: تدبر الآثار المالية للمعونة ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 2002.

3- جبار محفوظ: العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، جامعة باتنة ، العدد 07، ديسمبر 2002.

4- جوزيف س .ويلز: الدور الحاسم لمساعدات التنمية الرسمية في التسعينات ، مجلة التمويل والتنمية ، سبتمبر 1989.

5- رينا باتا تشاريا وبندبكيت كليمنتش: حساب مزايا تخفيف عبء الديون ، مجلة التمويل والتنمية ، مجلد 41 ، العدد 4 ،ديسمبر 2004.

6- صالح مفتاح : العولمة المالية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد 02، جوان 2002.

7- طلال محمد بطاينة : المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة باتنة ، العدد 11، ديسمبر 2002.

8- عبد الفتاح أبو شكر: آفاق التنمية الاقتصادية في فلسطين ،مجلة صامد، السنة الحادية عشر، العدد 98 ، تشرين الأول والثاني وكانون الأول ،1994.

9- عماد سعيد لبد : تجربة السلطة الفلسطينية في استغلال المساعدات الدولية (1994-2003) ،مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني ، يونيو 2004.

10- كرايج بير نساند وديفيد دولار: المعونة تحفز النمو في ظل السياسات السليمة ، مجلة التمويل والتنمية ، ديسمبر 1997.

11- محمد الحسن الشيخ : تحييد تدفق رأس المال الأجنبي ، مجلة المصرفي ، بنك السودان، العدد 32، يونيه 2004.

12- يوسف عثمان إدريس : تحرير حساب رأس المال المزايا والمخاطر تجربة الدول النامية ، مجلة المصرفي ، بنك السودان ، العدد 35 ، مارس 2005.

3-أبحاث ودراسات :

1- إسحاق ديوان ورضوان شعبان: تنمية رغم الصعاب ، المسار الانتقالي للاقتصاد الفلسطيني ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني والبنك الدولي ، 2003.

2- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي : المديونية الخارجية لبلدان البحر الأبيض المتوسط ، عائق أمام التنمية الأورو متوسطية، الجزائر، ماي 2002.

3- غازي الصوراني : محاضرات في التنمية والمقاومة ، برنامج دراسات التنمية ، جامعة بيرزيت 2002.

4- محمد أشتيه: الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، بكدار، القدس ،1999.
5- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): علاقات المنظمات الغير حكومية الفلسطينية فيما بينها وبين السلطة الوطنية الفلسطينية والممولين، حزيران،2001.
6- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) : نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني ، رام الله ، 2005.
7- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية ، رام الله ، 2005.

4-التقارير والدوريات:

1- الأمم المتحدة : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) ، الاقتصاد الفلسطيني الذي مزقته الحروب ، المساعدات والتنمية وتشكيل الدولة ، جنيف، مايو 2006.
2- الأمم المتحدة : تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ، مونتيري، المكسيك، 2002.
3- البنك الدولي : التقرير السنوي ،2005.
4- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبنك الدولي : الفلسطينيون الأكثر فقرا في ظل الأزمة الاقتصادية، رام الله، فلسطين، تشرين الأول /أكتوبر،2004.
5- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: التقرير السنوي للقوى العاملة، 2004.
6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (1994-2002)، رام الله ، فلسطين.
7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : الوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية في ظل الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب واقع ومؤشرات ، رام الله، فلسطين ، أيار /مايو 2006.
8- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : فلسطين في أرقام 2005، رام الله ، فلسطين، أيار 2006 .
9- تقرير التنمية البشرية – فلسطين، 2004.
10- تقرير التنمية البشرية – فلسطين، 2002.
11- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): التقرير السنوي ، رام الله ، 2003.
12- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس): المراقب العام، عدد11، 2003.
13- وزارة المالية الفلسطينية:مشروع الموازنة العامة ، 2004.

5-مؤتمرات وورش عمل :

1- إبراهيم سالم جابر : التمويل الأجنبي الواقع والتحديات، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول ، الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية ، غزة ، مايو 2005.

2- أحمد مجدلاوي : إشكالية التنمية الفلسطينية في ظل الاحتلال ، ورقة مقدمة لورشة مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالية التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006-2008 ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ،2006.

3- جورج كرزم: واقع الحال الفلسطيني ، ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية ، جامعة بيرزيت، 1998.

4- خليل نخلة : نظرة نقدية عن التمويل الأجنبي ، فلسطين – إلى أين تسير؟، ورقة مقدمة لورشة عمل تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين، برنامج دراسات التنمية ، جامعة بيرزيت،1998.

5- روذمل تيموثي، الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP : تمويل التنمية من منظور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ورقة مقدمة لورشة تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين ، برنامج دراسات التنمية ، جامعة بيرزيت، 1998.

6- علي شعت : آلية وهيكل المساعدات الدولية ، ورقة مقدمة لمؤتمر التنمية البشرية في فلسطين ، 2002.

7- عمر أبو شعبان : نحو توظيف أفضل للتمويل الدولي في التنمية في فلسطين ، ورقة مقدمة لمؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي ، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فبراير 2006.

8- محمد صقر: الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال ، ورقة مقدمة لورشة عمل أبعاد الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني –الإسرائيلي ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان، ديسمبر، 1994.

9- هديل رزق القزاز: فيضان التمويل – سدود التنسيق- وفرص الغرق في دوامة الفساد ، الحالة الفلسطينية نموذجا ، ورقة عمل مقدمة لورشة عمل الفساد في مرحلة إعادة الإعمار ، عمان ، مارس 2006.

6-مواقع الإنترنت باللغة العربية :

1- إبراهيم حمامي : ملفات الفساد في فلسطين الخطوة الأولى في رحلة طويلة ، فيفري 2006 ،عن موقع : www.aljazeera.net.

2- السلطة الوطنية الفلسطينية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام (1994 -1999)، الموقع الإلكتروني :www.pnic.gov.ps

3- السلطة الوطنية الفلسطينية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : التقرير الاقتصادي الفلسطيني لعام 2004، الموقع الإلكتروني :www.pnic.gov.ps.

4- السلطة الوطنية الفلسطينية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : جدار الفصل العنصري ، الموقع الإلكتروني :www.pnic.gov.ps

5- السلطة الوطنية الفلسطينية ، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني : خسائر الاقتصاد الفلسطيني الناجمة عن الحصار الإسرائيلي خلال الفترة 2005/09/28-2000/09/28، التقرير السنوي الخامس ، أكتوبر/تشرين الأول 2005،الموقع الإلكتروني:www.pnic.gov.ps.

6- السلطة الوطنية الفلسطينية ، وزارة الاقتصاد الوطني : إطار العمل للتنمية الاقتصادية الوطنية ، الموقع الإلكتروني :www.met.gov.ps.

7- السلطة الوطنية الفلسطينية:وزارة التخطيط، الموقع الإلكتروني: www.mop.gov.ps.

8- السلطة الوطنية الفلسطينية: وزارة المالية، الموقع الإلكتروني: www.mof.gov.ps.

9- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني : مسوح القوى العاملة 2005، الموقع الإلكتروني : www.pcbs.gov.ps.

10- مصطفى ولد سيدي محمد : تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي ، جانفي 2001 عن موقع: www.aljazeera.net.

11- www.arab-api.org

II- المراجع باللغة الأجنبية

1- المراجع باللغة الانجليزية :

1-1-الكتب والدراسات

1- Crewe.E and Harrison, E : Whose development , An Ethnography of aid, Zed Books LTD, 1998.

2- Development studies programme, Birzeit University : The impact of the palestinian intifada on international funding : Reality and prospects, November, 2001.

3- Khalil El –Naga : The impact of Microcredit , Cas study, UNRWA's Microcredit programme, WBG, Master's Thesis, Islamic University of Gaza , 2004.

1-1 المجلات

1- Nazer Sadeldeen El-Issa: Globalization of financial markets : it's development , indicators and effects, arab economic journal, Vol 11, N° 29 ,Autumn 2002.

1-2 التقارير والدوريات :

1- Palestine National Authority: "Donors Assistance in Occupied Palestinian Territory for year 2003",Ministry of Planning , general directoral of management and coordination, June 2004.

2- Palestine National Authority:" The Third and forth quarterly monitoring report donors assistance of the years 2001" ,Ministry of Planning and international cooperation , December 2001.

3- TheWorld Bank : Aid Effectiveness in the West Bank and Gaza, 2000.

4- The World Bank: " Donor investment in Palestinian development (1994-1998) , the promise, the challenges , and the achievements", 1999.

5- The world bank: Global Development Finance , 2005.

6- UNCTAD: World Investment Report, 2005.

2- المراجع باللغة الفرنسية

1- D-Serra: "monnaie inflation et croissance", Economica, 1980.

2- G, Abraham frois et autres: Problématique de la croissance", economica, 1977.

3- Raymond Bertrand : « Economie Financière Internationale » , P.U.F ,1971.

3- مواقع الإنترنت باللغة الأجنبية

1- www.Ac-bordeaux.fr

2- www.ifc.org

3- www.imf.org

4- www.worldbank.org

الـــفهرس

خطة المذكرة	I
قائمة الجداول	III
قائمة الأشكال البيانية	IV
المقدمة	أ
الفصل الأول : مدخل إلى التمويل الدولي	
I- واقع ومسيرة التمويل الدولي	03
1- أهمية التمويل الدولي	03
2- مراحل تطور التمويل الدولي	07
3-دوافع وآثار التمويل الدولي	22
II- أشكال التمويل الدولي	25
1- المعونات الأجنبية	25
2- القروض الخارجية	31
3- الاستثمار الأجنبي	35
III- المؤسسات المالية الدولية.	44
1- صندوق النقد الدولي	44
2- مجموعة لبنك الدولي	52
الفصل الثاني : التنمية الاقتصادية في الاقتصاديات النامية .	
I- التنمية الاقتصادية (الأهداف، المتطلبات، المعوقات)	64
1-ماهية التنمية الاقتصادية	64
2- أهداف التنمية الاقتصادية	66
3- متطلبات التنمية الاقتصادية	67
4- معوقات التنمية الاقتصادية	69
II- نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية	77
1- نظريات النمو والتنمية الاقتصادية	77
2- استراتيجيات التنمية الاقتصادية	94

III- تمويل التنمية الاقتصادية 98
1- مصادر التمويل المحلية 99
2- مصادر التمويل الخارجية 107
IV- المديونية الخارجية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية 109
1- واقع المديونية الخارجية للدول النامية وأسباب تفاقمها 109
2- أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية 114
3- المقترحات الدولية لحل مشكلة الديون الخارجية للدول النامية 117
الفصل الثالث: دور التمويل الدولي في تنمية الاقتصاد الفلسطيني
I- واقع وآفاق التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية 125
1- التنمية الاقتصادية الفلسطينية تحت الاحتلال 126
2- التنمية الاقتصادية الفلسطينية بعد نشوء السلطة الفلسطينية 127
3- البيئة التنموية في الأراضي الفلسطينية 137
4- محتوى التنمية الاقتصادية المستهدفة وصورة الاقتصاد الفلسطيني المستقبلي 145
II- السمات الرئيسية للتمويل الدولي للفلسطينيين 150
1- أهداف وآلية تقديم التمويل الدولي 150
2- حجم ومصادر التمويل الدولي 155
3- التوزيع القطاعي للتمويل الدولي واستخداماته 161
4- أشكال التمويل الدولي والجهات المتلقية له. 165
III- آثار وانعكاسات التمويل الدولي على مسيرة التنمية الفلسطينية 169
1- مدى انسجام التمويل الدولي مع الأولويات الفلسطينية 170
2- التمويل الدولي وإنعتاق الاقتصاد الفلسطيني 173
3- السلطة الفلسطينية وإدارة التمويل الدولي 180
4- المشاكل و التحديات التي تواجه عملية تخصيص وتدفق التمويل الدولي 183
الخاتمة 186
قائمة المراجع 191

الـــملخص:

يعتبر التمويل الدولي أهم مصدر من مصادر التمـــويل في دول العـــــالم الثالث و خاصة بالنسبة للسلطة الفلسطينية، و تسعى الدول المستفيدة من التمويل الدولي بالاجتهاد لمعرفة الطرق المثلى لإدارة التمويل الممنوح و العمل عـــــــلى تحقيق الكفاءة و الفعالية للتمويل المقدم،و توجيهه نـــحو القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية المستهدفة.

لقد قدم المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني تمويل يتخذ عدة أشكال، ولقد بلغ حجم التمويل الدولي المقدم حوالي 7.5 مليار دولار خلال الفترة(1994-2004)، أي بعد التوقيع على اتفاقية أوسلو عام 1993،إلا انه رغم هذا الحجم الكبير نسبيا للتمويل الدولي، فالاقتصاد الفلسطيني اخذ في التراجع في معظم المؤشرات.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أهداف و طبيعة التمويل الدولي المقدم من طرف الدول المانحة للشعب الفلسطيني، و أثره على الاقتصاد الفلسطيني بصـــــــورة عامة، و اثر ذلك على تطورات الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و معرفة مدى قدرة السلطة الفلسطينية على إدارة هذا التـــــمويل و الاستغلال الامثل له.

Abstract :

The International finance is the most important source of funding in third world countries, and particularly for the Palestinian Authority, Countries benefiting from it seek to determine the best ways to manage the granted funding and work to achieve it's efficiency and effectiveness, and directing it towards social and economic sectors.

The international community has provided many forms of funding for the Palestinian people however; it has reached about 7.5 billion Dollars during the period (1994-2004), after the signing of the Oslo agreement in 1993, but despite this relatively large volume of international finance, The Palestinian economy is on decline.

The purpose of this study is to identify the goals and nature of the funding provided by the international donor countries for the Palestinian people and its impact on the Palestinian economy in general. In addition to its impact on the economic and social development, and to what extent is the Palestinian Authority able to manage this funding.